



رسائل

الزمن المستتر...

السياسة والثورة والدين في التاريخ

د. محمد عبد الستار البحري



رسائل الزمن المستترة...

السياسة والثورة والدين في التاريخ

تأليف
د. محمد عبد الستار البدري



العنوان:
رسائل الزمن المستترة
السياسة والثورة والدين في التاريخ

تأليف:
د. محمد عبد الستار البدرى

إشراف عام:
داليا محمد إبراهيم

جميع الحقوق محفوظة © لدار نهضة مصر للنشر

يحظر طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين
أى جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر.

الترقيم الدولي: 4-4622-14-978-978
رقم الإيداع: 19362 / 2013
الطبعة الأولى: أكتوبر 2013

تليفون: 33466434 - 02 33472864
فاكس: 33462576 - 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

رسائل الزمن المستترة...

إهداء

إلى وزارة الخارجية العريقة
إلى مدرسة الدبلوماسية العظيمة
إلى سفراء كبار قومونا
إلى شخصيات رفيعة علمونا
إلى شهداء عظماء فدونا
إلى زملاء كثيرين أثرونا
إلى إخوتي في الدفعة الحادية والعشرين
إلى أبنائي في الدفعة الخامسة والأربعين
إلى الشخصية التي ظهرت أو لم تظهر بعد
إليكم جميعاً كل تحية وشكر وتقدير

محمد البدرى

مقدمة

قراءة مختلفة في التاريخ

يقدم الدكتور محمد عبد الستار البدري في هذا الكتاب المبدع مجموعة منتقاة من مقالات تحمل قراءة مختلفة في التاريخ لا يمكن أن تخفى على القارئ الفطن، فهو لا يقدم سردًا تاريخيًا لوقائع أو سيرة شخصية معينة، لكنه يلتقط اللحظة أو الظاهرة التاريخية ويضعها في سياق ماهر يمكن إسقاطه بسهولة على الحاضر أو المستقبل.

وأكد أجزم أن أحدًا لم يقدم الرواية أو الواقعة التاريخية في كبسولة سهلة ممتعة سهلة القراءة مثلما قدمها الكاتب في مقالات؛ كل واحدة منها تحمل مغزًى معينًا وتبحر في مسيرة البشر والمجتمعات شرقًا وغربًا يعكسها عنوان كل مقال، وكل واحد يتحدث عن نفسه، ويرسل إشارات إلى عقولنا للإبحار في الفكرة في الماضي والتمعن في إسقاطاتها على الحاضر والمستقبل.

إسقاطات التاريخ تبدو من العناوين المختارة بعناية فائقة بعقلية الدبلوماسي المدرك لأنه حتى التاريخ يمكن أن يكون جدليًا في اللحظة الحالية، ولناخذ العناوين المختارة بعناية عقلية الدبلوماسي المثقف كرومويل والدولة الدينية المتشددة، أو لماذا ولدت أمريكا ديمقراطية، أو

الشعوب البوذية في التاريخ، ويضع مصر بينها، أو هو يناقش في مقاله عن تاليراند ومفهوم الأخلاق في تقييم السياسيين. أما سلسلة المقالات عن الدولة الإسلامية في السياسة الدولية - فهي تبحر بإبداع في هذا التاريخ بعمق، وتسلط الضوء كما لم يفعل أحد بسهولة مذهشة لتجيب عن أسئلة جوهرية كان أبرزها وعلى رأسها: لماذا لم تستطع الدولة الإسلامية رغم قوتها وامتدادها أن تفرض السلام الإسلامي بمعنى الهيمنة أسوة بالسلام الروماني أو البريطاني أو الأمريكي؟

الصديق الدبلوماسي الدكتور محمد البدر الذي طالما أبهري في جلسات نقاش في لندن والقاهرة بثقافته الموسوعية وعمق فهمه للتاريخ والحاضر - يقدم في هذا الكتاب إضافة مهمة للمكتبة العربية.

هو ليس كتاب مؤرخ، لكنه قراءة شخص هضم التاريخ واستوعبه وقدم بعض مفاصله أو ظواهر، مع اهتمام بالجانب الإنساني المحرك له بشكل موضوعي ومحيد يستند إلى الحقيقة المجردة؛ فالتاريخ في النهاية هو نتاج الحراك الإنساني، وهذا الحراك ليس مثاليًا، ومليء بالأخطاء، والعبرة منه مطلوبة، فما دام هناك بشر فهناك تاريخ يصنع الآن وفي المستقبل.

علي إبراهيم

نائب رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط

«أكثر قرباً إلى القلب»

لا بد لمن يحتلون الأماكن المرموقة من المبادرة؛
ليشكلوا حقائق جديدة تكون أكثر قرباً إلى القلب،
فيعكسها الفنان والحداد في فنيهما،
فيخلقان بإبداعهما حقيقة تكون أكثر قرباً إلى القلب،
على كل من الفيلسوف وعازق الأرض أن يعرف دوره
في زراعة عقلية جديدة تكون أكثر قرباً إلى القلب...

نيل بيرت

«أقرب إلى القلب»

تصدير

«الكلمة نور، وبعض الكلمات قبور»....

هكذا قال الأديب العظيم..

عبد الرحمن الشرقاوي، وحقيقة الأمر أن بين النور والقبور خطأ مستورًا، قد تتناثر حوله بعض المعاني بين السطور، كلمات قد تكون بالحق أو بالجور، فالفكرة سلاح والكلمة كفاح، وهذه هي روح السياسة وجزء لا يتجزأ من كيائها، وهذا ما تعلمته في وزارة الخارجية المصرية ومؤسسة الدبلوماسية التي تربيت في بيتها، تلك المؤسسة العريقة والعظيمة التي تمتد جذورها لما هو أبعد من تاريخ نشأتها الرسمية، وقد علمتنا هذه المدرسة في درسها الأول أن نقول الرأي بصراحة وصدق، وفي مناسبات أخرى، إما لأسباب تتعلق بظروف مهنتنا أو القواعد الحاكمة لها، أن نقول ما نريد بطرق يمكن وصفها بأنها «دبلوماسية»، وإما بمعنى أدق يتطلب منا الأمر أن تكون رسائلنا في بعض المناسبات واضحة المعالم ولكن منزوعة الحساسية، مديبة المضمون ولكن مزينة الشكل، قد نكتب السطور ولكن على القارئ أن يقرأ ما بينها، وفي أحيان أخرى نقيس على تجارب الغير فيكون التلميح مستترًا

والمعنى واضحاً، وفي كل الأحوال فإن عليك أن تُرضي ضميرك كخادم لوطنك ودولتك وتقول الحقيقة بأشكالها المختلفة حتى في أحلك الظروف، مستعيناً على هذه المهمة بعكس مقولة فولتير الشهيرة بأن: «أحد أهم مجالات استخدام الكلمات هو التستر على أفكارنا».

إن أبناء هذا الصرح قد لا يلتزمون بالأساليب الدبلوماسية في بعض الأحيان عندما يتعلق الأمر بوطنيتهم، والأمثلة عديدة لرجال الدبلوماسية المصرية الذين تقدموا باستقالاتهم احتراماً لرؤيتهم وحمايةً لمصالح بلادهم من وجهة نظرهم، كما كانت هناك مواقف لوزراء ودبلوماسيين آخرين وقفوا ليدافعوا عن آرائهم، وهؤلاء جميعاً كانوا من فرسان الدبلوماسية المصرية وهم جميعاً استخدموا الكلمة ليعبروا عن الرأي، بعضهم بشكل مستتر والبعض الآخر بشكل أوضح، وأياً ما كانت الوسيلة فالمحصلة أن ما لا نقوله صراحةً يقال بوضوح ولكن بأساليب مستترة، وهو الأسلوب الذي اعتادت أيادينا كتابته وسط ضباب الكلمات، واستطاعت ألسنتنا قوله وسط زحام الجمل وتركيباتها، كما اعتادت أذاننا أن تلتقطه في خضم الكلمات المقعرة أو المبعثرة.

عزيزي القارئ: إن عنوان هذا الكتاب هو في نفس الوقت جوهره، فهو سلسلة من الرسائل التي يهمس التاريخ بها إلينا، فهي مبادئ عامة في السياسة والفكر مستوحاة من التاريخ لنستثير بها في الحاضر، فهذا الكتاب مجموعة منتقاة من المقالات التاريخية التي أكتبها في بابي الأسبوعي «من التاريخ» في صحيفة الشرق الأوسط، وكل مقال كتبته كانت له رسالة تعكس رؤية ما حول الحاضر، إما تعبيراً عن شيء أنا مقتنع به وإما عن شيء أشمئز منه

بسبب حدث أو ظرف أو شخص، أو رسائل رأيت أن الوقت أصبح مناسباً لطرحها، ومن أمثلة المقالات التي كتبها مقال «تأملات ثورية»، وفيه مقارنة بين الثورتين الفرنسية والروسية، فرأيت ضرورة أن أخرج برسائل واضحة حول الثورات، منها أن من يبدأ بالثورة غالباً ما لا ينتهي بها، وأن القول السياسي المعسول ليس بالضرورة استمرارية لحلم جميل وردي كثيراً ما كان يرتطم بالحقيقة فيتمزق على صخرة الواقع، والأمثلة متعددة، كما أنني كنت أحذر من التبعات التي أدت للأنتايط السيئة المترتبة على نتائج الأحداث في هاتين الثورتين الفرنسية والروسية، والتي يجب أن نتعلم كيف نتفادها حتى لا نصبح تكراراً للمثال فاشل لثورة ناجحة، فليس هناك أخطر ممن لا يتعلم من التاريخ، ومن ناحية أخرى فقد أضفت مقالين عقب ثورة 30 يونيو، الأول بعنوان «شعب الكنانة» والثاني بعنوان «ثورة مايو 1805»، وهما مقالان في تقديري أنه يجب على كل مصري أن يدرك أهميتها، فالأول يعكس حقيقة أن شعب مصر ليس خانعاً كما يعتقد البعض، بل هو من أكثر الشعوب ثورة، والثاني يثبت حقيقة أن مصر قامت بأول ثورة على نمط ديمقراطي بُدائي في تاريخ المنطقة العربية.

وحتى يمكن فك شفرة اللغة التاريخية المزخرفة بالدبلوماسية وتصبح الرسائل واضحة والمسترة مكشوفة، فقد وضعت في مقدمة كل مقال فقرة أوضح فيها رسالة المقال من خلال ما فاض بداخلي أثناء كتابته بكل صراحة حتى يكون الأصل والهدف واضحين، كما أنني سعيت لأن أصنف المقالات في أبواب مختلفة تسهياً لجمعها تحت رؤوس موضوعات محددة، فالكتاب يبدأ بمقالين مرتبطين بالدبلوماسية ودورها في الدولة، والباب الأول جاء

بعنوان «في الثورة والسياسة» ليشمل مقتطفات من التجارب التاريخية حول الثورات والشخصيات التي صنعتها وبعض الآراء المتعلقة بمبادئ سياسية عامة أو خاصة بحالات تاريخية محددة في هذا المجال.

أما الباب الثاني والمعنون «مقالات من التاريخ والتراث الإسلاميين» فهو من أقرب المقالات إلى قلبي، لأنه مرتبط ليس بقراءتي للتاريخ الإسلامي فقط ولكنه يلمس وتراً لارتباطه بديني الذي أعزبه، وأرى أن تاريخه يحتاج لرؤية سياسية تجعلنا نتذوق قيمة الشخصيات السياسية الإسلامية العظيمة كقيمة سياسية إلى جانب بُعدها الروحي، كما يهمني أن نضع رؤية سياسية تسمح لنا بأن نقدم تاريخنا للغير بثقل فكري لمبارزة الحجة بالحجة، والمنطق بالمنطق من خلال أدوات التحليل السياسي والاستراتيجي والاقتصادي... إلخ.

يتناول الباب الثالث والمعنون «رجال الدولة في عهود إسلامية» مجموعة من المقالات حول الشخصيات التاريخية البارزة التي نعرفها جميعاً من أمثال معاوية بن أبي سفيان أو هارون الرشيد إلخ.. لشرح كيف كانت حياتهم وكيف كانت سلوكياتهم كلها تعكس حقيقة أساسية وهي أنهم جميعاً التزموا المبادئ المرتبطة بالسياسة بشكل تام، وهذه المقالات ترفع الهالة التي صنعناها حول بعض من هؤلاء الحكام في تاريخنا الإسلامي من خلال كشف الحقيقة الأساسية وهي أنهم كانوا ساسة ورجال دولة، ومن ثم ضرورة مراعاة رفع القدسية عنهم لأنهم بشر، وأن ارتباطهم بلقب «خليفة المسلمين» لا يجعلهم بالضرورة أفضل المسلمين خلقاً أو أكثرهم التزاماً، بل إن العكس كان صحيحاً في بعض الحالات، لأن هذه هي سنة السياسة، ومن ثم ضرورة التفرقة بين رجل السياسة واستخدمات الدين.

يتناول الباب الأخير وعنوانه «أحاديث المحروسة» مجموعة من المقالات حول مصر وتاريخها ولكن من زاوية مختلفة أسعى من خلالها لوضع التطورات التي شهدتها مصرنا الحبيبة ضمن حركة التاريخ لتأخذ حقها الطبيعي فيه بعيداً عن المزايدات التي تربينا على سماعها، والتي قد لا يمكن إسنادها في أغلب الأوقات لتفسيرات تاريخية ومنطقية في إطار علمي واضح ومفهوم.

وختاماً، فإن هناك نقطتين أساسيتين أود الإشارة إليهما: أولاً أن هذا الكتاب لا يمثل بأي حال من الأحوال توجهًا لصالح تيار سياسي مصري على حساب الآخر، ليس فقط لاقتناعي بأن الحكم من التاريخ يجب أن تُجرد من الأهواء السياسية أو الأيديولوجية، ولكن لأننا في وظيفتنا نمثل الشرعية أينما كانت وأينما استقر عليها شعبنا المصري العريق، وبالتالي فقد أثرت أن أستقي الحكمة من التاريخ، وأن أسعى لإنارة الحاضر بشعلة الماضي، لأجعل من التاريخ بوصلة سياسية مستوحاة من تجارب الآخرين.

أما النقطة الثانية فهي أن الأغلبية العظمى لهذه المقالات كُتبت في مراحل سابقة على الانتخابات الرئاسية أو ثورة 30 يونيو (باستثناء الباب الثالث وأول مقالين في الباب الرابع)، ومن ثم فإن هذا الكتاب ليس له أية علاقة زمنية بهذا التطور السياسي العظيم والمهم في التاريخ والنظام السياسي المصري، بل إن كثيرًا من الأفكار الخاصة بهذا الكتاب قد تشكلت بداخلي من خلال دراسة السياسة والتاريخ قبل اندلاع الثورة المصرية بسنوات طويلة.

عزيزي القارئ، إنني أضع قراءتي للتاريخ بتوليفة فكرية وسياسية عايشتها على مدى عملي في المجال السياسي سواء كدبلوماسي أو كأستاذ جامعي أو كاتب لأخرجهما في شكل رسائل قد أكون مصيباً في بعضها أو مخطئاً في البعض الآخر، ولكن الإنسان كالشعوب يتعلم من الخطأ والصواب على حد سواء، الصواب من خلال اتباعه، والخطأ من خلال تلافيه، وكما قال السياسي الألماني العظيم وموحد ألمانيا بسمارك: «إن السذج وحدهم هم الذين يتعلمون من أخطائهم.. أما أنا فأتعلم من أخطاء السذج»... فاللهم اجعلنا ممن يتعلمون من أخطاء السذج والمبصرين بتجاربهم، حتى نكون منارة لمن معنا وليس عبءاً لمن بعدنا.
والله ولي التوفيق...

د. محمد عبد الستار البدري

القاهرة 2013

شكر وتقدير

بداية فإنني أتوجه بالشكر لأسرة صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، كما أتقدم بخالص التقدير للأخ العزيز الأستاذ على إبراهيم نائب رئيس التحرير، والذي ربطتني به علاقة قوية على مدى السنوات السبع الماضية، والذي يعد قامة صحفية كبيرة تعلمت منها الكثير، كما أشكره لتحمله كثرة مطالبتي، وأعتب عليه تصميمه الدائم على ألا يتخطى حجم المقال الكلمات المحددة، ومع ذلك فنحن لا نزال في صراع إرادة ممتد حتى يومنا هذا، فلا هو يتزحزح ولا أنا أنس، ولكنني أنجح في بعض المحاولات بصعوبة... فأليك كل تحية وتقدير.

لا أنسى أن أشكر زملائي وأصدقائي من خيرة شباب وزارة الخارجية الذين كانوا دائماً يراجعون معي المقالات قبل نشرها، وأخص منهم بالذكر السكرتير الأول باسم سعيد والأخ العزيز السكرتير الأول الحسن سليمان والدكتور عبيدة الدندراوي والزميل سكرتير ثان مصطفى حسنين والملحق عمر عزت، والزميل سكرتير ثان حسام نور الدين والزميلة الملحقه مي رأفت كشك فلكم جميعاً خالص الشكر والتقدير.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى أسرة دار نهضة مصر على رقيهم في التعامل ومهنتهم العالية، كما أتوجه بالشكر إلى كل مراجعهم على مساعدتهم لي وتعليقاتهم القيمة.

محمد البدرى

دمعة على نهر دجلة⁽¹⁾

لقد عرفت العراق وأهله منذ أن كنت صبيًا ثم طالبًا ثم قارئًا في التاريخ، ولكن لم تسنح لي الفرصة قط أن أزور هذا البلد العربي إلى أن شاءت الأقدار السعيدة أن أزوره منذ قريب، ولقد ذهبت إلى هناك حاملًا معي التاريخ وصفحاته، الفكر وأدواته، الدين ومشتقاته، فأنا كنت مثلاً لشخص جهل العراق ولكنه عرف تاريخه وشعبه، وهذه سمة من لم يزر دولة محورية قرأ عنها كثيرًا.

(1) أستهل هذا الكتاب بمقالين عزيزين علي؛ فالأول هو هذا المقال، والذي كتبه أثناء إيفادي ورئيسي الفاضل السفير محمد مصطفى كمال مساعد وزير الخارجية (حاليًا سفير مصر في باريس) إلى العراق في 8 مارس 2012 لإنهاء التفاوض على اتفاق استعادة مستحقات المصريين العاملين في العراق، والمعروفة «بالحوالات الصفراء»، هذا الدين الذي تأخر قرابة اثنين وعشرين عامًا في صرفه، وأذكر أن الفرحة غمرتني؛ لأنني كنت أتطلع لزيارة العراق ليس فقط لإنهاء هذا الدين العالق، والذي أصبح كالدين الشخصي في رقبتي والسفير محمد مصطفى، ولكن لأنني كنت مشتاقًا لأن أرى العراق بعد أن قرأت عنه الكثير، وقد ملكني الفضول لأتعرف على هذا البلد العربي وأراه يتعافى بعد الاحتلال والدمار، وأذكر أن دموعي غلبتني وأنا أرى رمز الخلافة العباسية قد تأثر بالاحتلال والديكتاتوريات المتعاقبة، فلم أشعر إلا والقلم يكتب تاريخ المصائب التي ابتلي بها هذا الشعب العظيم على مدار التاريخ، وأذكر كيف أنه خرج من كل مصيبة أقوى مما كان عليه، وهذه المقالة هي مجرد سريع لما عاناه هذا الشعب ولكنه ظل عراقًا شاعًا لم تكسره المحن... كما أنني لا أستطيع أن أنكر أن هذا المقال هو في حقيقة الأمر بكاء على العروبة المسكوبة والهوان السيامي الذي نعيشه جميعًا.

وبعد هبوط الطائرة وأنا في طريقي إلى بلد الرشيد وبالأخص عند عبور نهر دجلة العريق، وجدتني أتصارع مع نفسي لأتكم مشاعري، فدموعي عصت جفوني وانزلت عابرة إياها، ولكنني تمالكت نفسي على الفور أمام الزملاء والأصدقاء، فلم يكن هذا بسبب ما رأيته من صغر عرض هذا النهر، والذي مثل ضيقاً عكسته مواقف عصيبة مرت بها دولة تاريخية قلما تجد مثلها في عمق تاريخها وثروة فكرها، فهذا النهر الشهير جسدي آلاف السنوات من تاريخ العراق في هذه اللحظة، كما مثل لي وقفة تاريخية حادة وجادة في الوقت نفسه، ففي هذه اللحظة تداخلت محطات التاريخ بكل قوة لتزج بي في حالة من الانفعال التاريخي، إنها لحظة غريبة لم أشعر بزمناها وأنا أرى نهر دجلة يُجسد التاريخ ويحكى قصة شعب، ولم أندم على شيء وأنا هناك سوى أن الفرصة لم تسنح لي لأرى توءمه نهر الفرات، فها هو نهر دجلة الذي عشت في صباي أعرفه من شوارع وميادين القاهرة قبل أن أقرأ عنه في كتب التاريخ وأستذكره في كتب الجغرافيا، ها هو النهر العظيم الذي شهد حلقات ممتدة من تاريخ هذا الشعب العريق.

لو عُرفت القيمة التاريخية لهذا البلد العريق لأدرك الإنسان معنى العبور عبر أراضيه والنظر للتاريخ يتدلى منه، وأعتقد أن شريط الذكريات التاريخية بدأ يمر في ذهني في عَجالة كأنه حلم بوقفات مختلفة، وسأسعى لأشرك القارئ العزيز فيها من خلال المحطات التاريخية التالية:

المحطة الأولى التي عبرت أمام ذهني كانت ممثلة في حضارة الرافدين، والتي تتزامن مع حضارة مصر، وعند هذا الحد تذكرت على الفور أول رواية قرأتها في مادة التاريخ القديم بالجامعة وهي «قصة جيلجامش»، والتي تعد

أول رواية عرفها الإنسان وتحكي قصة خيالية لبطل قديم في صراعه مع البشر والآلهة، وعلى الفور تذكرت حضارة بابل الشهيرة، والتي مثلت ركناً مهماً من أركان الحضارة في العالم، ثم تذكرت بعدها الحضارة الآشورية وما لها من نفوذ عظيم وإشعاع حضاري وثقافي أثر على الجميع بما في ذلك الإسكندر الأكبر، والذي تأثر حتى بملابسهم في نهاية عهده، ففي هذه الأرض الطيبة نبتت حضارات محورية.

المحطة الثانية التي توقفت عندها كانت الدور المهم الذي لعبه العراق قبيل الفتح الإسلامي عندما خضع المناذرة أو اللخميون للنفوذ الفارسي كمنطقة عازلة بينهم وبين دولة بيزنطة وقبائل الغساسنة، وهو ما استمر حتى جاء قرار الخليفة أبي بكر الصديق بالسماح للمثنى بن حارثة بمناوشة الفرس ثم أمره بالانضمام لجيش خالد بن الوليد لإخضاع فارس، فكان جيش العراق أكبر دعم لجيش الإسلام، ثم تذكرت عددًا من المعارك التي خاضها سيف الله من كاظمة إلى ذات السلاسل إلى نهر الدم، وكيف أن سعد ابن أبي وقاص حسم سقوط دولة فارس انطلاقًا من قاعدة العراق وبدعم من الشعب العراقي.

المحطة الثالثة كانت انتقال الثقل السياسي لدولة الإسلام مرتين إلى العراق المرة الأولى من المدينة المنورة إلى الكوفة بالراق في عهد الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حيث كان يتجمع أنصاره إلى أن خر فيها شهيداً، ثم انتقلت الدولة الإسلامية إلى العراق مرة أخرى مع سقوط الدولة الأموية ومبايعة «أبو العباس» أول خليفة للدولة العباسية بها في عام 132 هجرية، وبهذا انتقل مركز الدولة الإسلامية من الشام إلى العراق، والذي

ظل مسيطراً على مقاليد الدولة الإسلامية لقرون ممتدة حتى أخذت مصر شرف الريادة السياسية باستضافة مركز الثقل الإسلامي إليها على مراحل مختلفة.

المحطة الرابعة كانت ذكريات كُتبت عن الماراة التي تجرّعها هذا الشعب العريق وألوان العذاب التي ابتلي بها على أيدي طغاة مختلفين سواء من بني أمية أو حتى بني العباس أو غيرهما، فليس أقل من أن يرد ذكر زياد بن أبيه، والذي اعتقد أنه كان أول من طبق حظر التجوال الليلي في مدن العراق لحماية مُلك أخيه معاوية بن أبي سفيان، ويُحكى أن أحد الرعية نام فأيقظه جنود زياد أثناء الحظر فحملوه له، وأمامه شرح الرجل أمره وأنه قد غلبه النوم، وبعد أن صدقه زياد أمر بقتله قائلاً: إنه يرى «في قتله إصلاحاً للرعية»! وحقيقة الأمر أن هذا الشعب عانى ظلمات كسرى ومن بعده بنو أمية ثم بنو العباس حتى عصرنا هذا، وهو ما لا يمكن أن ننساه ذاكرتنا الحية، وكأن المعاناة كتبت على هذا الشعب العريق.

المحطة الخامسة كانت مرتبطة بدوره الثوري في مواجهة الدولة الأموية، فلقد لعب العراقيون دوراً محورياً في إضعاف الدولة الأموية بما مهد لميلاد الدولة العباسية، وكما قال لي أحد السياسيين العراقيين فإن العراق إبان الحكم الأموي وقبيله مباشرة مثلوا الفكر الثوري في الإسلام، وإيّا ما كان التقسيم أو التقدير لهذا الأمر، فإن مما لا شك فيه أن مدن العراق مثلت مراكز لرفض الدولة الأموية، والتي اعتبرها الكثير مغتصبة للسلطة.

المحطة السادسة تمثلت فيما رأيته في بعض جوانب الحياة من خراب

ناشئ عن حرب ضروس ومن قبلها حصار مرير، ففي كل مكان لا يخلو ركن في ميدان إلا وكان قد شهد قتيلًا أو شهيدًا، ولكن الجلد موجود في هذا الشعب على مدار السنين، فالغزو ليس بالأمر الجديد عليه فهو الشعب الذي واجه المغول بقسوتهم وخرابهم ودمارهم، فليس أبشع من هذا الغزو الهمجي الذي تحمله هذا الشعب القوي، والذي يعد أسوأ بكثير من الغزو النازي، ومع ذلك فهذا الشعب وقف وأعاد بناء حضارته في كل مرة.

المحطة الأخيرة شعرت بها والطائرة تقلع غربًا صوب القاهرة، فحتى في هذه الصحراء الجرداء التي تمتد بين حضارة الرافدين والنيل، فإنها كانت مسرحًا لواحدة من أندر المناورات والحركات العسكرية في التاريخ، فعندما أتى لخالد بن الوليد قرار الخليفة بالانضمام إلى جيش الشام لمواجهة الروم، عبر خالد هذه الصحراء بكل قوة وهو غير مجهز وليس معه إلا بطون البعير والقرب ليخزن فيها مياهه، وبهذه المغامرة المهمة استطاع سيف الله أن يمر من العراق للشام ليمد جيش الإسلام بالعون عبر صحراء العراق.

عندما ننظر للعراق فإننا نكون أمام حضارة ممتدة وقيمة تاريخية عريقة، إننا أمام دولة تفاعلت مع العظمة عبر التاريخ كما تعايشت مع الضربات والصدمات الواحدة تلو الأخرى في تسلسل يكاد يكون ممتدًا، ولكن في طريق الاستقرار يظل للشوط بقية، ويظل للتاريخ في هذه الدولة عبرة نعتبر بها جميعًا، كما أن لنا في العراق مكانة يشعر بها كل قلب عربي خفاق.

قيمة الدبلوماسية⁽¹⁾

لا أجد مناصاً من الإشارة مرة أخرى لكتاب «السياسة بين الدول» لمؤسس علم السياسة والعلاقات الدولية «هانس مورجنتاؤ» والذي خصص جزءاً كبيراً لتشريع تركيبة القوة لدى الدولة، فجاء الجهاز الدبلوماسي كعنصر له وزنه في هذه التركيبة، وكانت فلسفته هي أن هذا الجهاز لو كان قوياً متميزاً فإنه يمنح الدولة قيمة مضافة قد لا تتناسب بالضرورة وإمكاناتها الحقيقية المبنية على الميزان العسكري والاقتصادي إلخ...، كما رأى أن جهاز الدبلوماسية في الدولة قد يستطيع أن يساهم في حسم مشاكل كثيرة ويأخذ المبادرات التي

(1) هذا هو ثاني مقال عزيز علي وكتبته في 13 إبريل 2012 تفاعلاً مع رأي سمعته من أحد المتطلعين للعب دور سياسي يعترض فيه على الدبلوماسية ويهاجم وزارة الخارجية، ولم يكن انتقاده لشخص أو شخصية، ولكن على فكرة الدبلوماسية ذاتها، والتي اعتبرها «غير ذات قيمة»، وعبثاً حاولت أن أقنعه أن الدبلوماسية قد تكون أقوى من ألف مدفع، وأنها امتداد لدور الدولة في الداخل وخط دفاعها الأول في الخارج، وهذا المقال كتبته تأثراً بهذه الواقعة لأعرف الجميع بقيمة مؤسسة الدبلوماسية في كل دولة من خلال تجربة الغير، وقد رأيت أن أستخدم نماذج من الدبلوماسية الدولية للتعبير عن قيمة هذا الجهاز والتعريف به، ولكنني لم أستطع أن أتعرض لدور الخارجية المصرية في السياسة المصرية وفي إثراء الحياة السياسية، فلو اختارت مصر عشر شخصيات مهمة لعبت دوراً محورياً منذ اندلاع ثورة يناير حتى اليوم سنجد أن هناك ثلاثة منهم على الأقل من أبناء مدرسة الدبلوماسية المصرية، وتقديري أنها ستظل مدرسة «رجال الدولة» في مصر.

قد لا تستطيع عناصر القوة الأخرى تحقيقها، ناهيك عما يمثله هذا الجهاز من مدرسة سياسية قوية بحكم الخبرة والقدرة على التفاعل مع العالم الخارجي، بما يساهم في إخراج كوادر من رجال الدولة لهم تميز خاص ورؤية واسعة.

حقيقة الأمر فإن الدبلوماسية أحد الأجهزة المهمة في الدولة وغالبًا ما تحظى بأهمية خاصة في هيكل السلطة التنفيذية للبلاد لدى دول كثيرة، بل إن البعض قد يضعها في مقدمة هذه الأجهزة مثل النظام الأمريكي، والذي يجعل وزير الخارجية ترتيبه الثالث بعد الرئيس ونائب الرئيس، وهذا ليس بجديد، فكثير من الدول مثل بريطانيا يشير تاريخها إلى أن سفراءها في الخارج كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة النطاق، فكان سفيرهم في الأستانة على سبيل المثال يعطي التعليمات لقائد الأسطول البريطاني إبان الأزمة مع مصر ومحمد علي في 1840، وإلى هذا الحد مُنح جهاز الدبلوماسية صلاحيات ومواقع متقدمة عند البعض. إننا لسنا هنا بصدد رصد هذا النمط من القوة التي تمثلها الدبلوماسية، والتي هي أمر واقع، ولكننا بصدد تقديم نماذج تاريخية تعضد من الاعتقاد العام بأن الجهاز الدبلوماسي للدولة عنصر مهم في معادلة قوتها، وهي الأمثلة التالية:

أولاً، المثال الذي يحضرني على الفور هو للدبلوماسية «مترنيخ»، والذي يعد أيقونة الدبلوماسية الدولية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فلقد كان دبلوماسيًا متمرسًا للدولة النمساوية-المجرية، وهي الدولة التي كانت تعاني معاناة شديدة لكونها واقعة بين فرنسا الثورية وروسيا الجائعة، وقد لعب دورًا متميزًا في جعل فيينا العاصمة الدبلوماسية لأوروبا كلها من

خلال مؤتمر فيينا الشهير الذي أعاد ترسيم الحدود والسياسة في أوروبا بعد الحروب النابوليونية، ومن بعدها أصبحت فيينا هي مركز السياسة الدولية وسيدة المسرح الأوروبي، فمتريخ هو الذي أدخل لأول مرة في تاريخ السياسة الأوروبية فكرة الأمن الجماعي من خلال منظومة عرفت فيما بعد «بنظام الكونجرس Congress System» عندما جمع العمل الدولي من خلال المؤتمرات المتعاقبة لحل المشاكل السياسية في القارة الأوروبية، وهكذا استطاع هذا الرجل من خلال الدبلوماسية وجهازها أن يُعطي من الشأن النمساوي؛ علمًا بأن بلاده لم تكن أقوى الدول على الإطلاق، ويضاف إلى ذلك أنه استطاع بحكمة كبيرة أن يسخر العمل الأوروبي لصالح قضايا بلاده الداخلية حيث كانت تمثل أكبر قوة محافضة في القارة الأوروبية تحارب كافة الأفكار الثورية التي كانت فرنسا تصدرها.

ثانيًا، لعل المثال الذي يحضرنى والقريب لأذهان كل مسلم هو مثال معركة «صفين» بين الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ومعاوية بن أبي سفيان، فتشير أغلبية من مصادر التاريخ إلى أن جيش الشام لمعاوية كان قباب قوسين أو أدنى من الهزيمة، وحقيقة الأمر أن الإمام عليًا - كرم الله وجهه - انتصر عسكريًا ولكنه هُزم دبلوماسيًا على أيدي داهيتين من العرب هما عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان، فالناظر إلى هذا الصراع سيجد أنه بدأ بمحاولات لرأب الصدع المتولد عن رفض معاوية البيعة للإمام علي، فكان الصدام بينهما، والذي عكس نهاية للحوار وفرص لم الشمل، ووفقًا للمصادر التاريخية المختلفة فعندما شعر معاوية وعمرو بالهزيمة أو قربها أو حتى الضعف النسبي لقوتها مقارنة بقوة جيش الإمام علي كرم الله وجهه،

سعى الاثنان لنقل الصراع من حالته العدائية لمحاولة تغيير الدفة نحو المنطقة التي لديها فيها قدرة تنافسية أعلى، وهي الدبلوماسية وأحد مشتقاتها؛ أي التحكيم، فكانت فكرة رفع المصاحف على أسنة الرماح لنقل الصراع من الميدان العسكري حيث قوة الإمام علي إلى منضدة المفاوضات، والتي غالبًا ما لا يصل إليها المتصارعون إلا بعد استسلام أحد الأطراف أو الوصول إلى طريق مسدود في الحرب، ولكن ما حدث هو أن الطرف الأضعف هو الذي فرض مسار العلاقة وغير نمطها من الحرب إلى التفاوض، والأغرب من ذلك هو انتصار الفئة الأضعف عسكريًا في المعركة الدبلوماسية، فالأضعف عسكريًا أصبح المنتصر سياسيًا وذلك بفضل الدبلوماسية.

ثالثًا، يحضرني أيضًا مثال السياسي الألماني «جوستاف شتريسمان»، والذي كان وزيرًا للخارجية الألمانية في أحلك ظروفها التاريخية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فبعد الهزيمة فرضت فرنسا - وبدرجة أقل من بريطانيا - شروطًا مجحفة على ألمانيا كان من نتائجها تحميل ألمانيا مسئولية اندلاع الحرب، ومن ثم تكبيلها تعويضات الحرب التي كسرت اقتصادها، إضافة إلى التسويات الحدودية التي لا تأتي على هوى المهزومين، كما أسفرت الشروط عن ضياع مقاطعتي «الألزاس واللورين» وإعادة احتلال منطقة الراين ونزع السلاح الألماني باستثناء مائة ألف جندي وبضع سفن... إلخ.

عندما تولى «شتريسمان» قيادة الجهاز الدبلوماسي الألماني كان للرجل استراتيجية واضحة وهي تفكيك معاهدة فيرساي وقبورها على بلاده ولكن بشكل «دبلوماسي» أي دون استثارة الدول الأوروبية ضد بلاده، فميزان القوة ليس في صالحه ودولته مهزومة، كما أن وضع بلاده لا يسمح له بهامش

مناورة واسعة، ومع ذلك فقد استطاع الرجل من خلال الظروف المحيطة به أن يقوم بمجموعة من التحركات خاصة مع فرنسا مستخدماً التعاطف البريطاني معه ليناور بحنكة شديدة وحسابات دقيقة، وبالفعل أتت دبلوماسيته الهادئة بنتائج مهمة منها تخفيف كاهل التعويضات المفروضة على بلاده، كما سوى مشاكل الحدود مع نظيره الفرنسي «أرستيد برياند» بالتعاون مع الدول وبريطانيا فيما عرف باتفاقية «لوكارنو»، والتي نظمت الحدود في غرب أوروبا، ولكن الرجل برؤيته الثاقبة رفض تسوية الحدود الشرقية لبلاده، والتي لم ير لها ضرورة حيث كانت ألمانيا تسعى لاستعادة حقوق بلادها فيها ولم شمل الشعوب التي تتكلم الألمانية تحت جناحها كما كان قبل الحرب العالمية الأولى، وقد حصل «شتراسمان» على جائزة نوبل للسلام، كما حصل على تقدير واحترام بلاده لأنه استطاع بقوة نسبية ضعيفة جداً أن يحسم الأمور لصالح بلاده فيحصل على مكاسب مهمة تفوق بكثير الواقع المحدود لقوة بلاده، وذلك من خلال كفاءة الآلة الدبلوماسية الألمانية من ناحية ومن خلال جمع المساندة الدولية من ناحية أخرى.

هذه كانت مجرد نماذج تعكس بوضوح أهمية الجهاز الدبلوماسي للدول، وهو ما لفت انتباه الفيلسوف الألماني الشهير «فون كلوزويتز»، والذي ترن عبارته الشهيرة في أروقة السياسة الدولية عندما قال: «إن الحرب هي امتداد للسياسة بطرق أخرى»؛ أي أن العلاقات بين الدول يتم تسيرها بالطرق السياسية، وأن الاستثناء هو اللجوء للحرب، والتي تعد وسيلة من وسائل التعامل مع الدول الأخرى، وبالتالي يكون جهاز الدبلوماسية لدى الدولة أحد متركزات قوتها، وهو ما يدفعنا لمحاولة صياغة حكمة تدعو لأن الدبلوماسية المتمكنة قد تكون أقوى من ألف مدفع وبلايين الدولارات.

الجيش وصناعة أنماط التغيير

في مصر⁽¹⁾

كان للجيش المصري دور حاسم في نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير (كانون الثاني)، وهذا ليس بجديد عليه، فلا يفوت قارئ تاريخ مصر الحديث والمعاصر أن يلاحظ دور الجيش في صناعة الأنماط السياسية المحورية في مصر منذ تكوينه مطلع القرن التاسع عشر، فلم تكد البلاد تتمر بمنعطف سياسي حاسم إلا وكان الجيش له الريادة أو القيادة أو دور فيه، والأمثلة متعددة، وهذا بعض منها:

أولاً: الجيش المصري كان العمود الفقري للدولة القومية الحديثة، فجهد

(1) لقد كتبت هذا المقال في 25 إبريل 2011 وذلك بالتوازي مع بعض الحركات التي بدأت تطالب بإقصاء العسكريين من الخريطة السياسية المصرية، وهو التوجه الذي تطور تحت شعار «يسقط يسقط حكم العسكر»، ومع رفضي الكامل لأية ديكتاتوريات عسكرية، خاصة بعد الثورة المصرية، إلا أنني أردت أن أقول بوضوح شديد إن الجيش المصري جزء من التاريخ السياسي لهذه الدولة، فالناظر للتاريخ المصري ولنشأة هذه الدولة سيجد أن محمد علي بنى مؤسسات الدولة على فكرة مؤسسة الجيش وهو ما يجعل تطبيق الجيش من المعادلة السياسية أمراً صعباً للغاية، وقد تلقيت بعض الانتقادات عند نشر هذا المقال في ذلك الوقت، ولكن اليوم كثير من المنتقدين عادوا ليدركوا حقيقة هامة للغاية هي أن الجيش يجب أن يصبح من الأعمدة الأساسية لصيانة ديمقراطية الدولة ذاتها.

محمد علي لإقامة الدولة المدنية الحديثة لم تتبلور إلا من خلال نشأة الجيش المصري وتحديثه، فكان دوره فيصليًا في تغذية روح الدولة القومية مع مرور الوقت، فالجيوش القومية عادة ما تكون بداية الروح الوطنية في الدول الحديثة، ناهيك عن دور الجيش المهم في دفع قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة التي ارتبطت به وبفتوحاته وتسليحه.

لقد كان الجيش المصري منذ تكوينه وسيلة بدائية لربط المواطن المصري بالدولة الوليدة، وإذا كانت فرنسا هي الرائدة في مجال الجيش القومي أو الوطني بعد إدخال الـ «Levee en Mass» أو التجنيد الإجباري بعد الثورة الفرنسية ليحل الجيش الوطني محل جيوش الارتزاق، فإن الجيش المصري هو أول جيش قومي في الشرق الأوسط، وبالتالي لم يكن مستغربًا أن تسعى معاهدة لندن 1840 لتجسيمه كوسيلة لضرب الدولة القومية المصرية الفتية، ومع ذلك فالجيش ضعف لكنه لم ينكسر كما كان مستهدفًا، بل إنه شارك في حروب القرم عام 1856، ثم في الثورة المكسيكية لصالح الدولة الفرنسية في ستينيات القرن التاسع عشر، وهو ما جعل ملك فرنسا يمنح اللواءين المصريين المشاركين أرفع الأوسمة.

ثانيًا، ارتبطت مرحلة تالية للقومية المصرية بحركة أخرى للجيش المصري، والمعروفة بحركة الزعيم عرابي، فقاد الجيش مرة أخرى لواء العمل القومي في البلاد ضد محاولة إضعافه أو تحجيم العنصر الوطني فيه، كذلك قاد لواء الحركة الوطنية بالتصدي للاحتلال البريطاني، لكن الحركة فشلت بهزيمتها في موقعة التل الكبير واحتلال مصر في 1882، وتم مرة أخرى تحجيم دور الجيش المصري ومعه الدولة القومية والحركة الوطنية، فأجهز المستعمر على الجيش، فغاب دوره تقريبًا عن الحياة السياسية خلال الحقب

الأولى من القرن التاسع عشر، فانتقلت الحركة الوطنية للشعب للمرة الثانية بعد الأولى التي كانت في 1805 عندما انتفض الشعب بقيادة علمائه لقرض محمد علي واليًا على البلاد.

ثالثًا، لعب الجيش المصري الدور المحوري في 1952 للإطاحة بالنظام الملكي؛ فخلق الضباط الأحرار شرعية جديدة في مصر والعالمين العربي والنامي معًا. وكانت الفكرة جديدة والمفهوم مبشرًا، لكن الواقع جاء على غير ذلك خاصة بعد هزيمة 1967، فخسر الجيش اللعبة السياسية، واستمر الإرث السلبي له حتى انتصار 1973 الذي كان المحك الحقيقي لعودة الروح الوطنية.

لقد بدأت المحطة الأخيرة للجيش في الحياة المصرية في 28 يناير 2011؛ محطة كان المصريون يتوقعونها لكن لم يتوقع أحد تاريخها أو من بالتحديد الذي سيقوم بها، وقد شاءت الأقدار أن ألتقي في مناسبة في يوليو (تموز) الماضي بعض العسكريين، فكان السؤال الغالب: «هل سيتصدى الجيش لأي ثورة لصالح النظام السياسي حماية له؟» فجاء الرد بجملته ظلت ترن في أذني إلى يومنا هذا: «.. الجيش المصري عمره ما يهضرب مصريين.. إحنا مستعدين للدفاع عن الوطن وأراضيه، لكننا مش مستعدين لضرب مصري علشان خاطر حد». ولقد صدقت المقولة، فحمى الجيش الثورة، وأخذ موقفًا وطنيًا في الحرب السياسية التي دارت بين الشارع والنظام السياسي، ولم يكتف بإعلان الحياد، وكما هو معروف وثابت في التاريخ فإن ثورات الشارع الغاضب والممتدة لا تهزم إلا بالجيش، لكن لفترات زمنية محدودة بطبيعة الحال. لقد لعب الجيش دورًا محوريًا في حماية هذه الثورة، وبموقفه هذا فإنه وضع نمطًا جديدًا لدور الجيش في السياسة، فحقق بهذا ما يلي:

أولاً، وضع الجيش نمطاً يفرق بين نظام الحكم والشعب، فولاؤه لشعبه وليس للنظام، والجيش لم يعد مصدر قوة الحاكم بل قوة الدولة ككل وشعبها، فلم يعد وسيلة لقمعه.

ثانياً، نقل الجيش المصري مفهوم الشرعية من المدفع إلى صندوق الاقتراع، وكفل دوره الداخلي لحماية شرعية الشعب الناشئة ومؤسساته الدولية؛ فحماية اختيار الشعب ورغبته وهياكله صارت مهمة مقدسة جديدة لا يمكن أن يغفلها.

ثالثاً، أثبتت الأحداث الماضية أن مؤسسة الجيش هي التي أنقذت الدولة بعد انهيار بعض الركائز المؤسسية؛ فهي المؤسسة الوحيدة التي كانت قادرة على لعب هذا الدور، وهو دور لا بد أن تحافظ عليه بحياد من دون التدخل فيه حتى تثبت مؤسسات الديمقراطية وتنتشر ثقافة الديمقراطية. إذا كان الجيش المصري له مهامه التقليدية، فاليوم أضيفت له مهمة الإشراف على بناء المؤسسات والهياكل الديمقراطية وحمايتها وحكم القانون، لكن مهمته الجديدة تحتاج لوضعية جديدة مرتبطة بدوره بعد بناء مصر لديمقراطيتها، فجيش مصر لا بد أن تضمن له وضعية تحافظ على استقلاليتها في المرحلة الجديدة، ليصبح هو ضامن الدولة المدنية الديمقراطية ونظامها الحر، وهو ما سيحتاج لمعادلة جديدة ستتم صياغتها مستقبلاً بعد تسليمه السلطة إلى من ينتخبه الشعب كما وعد. هذا هو التحدي الجديد، فهو نمط سيستحدث، لكنه ليس بمستحيل على جيش أثبت وطنيته وجدارته في تاريخ مصر الحديث سواء كمنتصر في الحروب أو كضامن للسلام، واليوم كحامٍ للديمقراطية التي ستكون إحدى أهم ثمار ثورة الشعب المصري.

الباب الأول

مقالات في الثورة والسياسة

دروسٌ دُرست ولكنها لم تُفهم،
الغضب يشتعل من حولنا في كل اتجاه،
أرشد المستقبل من خلال الماضي،
فلقد نُحِتَت العجينة منذ زمن بعيد....
استمع لصدى القرون
هإن القوة ليست كل ما يستطيع المال شراءه

نيل بيرت

«حُفِنَ الحديد»

تأملات ثورية⁽¹⁾

تحدث الثورات عادة عندما تعجز النظم عن التأقلم مع المتغيرات أو تفقد شرعيتها لدى مواطنيها أو لأسباب أيديولوجية مرتبطة بالقائمين على الثورة، وهنا يكون للشعوب حق التحرر من مستعبدتها، وهذا ما حدث في الثورتين الفرنسية والروسية اللتين تعدان من أهم الثورات على الإطلاق في التاريخ السياسي الحديث لأنهما غيرتا مجرى الأحداث في دولتيهما وإقليميهما وبدرجة أقل في العالم، ورغم الاختلافات بينهما فإن هناك من القواسم المشتركة المرتبطة بمسيرة الثورتين وليس فكرهما ما يساعدنا على استشفاف نمط نورد بعض معالمه فيما يلي:

(1) هذا المقال إسقاط مباشر على واقع الثورات كعبته في 22 يوليو 2011؛ أي بعد مرور أشهر قليلة من اندلاع الثورة المصرية، ورسائله واضحة وصریحة ولا لبس فيها، وهي أن الثورات تقوم لمصلحة غير القائمين عليها، وأن هناك مرحلة صراعات ممثلة ما لم تحسم الأمور بشكل واضح وصریح بخريطة سياسية وشرعية لا خلاف عليها تكون مقبولة للشعب، كما أردت التأكيد على ضرورة تفادي أن تصبح الثورة المصرية أداة لاستئثار الدول التي حولها؛ لأن النظم الإقليمية هي أول من يلتقط إشارات الثورات، ومن ثم الكراهية الإقليمية للدولة حاضنة الثورة، وبالتالي ضرورة التعامل بحذر مع الأطراف الإقليمية الأخرى حتى لا تتحول النظم إلى ما نسميه في علم العلاقات الدولية «نظم غير متجانسة Heterogeneous System»، فيمثل ذلك ضغطاً سلبياً على الثورة ومستقبلها.

أولاً، لم تتطور الثورتان في مرحلة زمنية واحدة بل اتبعتا سلسلة من المراحل والأحداث المتعاقبة، والتي استهلكت فترات زمنية طويلة، فالثورة الفرنسية بدأت بانتفاضات ثم اجتماع البرلمان واستمرار الانعقاد حتى وضع دستور للبلاد، ثم تلا ذلك الهجوم على «الباستيل» أو السجن الذي كان مقر المحتجزين السياسيين في 14 يوليو 1789، ثم أعقب ذلك مجموعة من الصراعات الداخلية بين مؤيدي الثورة ومختلfin في الوسائل، ومحافظين يرغبون في إقرار النظام السابق وكنيسة كاثوليكية ترفض الثورة من الأساس، ثم قتل الملك لويس السادس عشر على يد الجيوتين، فدخلت فرنسا بعدها فيما عرف بـ «حكم الإرهاب» حيث سيطر على النظام أمثال روبسبير وغيرهم من الذين قتلوا عشرات الآلاف من الضحايا عن حق أو عن باطل حتى آلت السلطة إلى حكومة «الديركتوار»، والتي فشلت بدورها في إقرار الأمن والاستقرار في البلاد، فجاءت اللحظة التي حُسم فيها الأمر لصالح نابليون بونايرت الديكتاتور الجديد لفرنسا بعد قرابة اثنتي عشرة سنة من الخلافات.

أما الثورة الروسية فقد نحت منحى مشابهاً، فكانت إرهاباتها في انتفاضات 1905 فيما عرف «بالأحد الدامي» عندما قاد «الأب جابون» عشرات الآلاف من الروس للمطالبة بالإصلاحات فكان في انتظارهم الرصاص الغاشم للقيصر، والذي أودى بحياة المئات، لكن العديد من العوامل بدأ يساهم في نشر الثورة في البلاد؛ منها الهزائم المتكررة للجيش الروسي في الحرب العالمية الأولى وحالة الفقر وانتشار الفساد وديكتاتورية القيصر، فظلت هذه العوامل تتفاعل حتى عام 1917 عندما بدأت الثورة

الروسية تأخذ شكلها بشورة أولى في مارس عندما استولى البرلمان الروسي (الدوما) على السلطة وعين حكومة انتقالية بقيادة ألكسندر كارنسكي، واضطر القيصر الروسي للتنازل عن العرش بعدما يش من مساندة الجيش له، ثم دخلت البلاد في حالة من الصراع بين القوى المختلفة، فالحكومة الانتقالية والبرلمان من ناحية يحاربون التنظيمات والثورات المختلفة خاصة قوى الحزب الاشتراكي، ومنها فلاديمير أوليانوف (لينين) زعيم البلاشفة ويدعمه عباقرة في التنظيم السياسي من أمثال «تروتسكي»، والذي استطاع أن ينظم السوفييت (المجالس الروسية) ومعهم الشرطة السرية «التشيكا»؛ ثم قرر البلاشفة في أكتوبر 1917 الانقضاض على السلطة والإطاحة بالحكومة والاستيلاء على الحكم لتدخل البلاد في حالة حرب أهلية واسعة بين البلاشفة وتحالف البيض المكون من الليبراليين والملكيين بل اليساريين الرافضين لديكتاتورية البلاشفة، وقد انتهت هذه الحرب في 1923 ومات الملايين ليحسم الصراع لصالح البلاشفة رغم أنهم لم يمثلوا الأغلبية ولكنهم كانوا الأكثر تنظيمًا والأوفر حظًا.

ثانيًا، يلاحظ أن البرلمان لعب دورًا مهمًا في الثورتين، وهو أمر يجب ألاثير الاستغراب لوجود جذور برلمانية في الأعراف الغربية، ففي الغرب كان للبرلمان قيمته باعتباره المجلس الذي من خلاله لعب الإقطاعيون دورهم الأساسي في الحكم كلما سمحت الظروف بذلك، فهو المجلس الذي احتاجه الملك من أجل إقرار الضرائب وغيرها من الجباية، والتي كانت تحتاج لموافقة الإقطاعيين، ولكن مع مرور الوقت تحول دور البرلمان ليصبح أداة سياسية قوية.

أما في روسيا فنظرًا لطبيعتها الإقطاعية فإن دور البرلمان تأخر في التطور، فبدأ بكونه مجلسًا استشاريًا ثم تطور بعد 1905 عندما قُرض على القيصر الروسي إقراره، وبالتالي لعب البرلمان دورًا مهمًا في إطلاق شرارة الثورة ولكنه بالتأكيد لم يكن صاحب الفصل والحسم فيها، بل إن دوره تراجع تبعًا بعدما أخذت القوى السياسية الأخرى موقعها من السلطة.

ثالثًا، الملاحظ أن من بدأ هذه الثورات لم يكن من انتهى بها، فالذي بدأ الثورة الروسية من قيادات ليبرالية ليسوا هم من انتهوا بها، والثورة الفرنسية لم تشذ عن هذا النمط، فالتغيرات والتقلبات السياسية التي تتبع الثورات غالبًا ما تؤدي إلى تبوء من لم يكن في الحسبان المواقع القيادية، فلم يتوقع أحد أن تتول البلاد لنابليون بونابرت كما لم يتوقع أحد أن يتولى لينين مقاليد الحكم وستالين من بعده، ولكن الأغرب من ذلك هو أن هاتين الثورتين المطالبتين بالحريات انتهت بديكتاتوريات صارمة، فالنظام البلشفي كان نظامًا قمعيًا إلى أقصى الحدود تمامًا مثل حكم الإرهاب لروبسبير في فرنسا ومن بعده نابليون بونابرت ليصبحا أكثر قمعًا من ملوك البوربون الذين انتفض الشعب لعزلهم!

رابعًا، كنتيجة طبيعية لما سبق، فإن القيادات الثورية بدأت في ابتكار وسائل قمع فكري وبدني على عكس ما كانت تنادي به الحركات الليبرالية التي أشعلت الثورة، وكان الشعار المرفوع في الحالتين هو حماية الثورة، فبدأت «الجيوتين» تعمل في فرنسا للقضاء على من تأمروا ضد الثورة بالحق أو بالباطل، وفي كل الحالات فإنها كانت وسيلة التصفية السياسية للمعارضين لفترة زمنية تولت بعدها السجون هذه المهمة، تمامًا مثلما بدأ

«التشيكا» (البوليس السري) في تصفية المعارضين للبلشفية، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف. كذلك كانت السلطات تستخدم الأفلام الصحفية للوصول لأعداء الثورة أو الإشارة بأصابع الاتهام لهم تمهيداً لتصفيتهم، ولعل أبرز الأمثلة كان شخصية «جان بول مارا»، والذي تحول من طبيب إلى ثوري متطرف يوجه الاتهامات بقلمه عن حق أو باطل ولكنها اتخذت حججاً في المحاكمات الموجزة والصورية، فانتهت حياة هذا الرجل مذبوحاً على يد امرأة منتقمة أثناء أخذه حمام العلاج الساخن.

خامساً، الثورتان خلقتا حالة من النفور الإقليمي لأسباب متعلقة بتغيير الشرعية السائدة في نظام الحكم، فالثورتان خلقتا شرعية جديدة أثرتا مباشرة على المفهوم العام للنظم السياسية التي حولها بشكل جمع هذه الأنظمة ضدها، فرغم أحقية الشعوب في الانتفاضة فإن الدول المجاورة باتت تقلق من المفاهيم الثورية الجديدة، ففي الثورة الفرنسية كانت فكرة قتل الملك والانقلاب على مفهوم الحق الإلهي في الحكم الملكي المطلق أمراً مرفوضاً، وفي الثورة الروسية رفضت الدول الغربية فكرة استبدال المنظومة الرأسمالية الحرة بأيديولوجية متناقضة تشمل ديكتاتورية البروليتاريا وفكرة الاقتصاد المركزي وتمكين العمال من وسائل الإنتاج... إلخ.

لذلك سعت الدول المجاورة للقضاء على الثورتين باستخدام القوة بشكل مباشر أو غير مباشر، ففي عام 1792 أعلنت النمسا وبروسيا -بدعم من بريطانيا- الحرب على فرنسا، مما أسفر عن حالة حروب ممتدة ضد الثورة الفرنسية استمرت حتى 1815 باستثناء فترات صلح متقطعة لم تدم كثيراً. أما في روسيا فقد دعمت الدول الغربية الكبرى الفريق الليبرالي والمحافظة في

حربه ضد البلاشفة ولكنها فشلت واضطرت هذه الدول لقبول ميلاد أول دولة شيوعية.

بصفة عامة فإن أغلبية الثورات قبل أو بعد الثورتين الفرنسية والروسية سعت لإضعاف النظام السائد وقوة الدولة لصالح المواطن المقهور، ولكنها جميعًا انتهت كما قال المفكر الفرنسي «ألبيرت كامو» إلى زيادة قوة الدولة، ومع ذلك يبقى اليقين بأن الثورات الحديثة ستضع أنماطًا جديدة ومتوازنة للعلاقة بين الدولة والفرد؛ لأن هذا التوازن هو في النهاية أساس الحرية والتعددية.

الدولة ورجل الدولة⁽¹⁾

كثيراً ما نستخدم لفظ رجل الدولة statesman لنعبر عن الشخصية السياسية المحنكة وذات القدرات العالية التي يمكن لها أن تقود بلادها داخلياً وخارجياً سواء في الظروف الصعبة أو حتى الطبيعية، والأمثلة التاريخية عديدة على رجال الدولة منها تشرشل ومترنيخ وشارل ديغول ومحمد علي وغيرهم، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد لمفهوم رجل الدولة فإننا يمكن أن نضع لها بعض المعايير، فيقال: إن الصفة الأساسية هي أن هذا السياسي يكون عنده القدرة على القيادة وأن يركز هدفه الأساسي على دولته ورفعتها، ومن سمات هذه الشخصية أيضاً القدرة على وضع رؤية استراتيجية نافذة لتحقيق أهداف الدولة ناهيك عن القدرة على تحقيق هذه الرؤية بما ينعكس على قوة وعظمة الدولة، ويضاف إلى كل ما سبق أن تكون لدى هذه الشخصية القدرة

(1) بالرغم من أن هذا المقال نشر في 18 نوفمبر 2011، فإن مقاصده واضحة، فلقد كتبه قبيل انتهاء السنة الأولى للثورة المصرية متنبئاً بوجود مشكلة حقيقية نبحت فيها عن رجال دولة لإدارة السياسة بها، ولو جاز لي أن أغير عنوانها لاخترت «في البحث عن رجال لإدارة الدولة»... ففي عالم السياسة تكون السلعة الأساسية المتداولة هي «رجال الدولة»، كل وفق قيمته، فالإدارة السياسية حق لكل مواطن شريطة أن يلعب لعبة السياسة كما لعبها بطل هذا المقال وهو الكاردينال «ريشليو»، فالسياسة تحتاج لرجال الدولة أكثر من العلماء أو الأدباء أو المفكرين... إلخ، فالدول تكون محظوظة بقدر ما يتوافر لها من رجال دولة يديرونها أو يحكمونها.

على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب تحت أي ضغط؛ فما فائدة الرؤية والقيادة والعمق الفكري في حالة غياب القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه؟

هذه بصفة عامة هي الصفات الأساسية لرجل الدولة، ولكن تطور هذا المفهوم في العصر الحديث ارتبط بشكل مهم بالتطورات السياسية على الساحة الدولية، خاصة الأوروبية، والتي كانت المقياس الأساسي للتقدم السياسي في ذلك الوقت، ويمكن أن نُرجع الجذور الحديثة لمفهوم «رجل الدولة» في السياسة إلى القرن السابع عشر، وهي الفترة التي كانت تتخلص فيها أوروبا من المفاهيم التقليدية لتكوينات الدولة على أسس إقطاعية وفساد المؤسسة الدينية وحلم الدولة الأوروبية الواحدة.

عند هذا الحد بدأت أوروبا تتجه نحو مفهوم «الدولة القومية»؛ أي الكيان السياسي المبني على الأسس القومية والعرقية ووحدة الشعوب وليس الإقطاعية أو الدينية، وقد أسفرت حرب «الثلاثين عامًا» بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة والمقاطعات الألمانية الداخلية بسبب خروج هذه المقاطعات عن الديانة الكاثوليكية السائدة، وهي الحرب التي سرعان ما انتشرت إلى قطاع كبير من أوروبا فأدت لظهور البذور الحقيقية للدولة القومية الحديثة في أوروبا، وقد تلازم مع ظهور مفهوم الدولة القومية ظهور مفهوم القيادة السياسية غير المرتبطة بالإقطاع أو الإمبراطور أو الكنيسة، ولكنها مرتبطة بالدولة وتضع قوتها وترابطها كأولوية قصوى.

وعلى عكس كل التوقعات، فإن الفضل الحقيقي لظهور مفهوم رجل الدولة يرجع لسياسات شخصية تاريخية دينية فرنسية معروفة هي

«الكاردينال ريشيليو» الذي كان رئيسًا لوزراء البلاد في 1624 لقرابة عقدين من الزمان، فهو رجل دين تدرج إلى أن وصل لأرفع المناصب الكنسية، ولكنه في السياسة كان له وجه مختلف تمامًا عن عبادته الدينية، سياساته كانت تصب في مصلحة الدولة الفرنسية بلا أي قيد ديني أو شرط أخلاقي، فلقد كان الرجل يساند الدويلات البروتستانتية في حروبها ضد الإمبراطور مخالفًا عقيدته الشخصية وعقيدة بلاده الكاثوليكية: لأنه كان يرغب في كسر سلطة الإمبراطور النمساوي ودولته لمنافستهما فرنسا وذلك من خلال تقوية الحركة الثورية الداخلية ضد الإمبراطور من خلال الإقطاعيين، فما كاد الإمبراطور يكسر شوكة البروتستانت حتى تدخل «ريشيليو» بالدمع الفوري للأمراء البروتستانت في الوقت الذي أنفذ فيه قوانين داخلية حازمة لتقوية دور الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا، وهو ما عكس تناقضًا صريحًا لدى البعض، ولكن هذه السياسة كانت مرتبطة بمصلحة الدولة الفرنسية، فالديانة الكاثوليكية مهمة للشعب الفرنسي ولكن تأييدها خارجيًا على حساب مصلحة الدولة الفرنسية أمر يختلف تمامًا وغير مقبول.

إزاء هذا التناقض الفج في الولاءات فقد ابتكر «ريشيليو» غطاءً شرعيًا لسلوكه بطرح مفهوم جديد أصبح اليوم سلعة دارجة في قاموس أي سياسي وهو «Raison d'état» أو لأسباب متعلقة بالدولة، أي أن مرجعية سلوك أي سياسي أو دولة يجب أن يكون خدمة أهداف الدولة ممثلة في مصالحتها، وأي سلوك يجب أن يُحكم بهذا وليس بالمصلحة الفردية أو الأبعاد الأخلاقية، فالمصلحة الجماعية لأفراد الدولة هي في تقدير البعض أسمى أنواع الأخلاق، بل إن البعض قد يعتبر الدولة ذاتها أعلى تعبير أخلاقي للجماعة الوطنية،

وخدمتها في النهاية خدمة للفرد ذاته، وهكذا كسر «ريشيليو» فكر القرون الوسطى الساعي لفرض النظرية الأخلاقية العامة Universal Morality على كل المسيحية بهدف تقوية سلطة كنيسة روما والإمبراطور، وليس مفهوم الأخلاق في حد ذاته.

هكذا أطلق «ريشيليو» الأخلاق عن سياسة الدولة في تحرك أصبح جزءاً من قاموس وسلوك الساسة من بعده، وقد برر «ريشيليو» سياسته من خلال جملة شهيرة له هي «إن الإنسان خالده لأنه سيدهب إلى الدار الآخرة... ولكن بقاء الدولة يعتمد على سياستها اليوم والآن»، وهكذا فصل الرجل بين الإنسان والدولة، فلكل بوصلته؛ الإنسان بوصلته الأخلاق، والدولة بوصلتها المصلحة.

لقد كان تأثير «ريشيليو» حاسماً في منح الشرعية للدولة وضرورة إرجاع السياسات لحماية الدولة ومصالحها العليا، فكلما اصطدم سلوك أو سياسات بمعايير فردية عليا، فإن الإجابة كانت في مصلحة الدولة لأنها الممثل الجماعي للأفراد، وقد كان هذا سبباً جديداً لكسر سلطة بابا الفاتيكان، والذي حارب ريشيليو بكل قوة، وينسب لبابا الفاتيكان مقولة شهيرة أطلقها بعدما سمع نبأ وفاة «ريشيليو» قال فيها: «...إن الرجل لديه الكثير من التبرير ليقدمه بين يدي الله... أما لو كانت معتقداتنا خاطئة فإن الرجل سيكون قد عاش حياة ناجحة وسعيدة جداً».

ولكن هل يختلف رجل الدولة اليوم عما قصده «ريشيليو» عندما ابتكر مفهوم «Raison d'etat»؟، هنا يرى الكثير ضرورة القضاء على مفهوم رجل

الدولة التقليدي على ضوء تطور السياسة داخليًا وخارجيًا وثبات مفاهيم الديمقراطية والعدالة ومفاهيم العولة، وأنه حان الوقت لاستبدال رجل الدولة بمفهوم عصري جديد يُخرج السياسة من المفاهيم التقليدية للمصلحة واللا-أخلاقية، على أن تتولى مؤسسات الدولة جزءًا من هذه المهمة، وهذه أصبحت بالفعل مطلبًا لدى قطاع لا بأس به من الشعوب المختلفة.

ولكن اعتقادي أن الأمر يحتاج منا إلى أن ندرك أن لعبة السياسة واضحة المعالم ولم تتغير قواعدها حتى مع تغير الظواهر السياسية التي حولنا، فسياسة الدول الخارجية مازالت مبنية على مفهوم توازن المصالح في إطار من الشرعية المتفق عليها داخل المجتمع من خلال عقده السياسي، وفي كلتا الحالتين فالحاجة لم تتف لرجال الدولة، بل أصبح وجودهم الآن ضرورة ملحة في بعض الأوقات سواء في العالم المتقدم أو في الدول النامية خاصة التي تحارب في معركة البناء الاقتصادي والديمقراطي، فرجال الدولة هم القادرون على إدراك فكر التحول برؤيتهم الشاملة وقدراتهم القوية على وضع دولهم في الأولوية التي تستحقها، كما أنهم القادرون على موازنة عملية المصالح والمصلحة الناجمة عن التغيير الداخلي والتأقلم مع العالم الخارجي، وتقدير أن السؤال الحالي يجب ألا يكون حول مدى الحاجة لرجال الدولة من عدمه، فالحاجة موجودة، ولكن هناك حاجة لصياغة مبادئ عامة تضمن صراحة التزام «رجال الدولة» ومعه الساسة بمبادئ أولها أن الأمة هي مصدر السلطات وأن شرعيتهم مستقاة من رأي الأغلبية وعليهم التزامات عند صياغة السياسات بالأخص الداخلية، لاسيما مع وجود نمط تاريخي يتكرر في بعض الأحيان يدفع رجال الدولة للتحول من رواد حرية لرموز ديكتاتورية.

سقوط إيكاروس⁽¹⁾

لقد تميزت الحضارة الإغريقية مثلها مثل الفرعونية بمفهوم الأساطير، والتي كانت تستخدم في مناسبات عديدة لتقديم تفسير لظواهر الأمور، أو لتكون تركيبات موروثية لإضفاء بُعد روحي في المجتمعات البدائية، ولكن تظل أسطورة «إيكاروس بن ديدالوس» أحد أبلغ الأساطير اليونانية، فتقول الأسطورة: إن «إيكاروس» هرب مع أبيه من سجن الملك «مينوس» مستعينًا بأجنحة من الشمع صنعها لنفسه، وعندما طار بها أثناء هروبه أخذه الفضول فأخذ يصعد إلى أعلى ليقرب الشمس، فما كان من أجنحته إلا أن ساحت فهوى في البحر ومات غريقًا. وتؤخذ هذه الأسطورة كمثال على تسرع الإنسان نحو القمة غير مدرك أن إمكاناته تلهث وراء تطلعاته، وأن

(1) هذا مقال كتبت في لحظة انفعال كبير عام 1998 وظللت أحفظ به طيلة هذه السنين، ثم عدت إليه لأعدله في مرحلة لاحقة، فهو نموذج لشخصية تدعي العظمة وهي مقعرة بلا ثقل حقيقي، فكانت النتيجة هي تعذيب من حولها في سعيها لتحقيق حلم العظمة والمجد والوصول لعالم العالقة وهم أقزام، ثم عند إعادة قراءتها رأيت أن نفس الشيء قد ينطبق أيضًا على الدول فيتكرر النموذج مع دول تسعى للعب دور أكبر من حجمها، ففعلت معي فكرة الشخص والدولة فأعدت كتابة هذا المقال على النحو الحالي لأوضح أن الناس والدول إمكانات وهياكل، فلا يمكن أن تتجاهل عناصرها الأساسية إذا ما توافر لك عنصر أو عنصران آخران، وبالتالي تكون النتيجة واحدة وهي أن الطموح الجارف يعصف بصاحبه أو يذبله.

قدراته لا تساير طموحه، فتكون النتيجة الحتمية هي فقدان الإنسان لذاته بفضل طموحه.

وحقيقة الأمر أن العلاقة بين طموح الإنسان وقدراته ما هي إلا معادلة كثيرًا ما يصعب على الإنسان موازنتها أو السيطرة على أبعادها، فكثير من البشر غير قادرين على إدراك حقيقة تغلب طموحاتهم على قدراتهم التي وهبها لهم المولى عز وجل، فيظل الإنسان على جهله وسعيه المستمر نحو العلا تملؤه النشوة وحب الذات والاعتقاد بأنه أذكى ممن حوله، مقتنعًا بأن التاريخ لن يعيد نفسه معه وكأنه سيتوقف عند حالته ليستثنىها، تمامًا كما يتخيل البعض أنهم قادرون على تفادي الموت حتى آخر لحظة.

ولكن أخطر ما في هذا الطموح هو أنه لا يؤثر فقط على فاقد الإدراك بقدرة الذات النسبية، فهو غالبًا ما يمتد أيضًا للدول التي كثيرًا ما تتناها حالات عظمة وتوسع؛ فإذا كان الطموح الفردي يعبر عن الضمير الذاتي، فإن الدولة ما هي إلا تعبير عن طموح الضمير الجماعي لسكانها وحكامها -على الأقل من الناحية النظرية، وكما ينخدع الضمير الفردي، فإن الضمير الجماعي لا يملك الحصانة ضد الطموح المفرط، عندئذ تُدخل الدولة نفسها في صدامات مع المجتمع الدولي -سواء كانت لأسباب مشروعة أو غير ذلك، وتلعب على تفتته دون إدراك حقيقي لحجم قوتها المقارن، أو العلاقة النسبية بين هذا الطموح وقدرة الدولة الاستيعابية، والتاريخ مليء بالأمثلة العديدة من «هانيبال» إلى «الإسكندر» إلى «هتلر» مرورًا بنابليون وأمثاله.

لقد ملك «الإسكندر» الأكبر جزءًا كبيرًا من العالم، ولكنه أراد ما هو أكثر من

قدرات بلاده الاستيعابية، فاحتلال الأراضي نقرة واستيعابها نقرة أخرى تمامًا، والإبقاء عليها نقرة ثالثة، فبعد وفاته وحتى أثناء حياته ما كان له أن يُحكم قبضته كاملةً على الدول والحضارات التي فتحها، والتي راح ضحيتها ألوفٌ مؤلفة من البشر لينتشع الحلم في سنوات معدودات بعد مماته، ولا يشفع له إيمانه الشخصي أو اعتقاد أمه أنه نصف إله من سلالة كبير الآلهة «زيوس»، كما لم يشفع لشعبه إيمانهم الكامل بأنهم أمة ذات رسالة ثقافية لتتوير الشعوب الأخرى.

أما «نابليون بونابرت» فمصيبته أكبر، فقد كان يحكم نصف أوروبا بعد معاهدة «تيلست» في 1807، ومع ذلك ورغم قدراته العسكرية الممزوجة بحسن الطالع، اعتقد الرجل أنه قادر على احتلال روسيا والنصف الباقي من القارة، فكانت النتيجة أنه في سبيل تحقيق جزء من طموحاته فقد الرجل كل ما كان يملكه ومعه حريته، فدفعت فرنسا ثمنًا غاليًا لطموحاته التي كانت أكبر من قدراتها.

ومثال محمد علي في مصر لا يبعد كل البعد عن الأمثلة السابقة، فالرجل عندما حاول السيطرة على الشام هدد توازنات القوى في أوروبا وهو ما دفع الدول الأوروبية للتكاتف ضده رغم مشروعية أهدافه، ولكنه دفع الثمن في النهاية لطموح متناقض مع المصالح الدولية السائدة، ولكن الفرق بين محمد علي من ناحية ونابليون من ناحية أخرى هو أن الأول احتفظ بنصف مملكته لأنه عرف كيف يراهن ويلعب والأهم من ذلك متى يتوقف.

إن أمثلة هذه الشخصيات كثيرة عبر التاريخ، فهي لا تختلف كثيرًا، فكم من القادة يعتقدون أنهم يملكون ما لا يملكه غيرهم من مواهب وقدرات،

وكم منهم يعتقد أن ملكاته لا يملكها غيره، وكم من الأمثلة الحية التي نراها يوماً بعد يوم تحاول الوصول إلى ما هو أكبر من قدراتها وإمكانات دولتها مستغلة ومضة حظ أتت إليها معتقدة أنها أزلية.

لقد كان «ميكيافيلي» من أوائل من حاول أن يُنظر لدور الحظ في السياسة من خلال كتابه «الأمير»، والذي شمل توصيفاً للقدرات المطلوبة والمكتسبة للحاكم المنتظر لتوحيد إيطاليا، فأكد في النهاية أن كل هذا لن يشفع للحاكم ما لم يكن الحظ Fortuna حليفه، وكل النصائح لن تجدي أمام سوء الطالع، ولكن عنصر الحظ في المعادلة الماكيافيلية يأتي في وضعه الطبيعي بعد القدرات الذاتية وليس قبلها، فيا ليت الإنسان يدرك هذه الحقيقة، فكيف يعتقد أن الحظ سيكون خليله والتوفيق الممتد نصير سعيه لإرضاء طموحه الذي يفوق قدراته؟

يشير التاريخ في أغلب أمثله إلى أن فقدان السلطة هي نهاية المطاف للقيادة السياسية الطموح التي لا تتوازن قدراتها مع تطلعاتها، ومع ذلك فيا ليت الضحية تكون مقصورة على القيادة ذاتها، ولكن في درب الطموح السياسي تترنح الأضحية في الطرقات، فيعذب ذو الطموح نفسه تقريباً لغروره، ويصلب شعبه على صليب حب الذات، ويقدم القرابين البشرية تقريباً لكبريائه، فليت ضحية الطموح تقتصر على صاحبها، فلو كان الأمر كذلك لهان.

ومع الأسف تبقى أسطورة «إيكاروس» حية، ويبقى الإنسان على ما هو عليه، فلا الأسطورة تتغير مع الزمن ولا الإنسان يتعظ مع الوقت...

رحم الله قائدًا عرف قدر نفسه وثقل بلاده.

ديكتاتوريات محببة⁽¹⁾

مازلت أقف حائرًا كل الحيرة عندما يتعلق الأمر بحب الشعوب لقياداتها التاريخية، فكثير من الشخصيات التاريخية تستحق هذا الحب والتقدير من قبل شعوبها، ولكن الكثير من هذه الشخصيات المحببة نجدها عند إعداد حسابات المكسب والخسارة قد أضرت بشعوبها ضررًا بالغًا، بل إن بعضها ترك لشعوبه إرثًا من الخراب والاحتلال والديون والأيتام والأرامل لا حصر له، ولكن نظل هذه القيادات ذات قيمة كبيرة للغاية في وجدان الشعوب، وهو ما يعكس أن معايير الحب والكراهية لدى الشعوب بعيدة كل البعد عن المنطق السياسي والمعياري المصلحي الذي يحكم السياسة، فمشاعر الشعوب كمشاعر الفرد، تتقلب بمعايير في مناسبات كثيرة تكون غير موضوعية.

(1) رسالة المقال واضحة وهي الخوف، بل الذعر الشديد من فكرة الديكتاتوريات التي تعشقها الدول فتدفع ثمن اختيارها ومساندتها فيما بعد دماء وخرابًا، ولا أخفي أن سببًا أساسيًا وراء هذا التخوف هو أنني أرى علامات ميلاد الديكتاتورية في مصر، فلقد كتبت المقال في «مايو 2012»، وأنا أخشى على بلادي منها، فنحن نصنع هذه الديكتاتوريات أملًا في أمن غائب، أو نظام مأمول، أو حلم معسول، فالأمل في الديمقراطية وليس اختصارها أو التطلع لرجل ينشل البلاد من المرحلة الانتقالية على حساب الحرية، وهو ما يتم عادة من خلال تقديس هذه الشخصية القوية الصاعدة واعتبارها مصدر الأمن بينما هي مصدر عدم الأمان، وهذا المقال تعبير واضح عن هذا الخوف بعدما شعرت في الأشهر الأولى قبيل الانتخابات بأصوات تنادي بفكرة «المستبد العادل» وغيرها من الكُنى التي تزخر بها الشعوب مُستبدًا لتضفي الشرعية عليهم.

لعل من أكثر النماذج التاريخية تعبيراً عن ذلك النموذج هو نابليون بونابرت ويوليوس قيصر، وفي هذا الإطار فلنأتي أسواق النقاط التالية:

أولاً، يظل نابليون بونابرت محبوب فرنسا الأول في العهد الحديث، فقبوره في الإينفالييد يعد مزاراً مهماً لكل فرنسي، فهو محبوب القومية الفرنسية بالرغم من أن الرجل لم يكن فرنسياً، كما أن أغلبية فرنسية تعتبره الرجل الذي أعاد المجد للبلاد مع أن حكمه انتهى باحتلال فرنسا، وحقيقة الأمر أن نابليون منح لفرنسا العديد من الانتصارات العسكرية التي فشل فيها الملك لويس الرابع عشر منها «مارنجو» في إيطاليا، و«أوسترتز» في النمسا و«ينا» في بروسيا، ولكنه كان أيضاً صاحب الهزيمة الكبرى في الحملة الروسية، كما أنه صاحب الهزيمة الكبرى في معركة «ليزيج» في ألمانيا، ومع ذلك فيتذكر الجميع الانتصارات ويغضون الطرف عن الهزائم في سلوك مرتبط بقوة بالنظرة غير الموضوعية للزعامات التاريخية.

ولعل أغرب ما في أمر نابليون هو أن الرجل لم يكن فرنسياً من الأساس، فهو من مواليد جزيرة كورسيكا، والتي كانت جزءاً من إيطاليا قبل احتلالها وضمها لفرنسا قبيل ميلاد نابليون بسنوات قليلة، والثابت تاريخياً أن الرجل لم يكن يتحدث الفرنسية إلا في مراحل متأخرة من طفولته، وظل يتحدثها بعد ذلك ولكنه غير فرنسية جعلته دائماً في محط تقدير بعض الزملاء الفرنسيين عندما انضم للكلية الحربية، ومع ذلك فقد تقبله الفرنسيون قائداً محبوباً رغم أن جذوره الفرنسية مشكوك فيها كل الشك.

ثانياً، يعد يوليوس قيصر أحد النماذج الأخرى لتعظيم القادة وجعلهم

قيمة سياسية وتأميرهم على العباد بلا أي مبرر اللهم إلا الإنجاز العسكري، فالمعروف أن «جايوس يوليوس قيصر» كان أحد النبلاء الرومان، وكانت له قدرة فائقة على تنظيم الجيوش وقيادتها إضافة إلى لباقته وقدرته في الحديث والمناورات السياسية والكاريزما العالية، وقد أبلى الرجل بلاءً حسنًا عندما كان يقود قواته في المعارك المختلفة خاصة في بلاد «الغال» حيث انتصر على القبائل الهمجية وأخضعها لقوة روما، وما لبث أن توجه إلى إنجلترا حيث وسع ممالك روما في الشمال.

لم يكن يوليوس قيصر يهدف إلى المجد العسكري فحسب، فهذا كان مجرد هدف تكتيك لهدف أعمق وهو اعتلاء كرسي الحكم في روما مستغلًا أقرب شيء لقلب المواطن وهو الانتصار العسكري، ولكن العوائق التي كانت أمامه ما كان ليستهان بها، وعلى رأسها حليفه ثم غريمه «بومبي» ذلك الخصم العنيد الذي أثر مواجهة قيصر بكل قوة، مستغلًا حالة الفوضى السياسية التي كانت تعم روما بقوة، فاشتعلت الحرب الأهلية التي كان وقودها طموح يوليوس قيصر وبومبي، فدخل قيصر روما بأحد فيالقه العسكرية فيما يشبه الانقلاب العسكري، فكانت الغلبة لقوات قيصر، فهُزم «بومبي» ورجاله، ثم استكمل قيصر المسيرة واحتل مصر ضامنًا بذلك موارد غذائية مهمة لروما، ثم أصبح الرجل متفرغًا لنيل حلمه بأن يتم اعتياده ديكتاتورًا مدى الحياة من قبل «السينيت»، والأغرب من ذلك هو أن يسانده الشعب الروماني بكل قوة فيذهب البعض لمحاولة اعتباره إلهًا، فلقد سيطر الرجل على الشارع بمزيد من المكر والحيل والكاريزما، ولكن رجال السياسة في روما أدركوا خطورة الرجل عليهم جميعًا وعلى دولة روما، فكان قرارهم

اغتياله على باب السينيت طعنًا بالخناجر فمات الرجل على أيدي أقرب الناس إليه، والذي اعتبره ابنًا له، ولكن في السياسة يقتل الآباء الأبناء والعكس، وكله في سبيل هدف أسمى للجميع وهو السلطة.

هذه النماذج السياسية هي انعكاس واضح للظروف والمزاج العام للشعوب، والتي تتأرجح وفق معايير أغلب الظن أنها غير موضوعية، وعلى رأسها عوامل الكاريزما وآلة الإعلام الموجه والخديعة وعدد من العوامل غير الموضوعية التي تجعل الشعوب في النهاية تنحني للديكتاتور وتبجله تبجيلًا لا يستحقه، وفي التقدير أن عددًا من العوامل هي التي تساعد على جعل أمثال نابليون وقيصر يحتلون هذه المكانة منها:

أولاً، أن كليهما برع في صناعة الهالة حول نفسه فجعل يوليوس قيصر قاب قوسين أو أدنى من إعلانه ديكتاتورًا مدى الحياة، وفي حالة نابليون لم يتشكك أحد في شرعية حكمه حتى وهو مهزوم ومشكوك في أصوله الفرنسية، فالقيصر استخدم إمكاناته السياسية وسلاح المال بكل قوة لجذب التحالفات التي سمحت له بهذه الوضعية، بينما لجأت الآلة الإعلامية لنابليون لتعظيم مجده واعتباره من منح فرنسا المجد.

ثانيًا، لعل الظروف السياسية المرتبطة بصعود النجم السياسي لكليهما لها دورها الحاسم في هذا الشأن، فكلاهما صعد لسدة الحكم في ظروف استثنائية، ففرنسا كانت تمر بحالة حرب ثورية داخلية ما بين مؤيدين للثورة ومعارضين لها، بينما كانت روما تمر بظروف مرتبطة بالتخبط السياسي الذي وصل لحالة من الحرب الأهلية، وقد استغل الاثنان هذه الظروف

وميل الشعوب للاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى القصير لتثبيت صورتها لدى الرأي العام.

أيًا كانت المبررات التي قد نسوقها لمحاولة فهم معضلة الديكتاتور المحبوب، فإننا أغلب الظن لن نجد لها سببًا جامعا مانعا، فتظل بالفعل معضلة؛ فتكون عاطفة الشعوب أغلب الظن مستقطعة من مصلحة الوطن ورفعة الدولة وقيمتها، ومع ذلك تنحني الشعوب وتبكي بعد الديكتاتور بكاء حارًا عند الوفاة، ويعتبره آخرون منقذ البلاد، والذي لن يجود الزمن بمثله، وتقول الحكمة الشائعة: إنك لا تستطيع أن تفهم قلب المرأة، ونفس الحكمة تنطبق على الشعوب فإنه سيصعب عليك أن تفهم قلوب الشعوب، بالتالي قد نحسم الأمر بتبني الحكمة الرومانية القائلة: «إننا نرث معتقداتنا من آبائنا، ولكننا نصنع قياصرنا بأيدينا».

نابليون الثالث وتركه الاسم⁽¹⁾

لقد ظلت البشرية على مدار آلاف السنين لا تعرف وسيلة للانتقال السلمي للسلطة إلا من خلال الوراثة وبدرجات أقل الانقلاب أو الاحتلال، وحتى وسيلة الوراثة كانت تعترها في مناسبات كثيرة صدمات داخل الأسرة الواحدة حتى يسيطر جناح أو فرد من الأسرة ويحسم الأمر لصالحه، غالباً من خلال الإطاحة برءوس أفراد من عائلته، ولكن هذه التركة قد تكون في مناسبات أخرى عبئاً على صاحبها، والأمثلة التاريخية عديدة للتدليل على هذه الحالات.

ولعل من أبرز هذه النماذج سيرة «لووي نابليون»، والمعروف باسم

(1) هذا المقال متصل بالمقال السابق وغم وجود فارق زمني بين تاريخ نشرهما... وحقيقة الأمر أننا أسرى الأسماء والسير، نعصم قياداتنا ونصنع قراعتنا بأنفسنا، ولكننا لسنا وحدنا، ولهذا المقال رسالتان واضحتان الأولى هي خطورة تقديس القيادات والاستناد إلى تراث مضي لاكتساب الشرعية أو النجومية، والثانية هي أن الديمقراطية ليست نهاية المطاف بل بدايته، وهي مثل الطفل المولود الذي يحتاج لرعاية كبيرة ليكبر ويتزعم ويستطيع أن يثبت وجوده ونفسه مع الزمن، ومثالي المستخدم هنا هو انتخاب نابليون الثالث رئيساً لفرنسا، غير أنه أصبح ديكتاتوراً على رقاب العباد استناداً لاسم عمه الكبير واستخفافاً بقومه، فالعبرة منه ومن هتلر هي أن الديمقراطية قد تأتي بالحاكم بشكل ليبرالي، ولكنها ليست بالضرورة قادرة على التخلص منه بنفس الطريقة!

«نابليون الثالث» إمبراطور فرنسا من 1852-1870، فالرجل كان ابن أخ نابليون بونابرت إمبراطور فرنسا العظيم من أخيه جوزيف، لكنه لم يمتلك قدراته العسكرية أو السياسية، ولكنه كان مدفوعًا بالطموح السياسي الجارف، فانتظر حتى آلت إليه عمادة أسرة بونابرت، فتحرك على الفور صوب محاولة انقلاب عسكري في «شتراسبورج» ولكنه فشل فأعاد الكرة مرة أخرى في فرنسا في «بولوني» ولكنه فشل أيضًا وفي هذه المرة ألقي القبض عليه وسجن لسنوات عديدة إلى أن هرب وعاش في بريطانيا، ولكنه عاد لبلاده مرة أخرى بمساعدة بريطانية وفرنسية في 1848 بعد أن اندلعت الثورة في البلاد ووضع نفسه على اعتباره المخلص السياسي لفرنسا فغازل أغلبية القوى الفرنسية، والتي ضجت من الأوضاع المتردية في البلاد والحكم الملكي وبدأت تتطلع لشخصية تعيد لفرنسا مجدها وقيمتها الثقافية مرة أخرى فلم يكن هناك أفضل من هذا الرجل لتولي هذه المهمة لأنه ابن أخ بطل ومعبود فرنسا فرأى الشعب فيه امتدادًا لعمه، ولكنه لم ير فيه ضعفه المقارن.

أصبح لووي نابليون عضوًا في البرلمان الجديد ثم رشح نفسه لرئاسة الجمهورية ونجح بفضل دعم طبقة العمال والكنيسة وأبناء الشعب المتطلعين لمستقبل أفضل لفرنسا، ولكن طموح الرجل كان أكبر من ذلك فسرعان ما دبر انقلابًا سياسيًا سلميًا وديمقراطيًا على حد سواء، ففي صراعه مع البرلمان، والذي كانت فيه أغلبية ملكية قدم الرجل بعض تشريعات ليبرالية وعندما رفضت اتخذ الرافض ذريعة لحل البرلمان أعقبه عقد استفتاء حصل فيه على قرابة 90 ٪ من الأصوات ليخول لنفسه حق وضع الدستور، والذي منحه سلطات واسعة لا تقل عن أي ملك، وفي 1852 وبموافقة الشعب أيضًا

توج نفسه إمبراطورًا على فرنسا في ذكرى انتصار عمه في معركة «أوسترلتز» الشهيرة على النمسا.

لقد كانت السنوات الأولى لحكمه سنوات رغد وإنجازات، فسرعان ما وضع خططًا لتطوير الصناعات في البلاد وشجع الاستثمار ونظم الضرائب ووضع خطة لتنمية اقتصادية واسعة النطاق، وينسب له أنه وضع البعد الجمالي لمدينة باريس وأعاد بناءها بشكل حضاري وراقي، كذلك كان مشروعه الثقافي عظيمًا حيث شجع الفنون بأشكالها ورفع القيمة الفرنسية على المستوى الدولي في هذا الإطار؛ ولكنه انحرف عن مسار السياسة الداخلية، فاتبع سياسة انكماشية في مجال الحريات، بدأت بالرقابة على الصحف والكتب تدريجيًا، ثم تحولت إلى رقابة لصيقة على المعارضين السياسيين إلى أن أصبح نظامًا ديكتاتوريًا بكل ما تعنيه الكلمة، فضجت السجون بالمعارضين والرقابة على التجمعات والفكر والإعلام والرأي.

ونظرًا لأن نابليون الثالث وضع شرعيته في إعادة إحياء الحلم البونابرتي، فقد سعى لسياسة خارجية عنيفة وقوية ولكنها لم تكن تتناسب والقدرات الفرنسية بطبيعة الحال، فكانت سببًا أساسيًا في سقوطه ومعه الجمهورية الثانية التي مثلها، فقد سعى الرجل لسياسة إمبريالية عنيفة ضم من خلالها الجزائر لفرنسا ثم توسع في الاستعمار في الهند الصينية ثم أدخل بلاده في حرب القرم مع روسيا لرفع البرستيج الفرنسي على المستوى الدولي وهي الحرب التي وضعت ضغطًا على الخزنة الفرنسية وراح ضحيتها قرابة 75 ألف جندي فرنسي في معارك لا ناقة لفرنسا فيها ولا جمل، وكانت مغامرته الأخرى هي محاولة مد نفوذ بلاده إلى أمريكا من خلال إرسال جيش فرنسي لدعم شخصية

نمساوية تدعى «ماكسيمليان»، والذي تَوَجَّه ملكًا على المكسيك، وبمجرد أن استفاقت الولايات المتحدة من حربها الأهلية عملت جاهدة على تطبيق «مبدأ مونرو» الشهير لتقليص النفوذ الأجنبي في القارة الأمريكية، فانهزمت القوات الفرنسية هناك وقتل الثوار المكسيكيون ماكسيمليان.

وفي بداية عام 1860 بدأت الآثار السلبية للحكم الفردي الممزوج بسياسة خارجية لا تتناسب وإمكانات الدولة تظهر، فبدأت المعارضة الداخلية تدرك أنها أعطت صوتها لديكتاتور بديلاً عن ديكتاتور آخر، وأن الإنجازات المختلفة لم تكن لتكفي لاستمرار الرجل، ولكن نهاية الرجل السياسية جاءت إثر فشل في السياسة الخارجية بعد أن تقلصت شعبيته بسبب سياساته السلطوية.

- وفي خطوة نمطية تلجأ بعض الديكتاتوريات إلى نفس النهج الذي اتبعه نابليون في حربه مع بروسيا الصاعدة كوسيلة لجمع شمل الكلمة الفرنسية وإعادة هيئته بانتصار قوي ليعضد شرعيته المتأكلة، وفي سعيه لصيد الثعلب الألماني «بسمارك» صاده الأخير صيداً سهلاً باستدراجه لحرب معتمداً على قوته، فلم يدرك الرجل أن الآلة العسكرية الألمانية كانت أقوى آلة فكانت الهزيمة النكراء لفرنسا في معركة «سيدان» الشهيرة، والتي أُسر فيها نابليون الثالث، وهو ما فتح المجال أمام نجاح الانقلاب الذي أطاح بحكمه في الداخل، وفي خطوة واحدة أُسر نابليون الثالث وخلع من إمبراطوريته وانهار حلمه ومعه الجمهورية الفرنسية الثانية، كما احتلت بلاده وفرض عليها أن تدفع تعويضات وصلت لبليون دولار ناهيك عن عدد القتلى والدمار بسبب مغامرته الأخيرة.

حقيقة الأمر أن سيرة نابليون الثالث تمثل درساً مهماً للشعوب أكثر منها للديكتاتوريات أو أنصاف الديمقراطيين المتطلعين للسلطة المطلقة، واعتقادي أن أهم هذه الدروس هو:

أولاً، إن اختيار الشخصية الحاكمة لارتباطها باسم تاريخي هو أكبر خطيئة يمكن أن يقع فيها شعب عند اختياره لقياداته، فالحقيقة الثابتة أن نابليون الثالث تميز بقدرات سياسية لا يمكن إنكارها خاصة التخطيط السياسي واستخدام اسم عمه لاجتذاب الشرعية وانتزاع الحكم المطلق، ولكن هذه التركة المعنوية وضعت عليه ثقلًا عظيمًا جعلته يلهث ومعه الشعب الفرنسي لتحقيقها من خلال سياسة خارجية لا تتوازن والقدرات الداخلية للشعب أو الدولة الفرنسية، فانهارت الدولة في إحدى هذه المغامرات وانكسر الحلم على الواقع المر، فالاسم تركة قد تكون سلبية وليس بالضرورة إيجابية.

ثانيًا، إن الوسيلة الديمقراطية لاختيار القيادات ليست بالضرورة ضمانًا لاستمرار الديمقراطية في المجتمعات، ومثال نابليون الثالث أكبر دليل على خطورة استخدام الديمقراطية كوسيلة لوطأة السلطة للإبقاء عليها بلا رجعة، فالديمقراطية عملية ديناميكية لا تتم بإعطاء الشرعية لشخص وتركه بلا رقابة، ومن ثم أهمية الدساتير لتشمل القيود والحدود لفترات الحكم، فالديمقراطية ليست ضمانًا في حد ذاتها والتاريخ مليء بهذه الأمثلة، فيولويس قيصر أصبح بالديمقراطية ديكتاتورًا، وهتلر انتخبه الشعب الألماني ليصبح ديكتاتورًا والأمثلة متعددة.

ثالثًا، لقد أثبت التاريخ أن مغامرات السياسة الخارجية يمكن أن

تطيح بالديكتاتوريات تمامًا مثل الفساد والاستبداد في الداخل، وهنا تدفع الشعوب ثمنًا غاليًا من أبنائها وأموالها بل وأراضيها وكبرياتها، فتكون نهاية الظالم طابورًا طويلًا من الضحايا ودمارًا لبلاده، وبكل أسف فإن التاريخ عبرة ولكنها لا تمثل لقاءًا للشعوب يقيها مخاطر مغامرات السياسة الخارجية لديكتاتوريتها، فقديماً قال كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي الشهير «إن الحرب أمر مهم لا يمكن تركه للجنرالات وحدهم» ولكنها المقولة التي يجب تعديلها لتصبح «إن الحرب أمر مهم لا يمكن تركه للقرار الفردي لنفر أو مؤسسة فردية».

ربيع أوروبا ونمط ثوري غير مبرر⁽¹⁾

يشير علم النفس إلى معاناة البعض من مرض «الشخصيات القهرية Compulsive Characters»، ومن السمات الجانبية لهذا الاضطراب النفسي رفض هذه الشخصيات للنصائح وإصرارها على خوض التجارب بنفسها مهما كلفها ذلك، وإذا كان هذا السلوك له ما يبرره لدى الفرد في علم النفس، فإنه لا يوجد من يمكن تسميتهم «بالشعوب القهرية» لأن هذا اضطراب فردي ويجب ألا يصيب إدارة الدول أو الشعوب حتى لا تدفع

(1) نشر هذا المقال في 20 يناير 2012 لدى اقتناعي بأن تكرار خطأ تعلم جميعاً أن غيرنا اقترفه هو أمر غريب بحق، فلا يوجد مبرر لذلك، فنحن لا بد أن نتغلب على الحاضر بالتعلم من الماضي، ونسيطر عليه من خلال الاستشارة بمصباح التاريخ، وكما يقولون من لا يقرأ التاريخ فإنه ملتزم بتكرار الأخطاء التي وقع فيها غيره، وهذا المقال نموذج لما يجب أن نتعلمه من الأنماط الثورية لتتفادى تأخر الليبرالية والحرية مثلما حدث في الغرب، فلقد تأخر ربيعهم في تحقيق أهدافه لفترات تتراوح من حقبة إلى قرون، فهل يجب على الدول أن تمر بنفس المراحل التي مرت بها الدول التي سبقتها؟ هل نحن مضطرون إلى الدخول في العنف السياسي مثل من سبقونا؟ هل يجب تكرار نفس أنماط الفشل السياسي المؤقت الذي حدث للغرب؟ هل لا بد لكي تعبر الدول للحرية أن تطأ أقدام ديكتاتورياتها أجساد الشعوب مثلما فعلت الثورة الفرنسية ومن قبلها الإنجليزية؟ هذا مقال يدعو للتأمل لنعرف ما حدث لأوروبا وكيف مرت بأنماط ثورية متكررة لا داعي لأن نكررها في الحاضر.

أنهنا باهظة من أرواح أبنائها ومواردها المختلفة في تجربة مقروءة سبقتها إليها دول أخرى، ولكن التاريخ الأوروبي يشير إلى عكس ذلك، فهناك بالفعل نمط ملحوظ للثورات الأوروبية في القرون الثلاثة الأخيرة رفضت بمقتضاها كثير من الشعوب التعلم من تجربة الثورة الإنجليزية وأصررت على خوض نفس نمط العنف والتشدد بل والتأخر في جني ثمرات الحرية بالدخول في نفس الدائرة المغلقة العبيثة للتحول.

لقد اندلعت إرهابات الثورة الإنجليزية في مطلع القرن السابع عشر للقضاء على سلطة الملك المطلقة ولكنها تبلورت لحرب أهلية في الحقبة الرابعة من هذا القرن، ثم تحولت بعد ذلك لديكتاتورية دينية متطرفة في عهد «كرومويل» بعد حرب أهلية ضروس، وعندما مات هذا الرجل ترك الحكم بلا مؤسسات حيث كان نظامه أوتوقراطيًا صرفًا، والحساب الختامي لهذه الثورة كان قتل الملك واستبدال سلطة مستبدة بسلطة دينية أكثر استبدادًا -حتى وإن كانت مستنيرة بعض الشيء- ثم استبدالها بملك مستبد جديد هو شارل الثاني، واستمر هذا النهج إلى أن جاءت «الثورة المجيدة» The Glorious Revolution في نهاية القرن السابع عشر بقدم الأمير «ويليام أوف أورنج» وزوجته ماري ابنة الملك الإنجليزي، ودخلا لندن معًا على رأس جيش قوي، وقد حدث ذلك بسبب ترشيح الملك أخاه الكاثوليكي لولاية العهد بدلًا منه، وهو ما لم يلق استحسان البرلمان بسبب انتشار المذهب الإنجليكي ورفض الشعب للكاثوليكية، وقد جاءت الثورة في مجملها سلمية باستثناء بعض المعارك في إيرلندا بسبب وجود نوازع كاثوليكية قوية، ولكنها انتهت بإعلان البرلمان تولى وليام وزوجته ماري عرش البلاد بحكم مشترك.

لقد وضعت هذه الثورة إنجلترا على سلم التطور الليبرالي والديمقراطي من خلال تثبيت الأسس القانونية والسياسية للحقوق والواجبات ونظمت العلاقة بين الملك والبرلمان، فوضعت بذلك حدًا للعبث التحكيمي والسلطوي ومنحت البلاد الصيغة الليبرالية الشاملة التي ضمنت الحقوق الأساسية والسياسية للشعب الإنجليزي ومعها نظم الحكم في البلاد، وهكذا احتاجت إنجلترا لقراءة قرن من الزمان لاكتمال الدائرة الأولى للفكر الليبرالي، وأنهت حكم مجموعة من الديكتاتورية الساعية للديمقراطية

لقد سبقت إنجلترا باقي أوروبا بقراءة قرنين من الزمان في هذا التحول الليبرالي، ومع ذلك فالملاحظة الغربية هي أن الشعوب الأوروبية في عهد التنوير لم تتعلم من تجربة الثورة الإنجليزية، بل إنها كادت تتبع نفس نهج هذه التجربة بتكرار نمطها العبثي من الخروج من الثورات بأنظمة أكثر ديكتاتورية من التي تخلصوا منها وذلك بإصرار غير مبرر أو مفهوم، وقد دفعت هذه الثورات نفس التكلفة بل أكثر بكثير، وفي هذا الإطار يمكن تتبع أجزاء من هذا النمط من خلال المحطات التالية:

أولاً؛ كانت التجربة الفرنسية هي الرائدة، فالثورة بدأت في 1789 ودخلت في حالة من الفوضى أعقبها حالة من العنف السياسي في عهد «روبسبير» ثم حكومة الديركتوار الضعيفة ثم ديكتاتورية نابليون بونابرت التي استمرت حتى 1814 وانتهت باحتلال فرنسا من قبل الحلفاء والذين أعادوا النظام الملكي وامتداده، والذي استمر حتى إعلان الجمهورية الثانية والتي انتهت بديكتاتورية نابليون الثالث والتي انكسرت بدورها في 1870، والنتيجة تظل واحدة، قراءة قرن من الزمان حتى الوصول لأسس الليبرالية

والثمن من الدماء والموارد وعبث السياسيين الذين كانت مطامعهم أكبر من وطنيتهم وفي أغلبية الأحيان من قدراتهم أيضًا.

ثانيًا، لقد أثرت الثورة الفرنسية في كل الدول الأوروبية المجاورة لاسيما بعدما نشرت الجيوش الفرنسية الثورة ومبادئها في كل الدول التي احتلتها، ولكن نظرًا للسياسة المحافظة التي سيطرت على أوروبا بقيادة المستشار النمساوي «مترنيخ» بدعم من روسيا وبروسيا، فقد تأخر جني أي ثمار لهذه الأفكار حتى عام 1848، والذي يطلق عليه في الأدبيات الأوروبية «الربيع الأوروبي» حيث كانت هذه السنة بداية انهيار النظام المحافظ في أوروبا وفتح الطريق أمام الحركات الليبرالية ولكنها فشلت أيضًا لعوامل متعلقة بالسياسة وسوء الإدارة، فدخلت أوروبا مرحلة من الصراعات بين الفكر الليبرالي والجمود المحافظ، بين الجمهوريين والملكيين، وهو الصراع الذي امتد لحقب طويلة.

ثالثًا، تأكيدًا لما سبق، فقد انتشرت في الكونفدرالية الألمانية بعد الثورة والاحتلال الفرنسي الأفكار الليبرالية، والتي نقلتها جيوش الثورة الفرنسية إلى بروسيا، ولكن بمجرد أن انهزم التيار الثوري الفرنسي عادت البلاد مرة أخرى إلى حظيرة الفكر المحافظ، والذي قاده المستشار النمساوي «مترنيخ» سعيًا لحماية دولة «الهابسبورج» أو النمسا من خلال تعطيل الحركات الانفصالية وكبت الحركات الثورية بفكر محافظ متجمد، وقد برز هذا الفكر من خلال «مرسوم كارلسباد Carlsbad Decree» عام 1819، والذي فرض السيطرة على التجمعات داخل الجامعات والأنشطة السياسية المختلفة بما في ذلك تقييد الحريات وقمع الفكر وأدواته من خلال الرقابة على الصحف

والكتب والتجمعات... إلخ، وهو ما أعاد البلاد إلى حالة جهود لم تتخلص منها إلا في 1848 بثورة الشعب الألماني وإعلان «جمعية فرانكفرت» الحرة الدستور الجديد للمقاطعات الألمانية المختلفة التي كانت تواقفة للتوحد، ولكنها سرعان ما فشلت الحركة الثورية بسبب تأمر الملوك والأمراء الألمان على هذا الفكر لأسباب تتعلق بفكرهم المحافظ وقلقهم من تقليص نفوذهم في حالة الانصهار السياسي والليبرالية، فتأجل مشروع الوحدة الألمانية لما بعد الحرب الفرنسية الألمانية عام 1870، ولكن شمس الحرية والليبرالية لم تستطع إلا بعد هزيمة هذه الدولة في الحرب العالمية الأولى وإعلان «جمهورية الفيهار» ولكنها أتت في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة عقب استسلام ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، فلم تستطع الليبرالية الصمود أمامها إذ انقض الحزب النازي بقيادة هتلر على الحكم في البلاد بوسائل ديمقراطية، ومن سخيرية القدر أن ألمانيا لم تنعم بالديمقراطية المستقرة إلا بعد هزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية، والأغرب من ذلك أنها جاءت على أيدي الاحتلال الأجنبي بعد تقسيم ألمانيا؛ أي أن الحساب الختامي كان قرابة مائة وأربعين عامًا من العبث السياسي للوصول لليبرالية!

وأخيراً: النماذج الأوروبية الأخرى متعددة وكلها نصبت في الاتجاه نفسه تقريباً، ولكن تحضرنا هنا التجربة الإسبانية، فبعد هزيمة القوات النابليونية وجلائها عن البلاد عاد حكم أسرة «البوربون» الفرنسيين ممثلة في الملك «فرديناند السابع»، والذي رفض الدستور الليبرالي للبلاد وأقام حكماً سلطوياً وأطاح بها سمي «الليبرالية البرجوازية»، ولكن الحركة الليبرالية بُعثت من جديد ضد الملك الذي استعان بالقوات الفرنسية لضربها في

1822 بعد موافقة الدول الأوروبية في مؤتمرها العام المنعقد في مدينة فيرنا في إطار ما عرف «بنظام الكونجرس»، وقد استمر نفس هذا النمط العبثي من الكر والفر حتى جاء الحكم العسكري للجنرال «فرانكو» بعد قرابة مائة عام ومن بعده تحولت إسبانيا إلى النمط الديمقراطي الأوروبي، بدستور يضمن الحريات وبملك يملك ولا يحكم.

لقد مثل هذا النمط الثوري خطأ يكاد يكون متكررًا دون محاولة التعلم من التجارب الأخرى، نمط من العنف والديكتاتورية بهدف الوصول للديمقراطية، والضحية كانت الشعوب والفقر والتأخر السياسي والاقتصادي والليبرالي، ورغم أن الثورة الإنجليزية كان من المفترض أن تكون المنارة السياسية للثورات التي تلتها، فإن تاريخ هذه الثورات في باقي القارة الأوروبية يعكس غير ذلك ليؤكد مقولة الفيلسوف الألماني العظيم «هيجل» (بأن ما علمه لنا التاريخ هو أن الأمم والحكومات لا تتعلم أبدًا من التاريخ، كما أنها لا يتصرفان على أساس أي درس تعلمناه)، وهنا تحضرن أيضًا مقولة شهيرة للمستشار الألماني «بسارك» الذي وحد ألمانيا يقول فيها «إن السذج هم الذين يتعلمون من أخطائهم، أما أنا فأتعلم من أخطاء السذج»، والدعوة للمولى عز وجل ألا يجعلنا ممن يمكن تسميتهم مجازًا «الشعوب القهرية»، بل أن يجعلنا نتعلم من تجارب من قبلنا حتى لا نكون عبرة لمن بعدنا.

تاليراند: ومقاييس السياسة والأخلاق⁽¹⁾

لا يزال معيار الأخلاق أحد أهم المعايير التي تؤثر على قراءتنا للتاريخ، فهو المعيار الذي نقيس عليه في كثير من تقييماتنا للعبة السياسية في الماضي كما في الحاضر، فالأخلاق خصلة محمودة ومحبة لنا، بل تكاد تكون مقدسة، ولكن هل هي فعلاً مطلوبة في تقييم القائمين على إدارة العلاقات بين الدول على مر التاريخ؟ والإجابة الأقرب إلى الذهن هي النفي، مع التأكيد على أننا يجب ألا نذهب إلى الحد الذي دعا ماكيا فيلي للتأكيد على وجود درجتين للأخلاقيات في السياسة، درجة للحكام وأخرى للمحكومين، ومن خلالها تستبيح الفئة الأولى السيطرة على الفئة الثانية مستغلة عنصر الأخلاق.

(1) كتبت هذا المقال في إبريل 2011 عقب صدمتي الشديدة بعدما طفت شخصيات عديدة متواضعة القدرات لتحمل مقدرات الوطن تحت حجة أنها ثورية، أو أنها من ذوي الأخلاق أو كما يحلو لنا أن نسهمهم «راجل طيب»، وأهداف المقال واضحة وهي أن الخلق يجب ألا يكون المعيار الأساسي لاختيار السياسي، فالأصل في الأمر يجب أن تكون قدراته السياسية وحنكته القيادية وخبرته التراكمية، فالخلق الرفيع لا يصنع بالضرورة سياسياً عظيماً، فلقد دخل رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشيمبرلين إلى سلة مهملات التاريخ لأنه لم يستطع إدارة الحرب الدبلوماسية مع ألمانيا النازية برغم كونه رجلاً على خلق، فالأخلاق الحميدة لا تعني رجل دولة ناجحاً، فالسياسة تحتاج لرجل دولة، لهذا اخترت مثلاً منطوقاً لشخصية لا يختلف على وضاعتها الخلقية وعظمتها السياسية في آن واحد.

وبعيداً عن الفكر الماكياويلي فإن الواقع يفرض علينا أن نضع هذا المعيار في مكانه الصحيح عبر التاريخ، ولا أملك دليلاً على هذه الأطروحة أفضل من السيرة الذاتية لشارلز موريس تاليراند Tallyrand أحد ألمع الشخصيات السياسية الفرنسية، ولكنها كانت أيضاً أحد أسفل هذه الشخصيات خلقاً، فالرجل كان من مواليد الطبقة الأرستقراطية، ورُسم فيها بعد قسائم ممثلاً للبابا في البرلمان الفرنسي Estates General قبيل الثورة الفرنسية مباشرة، ولكنه سرعان ما غير مواقفه ليصبح من مساندي النظام الملكي ثم سرعان ما أصبح من الثوار بعد اندلاع الثورة، فحارب الكنيسة وكان له دوره الحاسم في تأميم أراضيها لصالح الدولة الفرنسية وهو ما أدى لقيام بابا الفاتيكان بحرمانه كنسياً Excommunicate فلم يأبه، فأصبح دبلوماسياً وهرب من فرنسا بعيداً عن المطاردات ثم عاد وزيراً للخارجية في 1797 وبدأ في مغازلة نابليون بونابرت سياسياً وراهن عليه، فلعب دوراً حاسماً في ترشيحه ليصبح حاكماً للبلاد.

لقد استفادت فرنسا منه بشدة في موقعه هذا، فعلى الرغم من عدم اتفاقه مع سياسة نابليون الخارجية فإنه لعب دوراً مهماً في إنجاحها، خاصة صلح Amien والذي أمهل فرنسا الوقت للاستعداد للحروب التالية، ولكن سرعان ما بدأ الرجل يتحالف مع أعداء فرنسا من النمسا وروسيا احتجاجاً على سياسات سيده مما جعل بونابرت ينعمته بجملته الشهيرة بأنه «قدارة محتواة في حرير».

لم يأبه الرجل واستمر يؤثر في الأمور حتى تقدم باستقالته من منصبه، ولكن دوره لم ينته، فلعب أعظم أدواره بعد ذلك أثناء التوصل لاتفاقية باريس الأولى، والتي حمى بمقتضاها بلاده من شرور المتريصين بفرنسا في المفاوضات، فأعاد بلاده لحدود عام 1792 بعد أن استسلم نابليون بونابرت، والأمثلة على ذلك قليلة للغاية في التاريخ.

حقيقة الأمر أن الرجل كان سياسيًا محنكًا، فاستطاع أن يعمل التحالفات مع الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء في مؤتمر فيينا 1815، فبدلاً من إهانة دولته باعتبارها دولة مهزومة وتفتيتها كما جرت الأعراف، فإن فرنسا خرجت من هذا المؤتمر جزءاً من المسرح الأوروبي يحترمها الجميع وتعتنق دين الفكر المحافظ الذي ساد في أوروبا بعد هزيمة الثورة، وصارت فرنسا دولة تنعم بالاستقرار وتلعب دوراً محورياً في السياسة الأوروبية، فحققت بذلك مركزاً لم تحققه بقوة سلاحها المنفرد إبان حكم بوناپرت.

وحتى بعد استقالته في 1815، فإن الرجل أصبح كبيراً للسياسة في فرنسا إلى أن عين سفيراً لبلاده لمدة أربع سنوات في عهد حكومة لويس فيليب في 1830.

هكذا أصبح تاليراند من الأكليين على كل الموائد وعضواً في أغلبية التيارات السياسية في فرنسا، فلقد انتمى الرجل إلى كل الحكومات الفرنسية على مدار ستة عقود، ناهيك عن انتسابه للكنيسة قبلها، وهو ما جعل جملته الشهيرة «الأنظمة تسقط أما أنا فلا أسقط أبداً» ذات مغزى خاص، وتعكس في الوقت نفسه أخلاقه التي تكاد تكون معدومة، فهو أب للعديد من الأطفال من السفاح، كما أنه لم يتورع عن مصادقة زوجة ابن أخيه، ناهيك عن دمرهم من شخصيات خلال صعوده سلم المجد السياسي، فضلاً عن افتقاره لأي نوع من المبادئ وممارسته النفاق والرياء.

لكل هذه الخصال صار الرجل رمزاً تبجله العامة لقدراته السياسية وتحقره الأغلبية لأخلاقه، وجهان متناقضان لعملة واحدة: أحدهما ذهب والثاني نيكل، ولكنها العملة التي أنقذت بلادها ونجتها من ويلات الهزيمة العسكرية؛ فهل يجب أن نُحكم معيار الأخلاق كمقياس على السياسيين في خدمة أوطانهم؟

قد يقول البعض إن هذا نموذج يجب ألا يحتذى به باعتباره استثناءً، ولكن تاليراند مثال لقائمة طويلة من ذوي التناقضات بين القدرات والأخلاق، فهذه ظاهرة ممتدة، ولعل أبرز مثال يحضرني كان شخصية هنري كيسنجر مثلاً، فهناك كتاب يدعو فيه كاتبه لضرورة محاكمة الرجل رغم أنه كان من أفضل من شغل منصب مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية في الإدارات الأمريكية، فالحكم عليه يجب ألا يكون بأخلاقه ولكن بما حققه لبلاده من مكاسب، وهناك أمثلة أخرى نجدها في تاريخنا الإسلامي إبان الفتنة الكبرى وبعدها، وخلاصة الأمر أن القائمة طويلة من يوليوس قيصر للإسكندر الأكبر بلانكيز خان للظاهر بيبرس... إلخ.

حقيقة الأمر أن المعيار الفصيل في مثل هذه الأمور يجب ألا يكون طبيعة ودور الشخصية التاريخية تحت المجهر، فالشخصيات السياسية والعسكرية عبر التاريخ، لا يجوز قياس عظمتها بأخلاقها ولكن بإنجازاتها، فأغلبية العباقرة في المجالين يحصدون درجات الامتياز مع مرتبة الشرف في فن السياسة أو الحرب أو الاثنين معاً، ولكن كثيراً منهم يرسبون في اختبار الأخلاقيات والنزاهة.

في التقدير أن فض الاشتباك في هذه المعضلة لا يتأتى إلا من خلال تطبيق معيار حسن الخلق عن حسن إدارة السياسة، فالعلاقات بين الدول ليس معيارها الأخلاق بل المصالح.... وكل مبتدئ في مجال السياسة لا يدرك هذه الحقيقة مثواه الدرك الأسفل من التقدير، حتى وإن كان من ذوي الفضيلة، وعليه ستحل لعنات الشعوب التي يمثلها لما اقترفت يدها في حق بني وطنه؛ لأنه خلط معياراً بمعيار، وتغافل عن إدراك أن مصالح الشعوب لا تقيّم بأخلاقياتها.

القيادة بين السن والنوع⁽¹⁾

دأبت خلال السنوات الماضية تأمل تمثال وليم بيت الصغير William Pitt the Younger كلما أتت الفرصة، وقد كنت كل مرة أتذكر دوره المهم في تاريخ بريطانيا، ورغم سنه الصغيرة فإنه ترك خلفه مثلاً نتعلم منه، فلقد فعل هذا الشاب لبلاده ما لم يفعله أغلبية من القيادات الأكبر سنًا والأكثر خبرة.

لقد كانت بداية عهدي بسيرة الرجل خلال الدراسة، ثم تعمقت أكثر عندما كنت أجهز رسالة الدكتوراه نظرًا لدوره المحوري في تشكيل العلاقات الأوربية بعد الثورة الفرنسية، لاسيما وأن والده «بيت الأكبر» - كما يطلقون

(1) كتبت هذا المقال في مايو 2011، وقد جاء بعد فترة تأمل طويلة فيمن كانوا يدعون دائماً أن صغر السن عقبة أمام استفادة الوطن به، فأذكر أنني تأملت هذه الفكرة طويلاً أمام تمثال الزعيم البريطاني الشاب «وليم بيت الأصغر» الذي كان خلف مكتبي في العاصمة البريطانية لندن، وقد زاد من إيماني بفكرة المقال عندما رأيت على شاشة التليفزيون قيادات سياسية متهاكمة، ثم نقلت على محطة أخرى فرأيت وزير خارجية بريطانيا آنذاك «ميلياند» وهو شاب دون الأربعين من عمره، فكتبت هذا المقال لأؤكد أن رجال الدولة لا يقاسون بالسن أو النوع، وأن هذا يجب ألا يؤثر بشكل سلبي على فرص تمكين الشباب، ورسالة المقال واضحة فيكفي أن نعرف أن دولة متقدمة مثل بريطانيا استخدمت نهج صغيرة في السن وأننى لقيادة البلاد في أحلك الظروف، في رسالة واضحة أن السن والنوع ليسا من العوائق السياسية.

عليه - كان من المؤسسين لمبادئ السياسة الخارجية البريطانية التي ربما لم تنحرف عن بعض قواعدها إلى يومنا هذا، وعلى رأسها مبدأ توازن القوى وعدم السماح للقارة الأوروبية أن تتوحد في مواجهة إنجلترا، وهو ما خلق لإنجلترا نوعاً من الاستقلالية والقومية المختلفة عن باقي القارة الأوروبية بما يصعب من مهمة الانضمام للمؤسسات الأوروبية بالكامل إلى يومنا هذا، وقد كان كتاب هنري كيسنجر «عالم يعاد ترميمه: مترنيخ كاسلر وقضايا السلام» من أفضل التحليلات إن لم يكن أفضلها لمبادئ هذه السياسة التي وضعها الأب والابن عملياً.

لقد عمل ولیم بیت الأصغر بالسياسة رغم حداثة سنه حيث تم انتخابه كعضو في البرلمان الإنجليزي وهو دون الثانية والعشرين من العمر، ثم تولى مقاليد رئاسة الوزراء وعمره لم يتخط الرابعة والعشرين لمدة سبعة عشر عاماً، وهو ما يعد أمراً غير تقليدي في مجتمع يقيم السن والخبرة، ومن ثم كان الشاب مثار سخافات القول لصغر سنه، ولكنه صمد وقاد أعنى الديمقراطيات في التاريخ، حتى وإن كانت ديمقراطية النخبة إذا ما جاز لنا تسميتها كذلك، فهي بالقطع لم تكن ديمقراطية كاملة.

ومع ذلك كتب القدر لهذا الشاب أن يقود بريطانيا وهي في أحلك ظروفها السياسية خلال قرون، ففرنسا الثورية كانت عاقلة العزم على ضرب التحالفات المختلفة التي شيدت ضدها خاصة إنجلترا اعتقاداً منها أنها توفر المال والقوة البحرية، والتي كانت من العوامل الحاسمة في ضرب المشروع التوسعي الفرنسي خلال حكم بوناپرت، واعتقادي أن إنجلترا لم تتعرض لخطر الاحتلال بعد حملة الأرمادا الإسبانية الشهيرة Spanish Armada في

1588 إلا خلال الحروب النابليونية وبالأخص في عام 1804 عندما جمع نابليون جيوشه وأساطيله في شمال البلاد تمهيداً لغزو إنجلترا، ولكنه سرعان ما غير رأيه ووجه جيوشه نحو النمسا وهزمها عسكرياً في معركة أوسترلتز.

هكذا كانت جهود «بيت» حاسمة في حماية بلاده ولكن القدر لم يمهلها ليرى نتائج عمله وجهده، فمات القائد الشاب وترك خلفه إرثاً وطنياً وسياسياً كبيراً وفقراً أكبر، حيث مات والديون تطارده إلى أن قرر البرلمان الإنجليزي سداد ديونه تقديرًا لدوره الوطني، فهو الذي جهز بلاده ضد الغزو وقادها وهي في أسوأ الظروف، ولكنه لعب أيضًا دورًا حاسمًا في تاريخ البشرية حيث ساهم بشكل كبير في تمرير قانون تحريم الاتجار في العبيد من خلال صداقته القوية مع وليم ويلبر فورس، فوضعت إنجلترا بداية النمط للتخلص من هذه التجارة البغيضة، كذلك فقد ثبت أواصر الإمبراطورية الإنجليزية بشكل كبير.

أما النموذج الثاني الذي قدمته لنا إنجلترا أيضًا فكان من خلال سيرة الملكة إليزابيث الأولى، فهي شابة دون الخامسة والعشرين من عمرها ولكنها كانت صلبة، وقد راهنت الأغلبية من أعدائها على أنها لن تصمد كثيرًا في الحكم، ولكنهم خسروا جميعًا فقد حسمت الأقدار وحنكتها السياسية الأمر فأمسكت بدفة البلاد كما لم يُمسكها أحد، فنظمت البلاد وأخرجتها من حالة الفوضى التي كانت تمر بها واستقرت الدولة سياسيًا واقتصاديًا في عهدها ورأبت صدع ما ولدته الحرب الأهلية الإنجليزية.

وفي التقدير فإن أهم إنجازات هذه الملكة يظل أولاً حماية بلادها من أكبر غزو

بخري تعرضت له عبر تاريخها فيما عرف بالأرمادا، حيث قادت بلادها مدعمة بالعناية الإلهية حتى هزمت هذا الخطر الذي كان سيغير وجه التاريخ. أما ثاني أهم إنجازاتها فكان دورها في بناء الدولة البريطانية الحديثة، فتخلصت من تبعية بابا الفاتيكان رسميًا من خلال ما عرف بـ «التسويات الدينية»، فاللبنة الأولى لمسيرة بريطانيا المدنية في السياسة الدولية بدأت على أيدي هذه الملكة الشابة مما فتح المجال أمام بداية صعود بريطانيا كقوة عظمى، ولكن ليس قبل أن تبني لها أيضًا البنية الأساسية الثقافية فيما عرف بالعصر الإليزابيثي - Elizabethan Era والذي ازدهرت خلاله الفنون والثقافة والأدب والشعر أو ما يمكن أن نسميه بداية القوة الناعمة الإنجليزية، بل إن أغلب التقديرات تشير إلى أن هذه الملكة كانت بلا أدنى شك مؤسسة الدولة الإنجليزية الحديثة.

تقدم الشخصيتان السابقتان نموذجين مهمين يساعداننا على كسر موروثات فكرية لا تستند لأسس موضوعية أهمها ربط الزعامة بالسن، فهل القيادة حقًا مرتبطة بها؟ والإجابة القطعية هي النفي، فكم من عظماء الزعامات حكموا وهم في مقتبل العمر، محمد علي مؤسس مصر هو أحد هذه الأمثلة، كما أن نابليون بونابرت ملكها وهو صغير (ومن المفارقات أن الرجلين ولدا في نفس السنة)، كذلك ملك السويد شارل العاشر، والذي كانت خططه الحربية تدرس وعمره لم يتخط السابعة والعشرين. أما عنصر النوع فهو أيضًا معيار تثور حوله الاختلافات، ومثال الملكة إليزابيث الأولى يكفيننا خاصة إذا ما أضفنا إليه قائمة من السيدات اللاتي أثرن في التاريخ منهن حتشبسوت وكليوباترا وجان دارك، والملكة إيزابيلا الإسبانية ومارجريت ناتشر رئيسة وزراء بريطانيا.

خلاصة القول أن الزعامة لا يجوز ربطها بالسن أو النوع، فكم من شاب تزعم فنجاح، وكم من شيخ تزعم ففشل، والعكس صحيح، كم من نساء تزعمن ونجحن، وكم من رجال تزعموا ففشلوا، والعكس صحيح أيضًا! إن القيادة مؤهلات وموهبة وحسن طالع، ولا يجوز أن تكون السن والنوع هما العنصرين الحاسمين في حكم الإنسان على الزعامات، فمع إيماننا المطلق واعترافنا الكامل بأن الخبرة التي تُكتسب بمرور السنين هي من أهم مؤهلات القيادة، فإنها ليست الأساس، فالخبرة تأتي أيضًا بعد الفعل والقراءة والتجربة والاطلاع على تجارب الآخرين حتى يتعلم الزعماء منها، وتكفي هنا مقولة المستشار الألماني بسمارك الشهيرة: «إن السذج يريدون التعلم من أخطائهم، أما أنا فأتعلم من أخطاء السذج».

«تروتسكي» الثوري⁽¹⁾

أذكر أثناء دراستي في المرحلة الإعدادية في إحدى المدارس البريطانية بالمكسيك أنه كان هناك تركيز كبير على الثورة الروسية في المناهج التعليمية، وكان ذلك أمرًا طبيعيًا على ضوء اشتعال الحرب الباردة آنذاك، فكان هناك توجه لدى الغرب لتعريف العدو الشيوعي للطلبة في سن مبكرة، وكيف أنه يؤثر سلبيًا على الليبرالية والحريات العامة في الدول الديمقراطية، وكان يتم تلقيننا ذلك من خلال روايات مثل «مزرعة الحيوانات» للكاتب البريطاني الشهير «جورج أورويل»، أو في مناهج التاريخ، ولكن أكثر ما أثر في كان زيارة نظمناها للمدرسة لبيت في مدينة «كويواكان» والتي تبعد قرابة الساعتين عن العاصمة المكسيكية، وكان هذا هو البيت الذي عاش فيه الثوري الروسي «ليف برونستين» المعروف في التاريخ باسمه المستعار

(1) كتبت هذا المقال في 10 فبراير 2012 لأعبر عن خوفي الشديد من اللجوء لخيار العنف في الثورة المصرية خاصة بعدما سمعت تصريحات مختلفة توحى بإمكانية حدوث ذلك، ومن ثم يأتي المقال تعبيرًا عن هذا التخوف العميق من الانزلاق لدائرة العنف تحت مسمى حماية الثورة، فكان نموذج الثوري الروسي تروتسكي هو الشبح الذي تجسد أمامي، فأنا أؤمن أن العنف ليس الحل، ولم يكن الحل يومًا ما، فعلى جثث ملايين الموتى بُنيت الثورة الاشتراكية في روسيا ولكنها فشلت في الاستمرار، بل مات رمزها العسكري ميتة عنف لا تعبر إلا عن الوسيلة التي عاش بها تمامًا كقول السيد المسيح الذي أوردته في نهاية المقال.

«تروتسكي Trotsky» أثناء منفاه في المكسيك، وكان في استقبالنا حفيده على ما أتذكر، وقدمت لنا شرحاً حول كيفية إرسال ديكتاتور روسيا في ذلك الوقت «جورج دجوكاشفيلي» المعروف باسمه المستعار «ستالين Stalin» القتلة ليغتالوه في منفاه، وكيف أن محاولة الاغتيال كادت تفشل، فلحق القاتل «تروتسكي» واستطاع أن ينال منه بضربة على الرأس بكسارة ثلج (تشبه البلطة)، فمات الرجل في اليوم التالي متأثراً بجراحه في عام 1940.

وأذكر أن أكثر ما أثر في خلال هذه الرحلة هو أننا كنا أقرب ما نكون للموت في هذا المكان، وهو أمر تفاعل بكل قوة مع عمرنا المبكر، ولمست عند هذه المرحلة لعبة السياسة والثورات وشعرت بها بحق لأول مرة، وعرفت كيف أن الرجل الثاني في مناسبات كثيرة هو من لا يخلف الأول، بل هو الذي يوضع على رأس قائمة المستبعدين السياسيين إما من خلال ملك الموت أو الإقامة الجبرية أو المنفى، والطرق متعددة ونعرفها جيداً.

ولكن قصة «تروتسكي» لها خلفية مهمة نعتبر منها بعيداً عن أيديولوجيته اليسارية، والتي عانت وستظل تعاني في تقديري خللاً هيكلياً وجدلياً شأنها في ذلك شأن العقيدة الأم، ولكن في مسيرة هذا الرجل - منذ أن كان شاباً حتى قتل - حِكْمٌ للتاريخ والإنسانية والمسيرة السياسية، كما تظل القدرات السياسية لهذا الرجل ودوره المهم في إنجاح الثورة الروسية مجالاً للخلاف والتعلم على حد سواء.

لقد ولد تروتسكي في 1879 واطلع في شبابه على كتابات «كارل ماركس» و«فريدريك إنجلز» واعتنق من خلالها الفكر الشيوعي، وهو

ما دفعه للعمل الثوري وهو في الثامنة عشرة من عمره، فتم اعتقاله ونفيه حيث هرب من المنفى وذهب لعواصم أوروبية عديدة وعمل كصحفي، والتقى هناك الزعيم الروسي «فلاديمير أولانوف» (لينين) ولكنها كانتا مختلفين بسبب التطرف اليساري «لروتسكي» مقارنة «بلينين»، ولكن سرعان ما عاد الرجل عند سماعه بالثورة الروسية الأولى في 1905 حيث رأس «مجلس السوفيت» فكانت شخصيته القوية وملكاته التنظيمية والكاريزما الشخصية له سندًا كبيرًا لشخصه في أعين اليساريين، ولكن فشل الثورة وإعادة الجيش الروسي الحال على ما هو عليه فرض عليه الهروب والمنفى مرة أخرى في العواصم الأوروبية ليعود في 1917 بعدما اندلعت الثورة الروسية وأعلنت الحكومة المؤقتة بقيادة «كارينسكي».

بدأ «لروتسكي» يمارس نشاطه التنظيمي القوي فأسقط الحكومة المؤقتة بالتعاون مع «لينين» في بتروجراد في أكتوبر من العام نفسه، ثم قام بإلقاء القبض على أسرة «الرومانوف الحاكمة» ولكن الضغوط بدأت على ثورتهم بعدما بدأ الدعم الدولي يظهر للقوات المحافظة ومعارض «البلاشفة» والذين عملوا جميعًا على ضرب الثورة الاشتراكية، فنقل الزعيان مركزهما إلى موسكو، وهنا لعب «لروتسكي» أهم دور برع فيه وهو إنشاء «الجيش الأحمر» وتنظيم قواته وقيادة الحرب ضد تحالف الليبراليين والملكيين وغيرهما، وكان الرجل صاحب فكرة الاستعانة بضباط من النظام السابق للمساهمة في تنظيم الجيش رغم معارضة كثير من كوادر البلاشفة لهذه الخطوة، وقد خاض «لروتسكي» المعركة تلو الأخرى محاولًا الهزيمة إلى نصر وهو ما ضمن الانتصار للبلاشفة في روسيا وخارجها أيضًا. لقد كان الرجل شديد البأس،

عنيف التوجه، فقتل كل منشق أو هارب من الجندية، كما ينسب له إصدار الأوامر بقتل الأسرى، ومع ذلك كان الرجل محبوباً أشد الحب في جيشه الذي دان له بالولاء التام، ولكن ولاء الجيوش ليس للأبد كما منرى.

وعندما بدأ المرض يدهم الزعيم الروسي «لينين»، كان «تروتسكي» في أوج قوته كقائد للجيش الأحمر، ولكن الرجل لم يكن وحده في حلبة المنافسة السياسية داخل روسيا، فقط كان له غريم شديد البأس هو «ستالين»، وهذا الرجل المولود في جورجيا كان أقل ثقافة وكاريزما منه، كما لم يتمتع بنفس الصفات أو الجاذبية، ولكنه برع فيما فشل فيه «تروتسكي»، وهو فن حياكة المؤامرات والدسائس والإدارة السياسية على المستوى الصغير، فاستغل كل شيء ضد «تروتسكي» بما في ذلك أنه كان يهوديًا لكسر نفوذه، وبدأ يسحب البساط السياسي من تحته تدريجيًا، وعندما مرض «تروتسكي» ومات «لينين»، أصبح «ستالين» هو القائد الفعلي للبلاد، ولكن عودة «تروتسكي» كانت مقرونة بفكر ثوري متطرف بعض الشيء، فقد كان يريد نقل الثورة إلى أوروبا، بينما كان «ستالين» من أنصار ضرورة السيطرة على الوضع القائم وتثبيت أركان الثورة في روسيا أولاً، وكان في ذلك الأقرب للمنطق حيث كانت البلاد خارجة من حرب أهلية ضروس وتعاني الفقر والجوع، بالفعل كسب «ستالين» الجولة ومعها شعبية «تروتسكي» التي بدأت تنحسر، فتم عزله عن قيادة الجيش وتم تضيق الخناق عليه حتى فرض عليه النفي مرة أخرى، فتجول في دول عديدة حتى استقبلته المكسيك ووفرت له المنفى، وهناك عاش الرجل إلى يوم اغتياله.

إن قصة هذا الثوري أثارت الكثير من الانطباعات داخلي، بعضها ترسخ

وأنا في سن مبكرة وبعضها بعد التوسع في قراءة سنن التاريخ، ومن هذه الانطباعات التي أريد أن أشرك القارئ فيها ما يلي:

أولاً: لقد كان «تروتسكي» بكل المعايير رجلاً مختلفاً، فهو رجل «بوهيمي» النزعة بكل ما تعنيه الكلمة، فالرجل نبذ ثقافته وخلفيته وطبقته الاجتماعية بل ودينه اليهودي وأمرته واعتنق بدلاً منها الفكر الثوري والمبادئ الماركسية التي مثلت في ذلك الوقت ما يمكن أن نطلق عليه مجازاً «الموضة السياسية» بسبب انتشار الرأسمالية والفكر الرأسمالي البحت، والذي ولد من جانبه تياراً يسارياً معاكساً في الاتجاه ولكن أضعف في القوة.

ثانياً: يظل «تروتسكي» بالنسبة للكثيرين يمثل تياراً من روح الثورة أو الروح الرومانسية لها، تماماً مثل «تشي جيفارا»، حتى إن هناك بعض التقارب في هيئة وروح الرجلين، ولو عاش «تروتسكي» في زمن «جيفارا» لكان يمكن أن نراه رمزاً للكثير من الشباب غير اليساري حول العالم مثله مثل «جيفارا» اليوم، ولكن مثل هذه الشخصيات تمثل للشباب الشخصية القادرة على حمل لواء التغيير وتوجهاته.

ثالثاً: إن المنتصر في المعارك الكبيرة أو قائد الجيوش الكبرى ليس بالضرورة المنتصر في الحرب السياسية في نهاية المطاف، فالحرب لها رجالها، والسياسة مُتقنوها، وأغلب الظن أن الفئة الثانية من الرجال هي الأوفر حظاً -وفي مناسبات أخرى الأطول عمراً- لأنها القادرة على تكتيكات ومؤامرات سياسية غالباً ما تحسم الصراعات السياسية لصالحها، وفي هذه الحالة سقط «تروتسكي» العظيم قائد الجيش الأحمر الكبير لسياسي أقل منه ثقافة وخبرة

وهو ما يعد تفعيلاً للحكمة العربية القائلة «لا تستهن بالصغير، فربما تموت الأفاعي من سموم العقارب».

رابعا، لقد عاش «تروتسكي» مؤمنا باستخدام القوة والإفراط فيها لتحقيق الثورة غير مبال بإزهاق 9 ملايين روح، وبررها مثل غيره بفكرة «أن الدم بقعة الحرية»؛ وهناك الكثير من الحكم التي قد تفسر لنا نهاية هذا الرجل من خلال نفس الآلة التي أنشأها قبل عشرين عامًا، من هذه الحكم قول السيد المسيح عليه السلام «لأن كل الذين يأخذون السيف بالسيف يهلكون» (متى: 26-52)، أو ربما في قول الحق عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: 179).

سؤال غير مطلوب لخلاف غير موجود⁽¹⁾

هل هناك تناقض بين ديني ووطنيتي؟ هذا سؤال كان يتردد منذ قرون طويلة ولا يزال حتى اليوم، وهو سؤال كان من المفترض ألا يطرح من الأساس، ولكنه غالباً ما يُطرح عندما تمر الشعوب بمراحل عدم اتزان في البوصلة السياسية التي تنير طريق مستقبلها، والبعض يطرح خطأ القضية من خلال مضمون الصراع بين الدولة المدنية والدينية ويرتكزون على فكرة القومية الدينية بدلاً عن القومية الوطنية، بينما جوهر القضية هو ضرورة الفصل بين المدخل الديني والمكون القومي أو الوطني للشعوب، ويؤكد أرباب هذا التوجه مقولتهم بأنه «لا تناقض بين قوميتي من ناحية وإسلامي ومسيحيتي من ناحية أخرى»، مؤكدين عدم وجود التناقض بين القيمتين.

(1) نشرت هذا المقال في 13 يناير 2012 بعد جلوسي لساعات مطولة مثلي مثل كل المصريين أستمع لناس ما أنزل الله بهم من سلطان أو علم يسعون جاهدين لإقتناعنا بوجود خلاف بين مصريتنا وإسلاميتنا، فإن قلت أنا مصري مسلم، قيل لي أنت مسلم مصري، وفي حقيقة الأمر فأنا أرى أن الاثنين معاً لأن الصفتين لا تعارضان، ورغم محاولات البعض وضع هاتين الهويةتين في صراع لا وجود له، وأنا أسعى للتوفيق بينهما ومن خلال هذا المقال لأؤكد أنه لا تناقض بين القيمتين، وتقديرى أنه مقال مهم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ مصر، فأخطر شيء هو السعي لكسر مكون قومي لصالح هويتي الدينية مادام لا يوجد تعارض بينها في الأساس.

ومع كل ذلك يظل السؤال حول هذا التناقض قائماً، واعتقادي أن الإجابة عن هذا السؤال العثي موجودة في التاريخ وتجاربنا وتجارب الأمم والشعوب من قبلنا، وفي هذا الإطار نستوضح أهم ما يلي:

أولاً، أن البعد القومي أو الوطني في تاريخ الإسلام موجود منذ فجره وقبل ذلك بكثير، ولا يمكن إغفاله وله دلالاته في كل خطوة من خطوات ظهور الإسلام، فروح القومية لم تختف مع الدين الحنيف، ولكن يلاحظ هنا ملاحظتان أساسيتان؛ الأولى أن مفهوم القومية كان بُدائيًا مرتبطاً بشكل أو بآخر بالمفهوم القبلي، والملاحظة الثانية هي أن أركان هذه القومية البدائية رغم بزوغها كانت قليلة التأثير النسبي أثناء حياة النبي ﷺ وذلك لعدد من الأسباب أهمها قدسية الوجود النبوي، والذي غطى على أي بعد قومي ولكن وجوده عليه السلام لم ينف أو يتناقض مع المشاعر القومية.

ثانياً، لقد بدأت مظاهر القومية ممثلة في القبلية منذ هبوط قصي بن كلاب مكة وتأسيسه لمجتمع قريش وتمحوره حول بيت الإله لاستخدامه كأساس للشرعية القبلية الوليدة، ومنذ ذلك التاريخ صارت القبلية القرشية شيئاً أساسياً في الوجود العربي وانتقل ذلك حتى بعد هبوط الوحي على النبي ﷺ، فلم تخرج الخلافة الإسلامية عن قريش إلا بعد القضاء على الخلافة العباسية أو عندما ظهرت دول إسلامية موازية خارجة عن هذه الدول مثل الطولونية والإخشيدية في مصر، والتي رفضت المظلة القرشية، ليس لرفضها الإسلام بل سعياً للحكم الذاتي والشرعية السياسية المنفصلة. ويضاف إلى ذلك أن جزءاً من الشرعية السياسية التي استندت إليها الخلافة الراشدة والخلفاء من بعدها قول أشرف المرسلين «الأئمة من قريش»، وهو ما أكدته أحداث

«سقيفة بني ساعدة» عندما طُرح مبدأ «منا الأمراء ومنكم الوزراء» أي من قريش الأمراء ومن أهل المدينة الوزراء، وهذا سند قومي لا مجال للتشكيك فيه، وروح القومية واضحة لا تحتمل اللبس أو التأويل، وهي لم تتناقض مع الدين الوليد بل إنها كانت صادرة في أغلبها عن العشرة المبشرين بالجنة والذين كون أربعة منهم رضوان الله عليهم الخلافة الراشدة.

ثالثاً، إن النزعات القومية أو الوطنية كانت موجودة حتى في أوج سلطة الخلافات الإسلامية المختلفة، ولكن مع المرحلة الانتقالية للخلافة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العباسية فُتح الباب على مصراعيه لظهور القوميات والوطنيات في الأقطار الإسلامية المختلفة لتأخذ موقعها على الساحة السياسية الإسلامية، فكانت مصر هي رائدة الدول القومية في العالم الإسلامي والعربي من خلال التوجهات الاستقلالية لمن قاموا عليها حتى استقر أمر الحكم لمحمد علي في 1805، ومع ذلك فقد ظلت محافظة على روح الإسلام فيها بجانب فكرها القومي أو الوطني.

رابعاً، من المؤكد أن ظهور المشاعر القومية سواء العربية منها أو غير العربية في العالم العربي لم يرتبط بأي شكل من الأشكال بصراع مع أي فكر ديني، فإذا ما اتخذنا من مصر مثلاً فإن ظهور القومية المصرية على مدار القرن التاسع عشر لم يتأثر سلباً بالفكر الإسلامي، بل إن الفكر الإسلامي قد يكون الرحم الذي ولدت منه هذه القومية، فلم نر تعارضاً بين الروح الإسلامية والقومية أو الفكر القومي المصري.

خامساً، لنا العبر في أمثلة الأمم التي سبقتنا، والتي يجب أن نتداركها، فلقد

فشلت أوروبا في القرن السابع عشر في تحقيق حلمها «بالإمبراطورية الموحدة: إله واحد وحاكم واحد» والمقصود هنا إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة وبابا الكنيسة في روما، وكان ذلك الفشل مرتبطاً بأسباب عديدة منها فساد السلطين سواء الإمبراطور أو المؤسسة الكنسية، كما أن الظروف لم تكن مواتية، ولكن أهم سبب في تقديري لفشل هذا المشروع كان تجاهله التام للفكر القومي للشعوب المختلفة، والتي اندلعت فيها التيارات القومية لتبدأ حروباً موسعة، ولعل هذا ما دفع بعض الدول الأوروبية لتبني العلمانية المتطرفة كرد فعل للضغط الديني المتشدد، فدفعت الشعوب أثماناً التطف من التوجيهين.

إن دلت كل هذه الأفكار على شيء فهي تدل على أن الإسلام والقومية أو الوطنية ليسوا في تناقض من أي منطلق، بل إنه عندما أطلق الشيخ عبد الرازق كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» ونفى فيه ضرورة وحتمية الخلافة، فإنها كانت صدمة فكرية ودينية للأغلبية، ولكنها لم تمثل بأي حال تغييراً لدفة المستقبل المصري لأن مصر كانت تحيا خارج الخلافة الإسلامية عملياً منذ استقلالها الفعلي مع بداية حكم محمد علي عن الدولة العثمانية، ولكن ما حدث هو أن الشيخ عبد الرازق كان ناقوس استفاقة للمصريين حين طرح أن فكرة الخلافة كانت فكرة مستتجة أو مستحثة ويمكن التعامل خارجها.

مما سبق يتضح أن كل هذه الحجج تعكس بوضوح أن الفكر القومي، والذي لم يتناقض من قبل مع الإسلام، يجب ألا يتناقض اليوم، ولا يجوز افتعال هذا التناقض، وهنا تحضرنى مقولة سمعتها منذ أيام لأحد الساسة اللبنانيين يقول فيها «إن قيمة الدين في أن يتسع لكل الوطنيات، وقيمة الوطن في أن يتسع لكل الأديان».

وحدة الدولة⁽¹⁾

يقول المولى عز وجل: ﴿وَإِنْ نَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ (إبراهيم: 34)، وقد اعتدنا أن ننظر لهذه الآية من المنظور المادي الفردي، وقلما نسعى لتفسيرها من المنظور الجماعي السياسي، ولكن بالفعل هل هناك ما يمكن أن نسميه «النعمة السياسية»؟ واقع الأمر أننا لو أردنا تطبيق هذا المفهوم - أي النعمة السياسية على هذا المستوى الجماعي السياسي - فلن نجد نموذجاً للنعم السياسية أهم من القومية كأساس تتوحد عليه الدول، بل إن الدول التي عانت عدم التجانس السياسي والاجتماعي واللغوي ظلت تعاني سرطاناً سياسياً زهق بروحها في أغلبية المناسبات عبر التاريخ، فمثل هذه الدول حتماً ضد التاريخ وتحالف السنن الاجتماعية وتتناقض مع ناموس التكوين الإنساني.

(1) الصحة هي نعمة من المولى عز وجل على الفرد، والقومية هي نعمته على الشعوب، ولكن كثيرين لا يرون هذه النعمة لأسباب أغلب الظن أنها مرتبطة بأهدافهم السياسية، وكثيراً ما يسمون لكسر مفهوم القومية لصالح مفاهيم أخرى، وهذا المقال هدفه التذليل على نعمة القومية من خلال التعريف بتجارب الغير، وذلك لنعرف نعمة الله علينا في مصر حتى لا تقتلع الأشجار التي تحمينا كما قال الفيلسوف الإنجليزي الشهير «إدموند بورك» (كتبت هذه المقالة في 23 مارس 2012).

لقد ورد لي سهم هذا الخاطر أثناء قيامي بتجهيز خريطة لإحدى محاضراتي حول الإمبراطورية النمساوية المجرية Austro-Hungarian Empire قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى في 1914، وبعد تأمل طويل للخريطة هالني ما عكسته من أمراض سياسية واجتماعية لا تخفى على العين المجردة عند النظر إليها والقراءة بشأنها، فهذه الدولة كانت تسيطر على ما نسميه البلقان والنمسا والمجر ومناطق من سويسرا وجمهورية التشيك والسلوفاك... إلخ، فهذه الدولة تضم ما لا يقل عن خمس عشرة عرقية مختلفة، إضافة إلى أقليات دينية تكاد تقارب نفس العدد، وقد كان طبعياً أن تنهار هذه الدولة بعد الحرب العالمية الأولى لأنها كانت دولة مهلهلة سياسياً واجتماعياً وعرقياً، ولا يوجد رابط حقيقي لشعوبها من الشرق للغرب والعكس صحيح، حتى إن ملكها نفسه كان رجلاً عجوزاً ظل قابلاً في الحكم لعقود طويلة ينتظر الهلاك مثل الدولة التي يحكمها.

ومن هذه الخريطة يمكن للمرء أن يدرك مشكلة الدول التي لا يرتبط نسيج سكانها بقيم مشتركة تولدها القومية أو اللغة أو الدين... إلخ، ومن ثم أهمية إدراك دور القومية والوحدة أو التقارب القيمي بين رعايا الدولة الواحدة كمكون في البناء السياسي السليم لها لأنه الأساس الذي يخلق روح الانتماء لدى مواطنيها ويكاد يكون كالأسمنت في البناء.

ولكن مشكلة الدولة النمساوية المجرية لم تكن فريدة من نوعها، بل انعكاساً لتأخر ظهور الفكر القومي في أوروبا، والسبب في ذلك قد يرجع في التقدير لعنصرين أساسيين؛ الأول انتشار فكرة الحق الإلهي للملوك، والثاني الدور السلبي للكنيسة؛ وتحت وطأة هذين العنصرين تأخر ظهور فكرة القومية على الساحة السياسية الأوروبية.

فيما يتعلق بالعنصر الأول، فإن السلطة المطلقة للإمبراطور جعلته ينظر لمقاطعات الأراضي المختلفة على اعتبارها جزءاً من سيادته، فالولاء إليه هو أساس الرباط السياسي بلا أي دور لفكرة الهوية أو الدين أو القيمة، فقيمة الهوية غير معني بها هنا، حيث تتحول قيمة المقاطعة أو المنطقة إلى جزء من تعداد سكان الدولة وقيمتها المادية، ومن ثم أصبح التجاهل التام للشعور الوطني أمراً تلقائياً، ولكنه حتماً غير دائم.

أما دور السلطة الكنسية ممثلة في البابا فكانت الفرامل الحقيقية لوقف نمو مفهوم الوطنية لأسباب متعددة منها طغيان الفكر المؤسسي المسيحي على الساحة الفكرية الأوروبية لقرون طويلة، فظل هذا الفكر يحارب أسس القومية أو أي هوية أخرى غير المسيحية، والتي كان من المفترض أن تكون الشبكة التي تُبنى عليها فكرة الوحدة، فنُظر للفكر الوطني على أنه امتداد للمفهوم الجغرافي الضيق، والذي لا يتسق مع فكرة القيم المسيحية الشاملة Universal Christian Values والتي يجب أن تصبح الهيكل الإطاري الروحي وبدرجة أقل الاجتماعي لكل فرد في أوروبا، ناهيك عن كونها الأبقى من وجهة النظر الكنسية، ومن ثم يجب ألا ينافسها فكر إطاري آخر، وهكذا ظلت القومية أو الفكر الوطني تياراً يترنح تحت وطأة الملك أو الإمبراطور وأطامعها من ناحية والبابا ومؤسسته من ناحية أخرى.

ولكن بمجرد أن بدأ الضعف يضرب مؤسستي الكنيسة والإمبراطورية بدأت تيارات القومية تظهر اعتباراً من القرن السادس عشر، ولعل المفكر المعروف «ماكيافيلي» كان يمثل بداية لتجسيد هذا التيار القوي، فما لا يعرفه كثيرون هو أن السياسة الوصولية التي وضعها هذا المفكر السياسي كانت

بمثابة الوصفة السياسية للقائد الإيطالي الذي سيرمى على عاتقه توحيد المقاطعات الإيطالية بعد أن تحولت من إمبراطورية رومانية عظمت إلى دويلات مفتتة، ومن ثم كان مبرره هو أن القيمة الجماعية تسمو على القيمة الفردية وتعلو عليها، وفي سبيل تحقيق القيم المشتركة الجماعية نمثلة في القومية فإن الحاكم يمكن أن يلجأ لما يحتاج إليه لتحقيق ذلك.

وسرعان ما انتشر تيار الفكر الوطني في أوروبا كالنار في الهشيم خاصة في المقاطعات الألمانية بعدما تفتت الوحدة المسيحية بظهور الحركات الإصلاحية المعارضة وانتشار عملية الإصلاح الديني، فدخلت أوروبا في حرب ضروس للقضاء على قبضة الإمبراطور والكنيسة، وكان مركز هذه الحرب في المقاطعات الألمانية المتواجدة تحت سيطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهو فكر امتد لقرون حتى توج بإعلان توحيد ألمانيا على أيدي بسمارك في 1871، فكل إمارة أو إقليم أو حتى دولة في أوروبا كانت تواقعة للاستقلال على أساس قيم سياسية ووطنية وعرقية تربط أفرادها بعضهم ببعض بعلاقة مباشرة دون أن تمر من خلال الولاء للملك أو حاكم أو سلطة دينية.

ولعل أحد الأسباب الأساسية التي أدت إلى انهيار النظام الأوروبي ودخوله الحرب العالمية الأولى، ومن بعده الحرب العالمية الثانية، هو أن السياسة الأوروبيين لم يدركوا قيمة وعمق الفكر القومي داخل أوروبا، فلقد أدت التسوية السياسية بعد الحرب العالمية الأولى إلى اندلاع الفوضى في القارة بسبب تغافل البعد القومي وتغليب عناصر سياسة التوازنات البائدة على الأوضاع الجديدة، ففكرة دمج دول البلقان في دولة واحدة هي يوغوسلافيا فشلت بعد عقود لغياب التجانس القومي، كما أن دمج المقاطعات في شرق

أوروبا في دول بعينها أدى لنفس المشكلة فيما بعد وانفصال التشيك، إضافة إلى أن تفتت مقاطعات ألمانية وضمها لدول أخرى فيما عرف «بالممر البولندي» كلها نماذج ساذجة لغياب الرؤية الصحيحة، وبالتالي دفعت أوروبا الثمن غالياً فيما بعد من خلال حرب عالمية ثانية كانت أكثر دماراً على كل القارة، ولعل نموذج الاتحاد الأوروبي فيما بعد يعتبر استيعاباً سليماً للدرس تفعيل القومية في الطريق السليم، فالיום الدول الأوروبية تندمج في أكبر مشروع تكاملي عرفته الإنسانية، والذي بُني على مفهوم قومي أيضاً ترجع خلفيته إلى أكثر من اثني عشر قرناً من الزمان.

إن الشعور الوطني يمثل شعلة طاقة متعددة المنفعة يدرك قيمتها الساسة المستنبطون ويجهلها أو يحاربها ذوو الأنظار السياسية القصيرة، فالوطنية نعمة المولى على الدول يجب أن تدركها الشعوب وقياداتها، فالقومية تاج على رأس شعوبها كثيراً ما لا يراه إلا فاقدو هذه النعمة.

عقد اجتماعي أم عقد سياسي؟⁽¹⁾

لقد دأبنا على استخدام مصطلحات عديدة ورثناها عن المفكرين العظماء ولكننا في حقيقة الأمر بدأنا نستخدمها استخدامًا لا يتماشى والمقصود بها أو في غير محلها، تمامًا مثل لفظ «الدولة المدنية»، والذي لا أساس له في العلوم السياسية، ولكنه أصبح لفظًا دارجًا له معناه ومغزاه لدى الشعوب العربية في السنوات القليلة الماضية، وهو نفس ما حدث تقريبًا لمفهوم العقد الاجتماعي ولكن بشكل مختلف، فاستخدامات هذا المفهوم اليوم تخرجه عن مساره الطبيعي، وهو ما قد يدعو لاستبداله بلفظ جديد مثل «العقد السياسي»، وهو في التقدير امتداد طبيعي له.

لقد استخدم مفهوم العقد الاجتماعي خلال القرنين السابع والثامن عشر بأساليب مختلفة، وقد كانت هذه الفترة أخصب مراحل تطور الفلسفة

(1) كثيرة هي الفلسفات، ولكنني أعتقد أننا نحتاج إلى أن نعبّر الجسر الذي نحن واقفون عليه بالنسبة للمفاهيم السياسية الموروثة، ومنها مفهوم العقد الاجتماعي، والذي مر عليه أكثر من أربعة قرون تم خلالها استنزافه من أقصى اليمين لأقصى اليسار، وتقديرى أن هذا المصطلح يحتاج إلى إعادة صياغة من جديد، خاصة بالنسبة لمصر، فلقد تعبت من كثرة سماع جملة «أنا نحتاج إلى عقد اجتماعي»، وتقديرى أننا لا نحتاج إلى عقد اجتماعي ولكننا نحتاج إلى عقد سياسي، فالعقد الاجتماعي كان موجودًا منذ زمن بعيد، ولكننا اليوم نحتاج إلى أن يكون عندنا ميثاق سياسي على أساس «شرعية» متفق عليها تقودنا إلى المستقبل.

السياسية على مر العصور، وكان ذلك أمراً طبيعياً ومتوقفاً على ضوء حركات التحرر السياسي في القارة الأوروبية بضغط من الشعوب لنيل الحريات، فكان هذا سبباً في بزوغ عهد التنوير، والذي مهد الشعوب والحكام على حد سواء لما هو قادم من حريات، وسواءً كانت هذه الحركات سبباً أو نتيجة لحركة التاريخ أو الفكر الفلسفي لهذا الزمن، فإنها تركت للبشرية رصيذاً عظيماً من الفكر والزخم الفلسفي لإقامة المجتمعات الصحية، ومن هذه التركة كان مفهوم العقد الاجتماعي.

يهدف هذا المفهوم النظري أساساً لتنظيم العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم، وبصفة عامة يرى هذا المفهوم وجود علاقة تعاقدية نظرية بين الطرفين يقوم المواطن بمقتضاها بإخضاع سلطاته لقوة مركزية في الدولة كي تحافظ له على أمنه وتسير له شئونه من خلال الدولة، وهو بكل تأكيد عقد نظري وهيكل مجازي، وقد استخدم الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز Hobbes هذا المفهوم في بداية الأمر ليكون أساساً للحكم الملكي الفردي حيث غلب على الرجل تشاؤمه الواضح الذي لن يخفى على قارئ كتابه المثير «المارد Leviathan»، فرأى أن الإنسان بطبيعته يميل للعنف والفوضى وأنه كان يعيش فيما وصفه بالـ «حالة الطبيعة State of Nature» والتي هي حالة حرب بين الإنسان ونظرائه، فكانت الحياة «قبيحة وقاسية وقصيرة»، وبالتالي رأى أن العقد الاجتماعي وسيلة من جانبه ليكون أساساً لحكم قوي يستطيع أن يمنح كل الأشخاص الأمن والطمأنينة، وهو ما استوجب معه تحويل سلطات واسعة النطاق للملك أو الحاكم، وكان هذا الفكر هو الأساس الفلسفي لمفهوم الأنظمة السلطوية، فالمواطن في هذا العقد يتنازل

عن حقوقه لصالح الديكتاتور أو «المارد» من وجهة نظره مقابل الحفاظ على حياته وأمنه.

ولكن المفهوم اختلف استخدامه عند الفيلسوف البريطاني جون لوك John Locke قطب الفكر الليبرالي الحديث بعد الفيلسوف الألماني العظيم «إيمانويل كانط»، فرأى لوك أن هذا العقد ما هو إلا نتيجة طبيعية للشرعية التي تبني عليها الحكومات، وأن الحكومات يجب أن تكون مبنية على أساس مراعاة الحقوق الفردية وعلى رأسها الملكية الفردية، ومن ثم وجوب احترام الحكومة لهذه الحقوق، بالتالي فالعقد الاجتماعي ما هو إلا تأكيد لهذه المبادئ وضمآن لالتزام الحكومات بهذه القواعد في تنظيم العلاقة بين أفراد الدولة الواحدة، وهي ليست طليقة الأيدي لأن الحكومة تخضع بموافقة الأفراد، ومن ثم فهي تحكم فيما بينهم وليست سيافاً مُصلتاً عليهم، وهنا استخدم المفهوم على اعتباره أساساً للفكر الليبرالي.

ولكن سرعان ما استخدم المفكر الفرنسي جان جاك روسو مفهوم العقد الاجتماعي بشكل جديد فبناء على مفهوم أن العقد هو أساس تحرك الأمة من أجل التعبير عن «الرغبة الجماعية General Will» أو السيادة الشعبية، فالفرد عليه أن يدع عن ويسلم حقوقه لإرادة الجماهير، والتي هي أفضل تعبير عنه وله وتمثل حقوقه هو وباقي المواطنين، ونظرًا للتعقيد الفكري لأساس فلسفته السياسية فإنها استخدمت كحجر زاوية فلسفي للفكر الشمولي المبني على الأيديولوجيات الشعبية من الثورة الفرنسية إلى الفكر الثوري المعاصر، وهو ما أسفر عن ابتلاء الأمم والشعوب بأساس فلسفي ساهم في تضليل الشعوب تحت ما يمكن تسميته حرية الفرد من خلال التعبير الجماعي لها،

والذي تمثله مجموعة متقاة، وبالتأكيد كان هناك من رأى في نفسه مسئولاً عن تجسيد التعبير الجماعي سواءً كانت نخبة شمولية أو قيادة فردية سلطوية، وهو ما حدث في الثورة الفرنسية، وقد ارتبطت نظريته على مدار الأزمنة بالثورات حيث استخدمت كأساس لتبرير أعمال العنف الثوري مثلما حدث في فرنسا وروسيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وإفريقيا.

كانت هذه هي النماذج الثلاثة الأساسية لكيفية استخدام مفهوم العقد الاجتماعي، والتي مثلت أرضية لثلاثة توجهات مختلفة لأساليب الحكم، ولكن هل ستظل هذه النماذج الثلاثة هي الأركان الأساسية لاستخدام هذا المفهوم؟ ألم تتطور المسيرة الإنسانية ومعها الفكر الدولي في أغلبية مناطق العالم بما فتح المجال أمام تطور هذا المفهوم؟ والإجابة عن هذه الأسئلة ليست بالأمر المعقد، ففي التقدير أن عهد العقد الاجتماعي كركن فلسفي في القاعدة الفكرية السياسية أوشكت صلاحيته على النفاد لأسباب أهمها:

أولاً، أن هذا الإطار أصبح نظرياً إلى أقصى الحدود، والتجربة الإنسانية دفعت الشعوب والدول إلى اتخاذ أطر قانونية وشرعية مختلفة عن فكرة تنازل الفرد عن حقوقه لصالح السلطة المركزية، أو أن هذا الأمر أصبح تحصيل حاصل.

ثانياً، أن هناك ثقافة دولية بازغة منذ انتهاء الحرب الباردة تدعو إلى الفكر الليبرالي في إطار مثلث أضلاعه الثلاثة هي الديمقراطية وحقوق الإنسان وآليات السوق الحر، وهذا الفكر جعل من فكرة تسيد الحكومة واستبدادها فكرة شاذاً من الماضي.

ثالثاً: أن ركنين أساسيين من القواعد الفكرية التي بُني عليها الأساس الفلسفي لمفهوم العقد الاجتماعي قد استُنفد الغرض منها، فاستخدام المفهوم للترويج لأفكار شمولية أو سلطوية لم يعد مقبولاً أو أنه أصبح معيَّناً إلى أبعد الحدود.

وكنتيجة طبيعية لهذه التطورات فقد بات من الضروري تطوير مفهوم العقد الاجتماعي بشكل جديد ليشمل فكراً جديداً يتناسب مع البيئة البازغة وثقافة الحرية والليبرالية، وهو ما يُحتاج معه إلى تطوير المفهوم التاريخي ليصبح «عقداً سياسياً» يتضمن أهم ما يلي:

أولاً، التأكيد على أن فكرة العقد في حد ذاتها قد تمت بالفعل عند تكوين الدولة ذات السلطة المركزية، ولكن شكل العقد هو الذي لا بد من حسمه، فمن الناحية النظرية فقد تنازلنا جميعاً في كل دولة عن بعض حقوقنا، ولكن صياغة شكل العقد النظري هي التي ستختلف.

ثانياً، اتصالاً بما سبق فإن فكرة تنازل الفرد عن حقوقه للصالح العام ليست مطلقة، ولكنها مشروطة ومقرونة بشرعية السلطة التي سيخول لها مسئولية إدارة الكيان السياسي، وليست على مطلقها مثلما ادعى توماس هوبز أو مثلما التفت روسو حول المفهوم الخاص بها، والمقصود هنا أن يكون هذا التحويل على أساس وجود حقوق سياسية غير قابلة للتصرف inalienable rights لا يمكن للمواطن التنازل عنها تحت أي ظرف من الظروف في علاقته بالدولة.

ثالثاً، أن العقد السياسي يتضمن الأطر الثابتة التي ستحكم العلاقة بين

الحاكم والمحكوم، وهي المبنية على الأسس الديمقراطية والحقوق الفردية والثقافة الليبرالية، ففكرة استخدام هذا العقد لتبرير أعمال تتنافى والمبادئ الليبرالية أصبح لا مجال لها اليوم في عالم السياسة، وبالتالي فالتنازل هنا مبني على فلسفة حكم الأغلبية المرتبطة بالحقوق الفردية كأساس للحقوق الجماعية، مع ضرورة مراعاة ألا يتم التفاوض مع المواطن أو المجتمع ومقايضتهما للتنازل عن الحقوق مقابل فكرة الأمن الفردي أو صيانة أمن المجتمع من خلال خفض أسقف هذه الحقوق أو إبطائها.

قد يرى البعض أن المجتمعات ليست بحاجة لعقد سياسي لأن العقد الاجتماعي موجود، ولكن نظرًا لأهمية الفلسفة السياسية في صناعة الشرعية والفكر لأي نظام سياسي، فإن فكرة العقد السياسي أصبحت ضرورة ملحة للدول المتحولة نحو الديمقراطية حتى يكون العقد النظري بين المواطن والدولة له شكله وقواعده وبنوده القانونية التي يجب ألا تتغير تحت وطأة الظروف الاستثنائية، إذ إن الاستثناء في الديمقراطية هو القاعدة المؤدية للديكتاتورية.

صائدو الفكر والمفكرين⁽¹⁾

قال الزعيم الهندي غاندي: «إنك تستطيع أن تقيدني بسلاسل وتعذبني وتدمر هذا الجسد، ولكنك لن تستطيع أبدًا أن تسجن عقلي»، فالعقل هو مصدر الفكرة التي هي أساس أي تقدم بشري، فحركات التقدم لا بد أن تسبقها الأرضية الفكرية اللازمة لنجاحها، فالفكر الرأسمالي له إرهاباته وأرضيته الفكرية التي بشرت به منها كتابات «الفيزيوقراتس» الفرنسيين و آدم سميث وغيرهما، تمامًا كما سبق الليبرالية السياسية فكر عظماء المفكرين من أمثال جون لوك وإيمانويل كانط... إلخ، وبالتالي فإن الراغبين في وقف عملية التقدم إما لأسباب تتعلق بفكر متشدد وإما للخوف من التقدم كان لزأماً عليهم الحيلة من الفكرة ومصدرها، لذا ابتكروا وسائل عديدة لضمان

(1) كتبت هذه المقالة في الأول من يوليو 2011 بعد أن تملكني الخوف على حرية الكلمة والفكر والإبداع، وما زلت حتى يومنا هذا أخاف على هذه القيم، فلقد رأينا أمثلة متعددة من تاريخ مصر الحديث يتم فيها مصادرة الفكرة ومحاصرة المفكرين بسجنهم أو حتى قتلهم، فالكلمة تحارب بالكلمة، والقلم غريم القلم، والعنف رمز الضعف وليس القوة، والمنع علاج هزيل لقيادة مستضعفة، وقد رأيت أن أطرح بعض النماذج من التاريخ الغربي الذي غمت فيه مصادرة الفكرة ومطاردة المفكرين لا لسبب إلا لأنهم حركوا المياه الراكة في بحيرة الفكر العفنة، كما أنني أردت أيضًا من خلال هذا المقال أن أحذر من مخاطر التضيق الفكري مشددًا على أنه لن يجدي في النهاية، فخارج الحفاظ على الآداب العامة والمشاعر المجتمعية والدينية، فإن حرية الفكر لا بد أن تُكفل وتحترم.

الحصار الفكري بحجج مختلفة أغلبها لحماية ما هو قائم من أيديولوجيات أو معتقدات أو أفكار.

لقد كان أكثر الوسائل شيوعاً للمؤسسات الشمولية عبر التاريخ -وأعتقد أنها ستظل- هي السعي لواد الفكرة من خلال محاصرة المفكرين، فهي الوسيلة التي يُعتقد أنها ستضمن استمرارية الوضع القائم أو تحجم مقومات التغيير، والأمثلة التاريخية لهذا النمط العقيم متعددة نذكر منها على سبيل المثال حرق الهراطقة في العصور الوسطى المظلمة في أوروبا، وبعض حركات التطرف الإسلامي التي استباححت دم من لم يتبع مذهبها، كما أن التاريخ مليء بالشخصيات التي وقفت ضد حركة التاريخ من أمثال ستالين وهتلر والحاكم بأمر الله... إلخ فسعت جميعها لفرض نمط فكري محدد ومحاربة ما دونه.

في التقدير أن من أكبر وأخطر الأمثلة على هذا السلوك العاجز كانت محاكم التفتيش Inquisition التابعة للكنيسة الكاثوليكية، والتي استمرت لمدة قرون طويلة، فكان الغرض منها القضاء على أية حركة أو فكر من شأنها التأثير على تعاليم الكنيسة وسلطاتها، وقد أخذت هذه المحاكم أشكالاً مختلفة عبر العصور وتطورت مؤسساتها والتي كانت تعمل لترسيخ المعتقدات الكاثوليكية لدى الشعوب وحمايتها من الأفكار الدخيلة، فكانت أوائل ظهورها خلال القرن الثالث عشر لمحاربة حركة «الكاثار Cathars» في فرنسا، والتي اعتبرها بابا الفاتيكان نوعاً من الردة عن المسيحية، وقد بدأت هذه المحاكم بنوع من الفكر التسامح ولكن سرعان ما فشل في مواجهة الفكر المضاد، فلجأت للعنف بالتضامن مع الملوك والأمراء. وتورد بعض

المصادر التاريخية واقعة مفادها أنه عندما ذهبت الجيوش الفرنسية ومعها كبير المفتشين الكنسيين لإحدى المدن استفسر القائم على أمر الجيش عن الخطة العسكرية، فأمره القائد بحرق المدينة، فلما علق الرجل بقوله إنه يوجد بالمدينة كاثوليك إلى جانب «الكاثاريين Cathars» رد عليه كبير المفتشين بقوله: «نفذ التعليقات... فإن الله يعرف كيف يُفرق بين المؤمن والكافر في الدار الآخرة». وهكذا استطاعت الكنيسة في روما أن تتخلص من هذه الفتنة بمساعدة الجيوش المدنية مستخدمة العنف والقوة.

وحتى بعد القضاء على هذه الحركة، استمرت محاكم التفتيش تعمل على اليهود والمسلمين المتحولين للمسيحية تحت ضغوط المد السياسي القوي في إسبانيا والبرتغال، كما استمرت كمؤسسة مهمة لمتابعة أية حركة فكرية قد تناقض وتعاليم وأهداف الكنيسة، فكانت عقبة قوية أمام انتشار الفكر الحر. وامتداداً لهذه السياسة أقر «المجمع الكنسي في ترنت» مؤسسية جديدة تابعة للكنيسة وهي الـ Index Librorum Prohibitorum أو قائمة الكتب المحرمة، والتي تضمنت كتباً منعت الكنيسة طباعتها وتداولها في سعيها للسيطرة على مؤثرات الفكر في العالم الغربي، فشملت القائمة أعبالاً لمفكرين أوروبيين في عهد النهضة ثم عهد التنوير وغيرهما من الحركات التي باتت تمثل خطراً على الفكر الكنسي خاصة بعد انتشار حركة الإصلاح الديني في أوروبا وشعور الكنيسة بالخوف من اهتزاز سلطاتها الدينية والسياسي، ولذا اشتدت حركة العنف خاصة مع ظهور تيارات دينية مؤيدة كرد فعل لحركات الإصلاح وعلى رأسها حركة «النجيزويت»، والتي تضامنت في بعض الأحيان مع محاكم التفتيش لضمان سيادة المذهب الكاثوليكي.

وقد وصل الحال بهذه المؤسسات إلى سعيها لمحاورة العلماء، ولعل من أغرب الأمثلة ما فعلته الكنيسة بعلماء من أمثال عالم الفلك العظيم «جاليليو جاليلي» فكانت تهمته ادعاءه أن الأرض تدور حول الشمس، وبالتالي فلم تكن مركز الكون واستمر كفره وفجوره بإدعائه أن الأرض تلف حول نفسها! فحُكم العالم الجليل وأدين بتهمة الاشتباه في الهرطقة لأنه خالف تعاليم الكنيسة القائلة بأن الأرض هي مركز الكون، فتم تحديد إقامته وفُرض عليه قراءة أجزاء من العهد الجديد يوميًا تكفيرًا عن ذنبه، فمات الرجل والهم يعتصره بينما النشوة تملأ رجال الكنيسة بالانتصار على الهرطقة والهرطقة!

وقد استمرت محاكم التفتيش حتى بعدما انحسرت قوة البابا في روما، فضعفت في أوروبا مع انتشار حركات التنوير والفكر الحر، ولكنها استمرت ببعض القوة في أمريكا اللاتينية الخاضعة لإسبانيا، والتي ضمنت محاكم التفتيش -بدعم من ملوك إسبانيا- المحافظة على النقاء النسبي للمذهب الكاثوليكي فيها بعيدًا عن نفوذ الحركات الإصلاحية والفكرية وهو ما أخرج مرحلة القضاء على محاكم التفتيش.

ورغم القسوة والعنف اللذين اتبعتهما الكنيسة الكاثوليكية للسيطرة على كل من وقف ضد فكرها وتعاليمها، فإنها فشلت تمامًا في القضاء على معارضيها، بل إنها فقدت تدريجيًا خلال هذه العملية الكثير من أتباعها حتى اضطرت لتقديم الاعتذارات في عصرنا هذا عن الجرائم التي ارتكبت ضد المظلومين تحت حجة حماية الدين.

وهناك أيضًا حركات مماثلة سجلها التاريخ حدثت في أعنى الديمقراطيات

مثل الولايات المتحدة، والتي شهدت خلال الأربعينيات والخمسينيات ما هو معروف بـ«المكارثية»، نسبة إلى السيناتور «جوزيف مكارثي»، والذي شيد أكبر حملة تطهير من العناصر الشيوعية في البلاد في تغاض كامل عن الدستور وتجاهل تام للحقوق الأساسية للمواطنين، وهو ما يعكس أن مثل هذه الحملات القسرية ليست مقصورة على دين أو دولة أو شعب، بل هي ممارسات تمثل فكرياً عقياً شاءت مؤسسات عديدة تطبيقه لحماية نفسها.

ولقد أثبت التاريخ أن سياسة محاربة الفكرة بمعاقبة المفكر أو محاصرته محدودة القيمة وغالباً ما تأتي بعكس المطلوب، فلقد جربته الكنيسة الكاثوليكية على مدار قرون ففشلت فشلاً كاملاً، كما أن حرق السحرة والساحرات وحبس المفكرين وتعذيبهم في النظم الشمولية لم يُجد على إطلاقه، فليس بالعنف تقهر الأفكار، فالمقولة المتداولة «أن الفكرة لا تُحارب إلا بالفكرة» هي في حقيقة الأمر الوسيلة الوحيدة الثابت جدواها عبر التاريخ للحفاظ على التقاليد والمؤسسية الفكرية إذا ما كانتا جديرتين بالمحافظة عليهما.

خلاصة القول أن الجمود واحد والتخلف ثابت وطريقة المعالجة العقيم باقية، وقد دفعت الإنسانية الثمن من تطورها، فلم يدرك عائقو التقدم حكمة الكاتب الفرنسي فيكتور هوجو بأنك يمكن أن تتصدى لحملات الجيوش ولكنك لن تستطيع أن توقف فكرة آن أو أنها.

كرومويل

والدولة الدينية المتشدة⁽¹⁾

يعد «أوليفر كرومويل» أحد أهم الشخصيات في التاريخ الإنجليزي الحديث، فهو القائد الذي استطاع بحنكته العسكرية وقيادته السياسية أن يدير الصراع المرير بين البرلمان الإنجليزي والملك ويجسمه لصالح الأول ثم يفرض تجربة للحكم البرلماني الخالص، والتي كانت نموذجًا لتجربة فاشلة فتعلمت منها أوروبا والبشرية عدم تكرارها، كذلك ترجع أهمية الرجل أيضًا إلى أن التجربة التي قادها كانت البداية لسلسلة من الصراعات على

(1) إن أخطر ما أخشاه الساسة الذين أسمىهم «القابضون على الحقيقة»؛ أي الذين يعتقدون أنهم - وهم وحدهم - القادرون على توجيه دفة الأمة نحو الطريق الذي يجب أن تتبعه، وذلك نيابة عن المولى عز وجل، وهذا المقال الذي كتبه في سبتمبر 2011 جاء تعبيرًا عن هذا الخوف من مثل هذه الشخصية، فيكون دورها هو فرض الاستبداد من خلال ادعاء وكالة الله في الأرض، وهم لا يختلفون كثيرًا عن الديكتاتوريات التي يتناولها هذا الكتاب في مقالات أخرى ولكنهم قد يكونون أشد خطرًا لأنهم يتحدثون نيابة عن الخالق سبحانه وتعالى، ومن ثم كتبت هذا المقال كناقوس خطر لأحذر من نوعياتهم في التاريخ، وكذلك لأوضح أن ما يفعلونه في حياتهم يتم تفكيكه سواء قرب نهاية حياتهم أو بعد مماتهم لأنهم خارجون عن اعتدال الأمم ويسعون لفرض الوصاية على الشعوب، وهو ما يُعد مصادرة لحق الأمة في تسير أمورهم وفق مقتضيات الضرورة والسياسة، خاصة ولو كانت أمة وسط واعتدال وتلين مثلنا في مصر.

المستوى الأوروبي بين الشعوب وممثليها من ناحية والملوك من ناحية أخرى، وهي الموجة التي قضت على العهد الذي يطلق عليه المؤرخون «العهد المطلق Age of Absolutism»، والذي سيطر فيه الملوك بفضل مبدأ الحق الإلهي المطلق على السلطة في بلادهم.

لقد انتمى كرومويل للطبقة المتوسطة ذات الأملاك المحدودة، فكان شديد التدين ينتمي إلى البروتستانت المتشددين والملقين بال Puritans، الرافضين للكاتوليكية وهم أكثر تطرفاً من الإنجليكيين أو البرسيبتارينز، ولكن دوره الحقيقي في الثورة الإنجليزية تأخر بعض الشيء حين ما سطع نجمه كقائد للجيش البرلماني، فكان الرجل يدعو في البداية للحد من سلطات الملك الذي اضطر للتفاوض مع البرلمان للحصول على موافقته لفرض ضرائب جديدة، وقد بدأ التوتر يأخذ مجراه بين الطرفين وعندما رفض الملك إقرار ما هو معروف بقانون الحقوق Petition of Rights والذي تضمن عدم فرض أية ضرائب إلا بعد العودة للبرلمان لإقرارها وإلغاء القبض التحكيمي على المواطنين، ولكن عندما فرض الملك الضرائب على المدن الساحلية وتحدى القوى البروتستانتية في البلاد بدأ الصراع يأخذ الطابع المسلح خاصة على ضوء استباحة قوات الملك مقر البرلمان للقبض على خمسة أشخاص.

واقع الأمر أن هذا الصراع كان حرّاً أهلية لأن إنجلترا انقسمت إلى فريقين، الأول ضم إلى جانب الملك النبلاء والكتوليك والإقطاعيين، بينما ضم الفريق الآخر البرلمان ومعه صغار الملاك والتجار والمُصنعون وأغلبهم يدينون بمذاهب بروتستانتية، بل إنه من الملاحظ أن هذه الحرب شملت أيضاً صراعاً طبقيّاً ودينيّاً، وقد مالت دفة الحرب لصالح الفريق الأول ولكن بمساعدة من

كرومويل عاد البرلمان بقوة جديدة إلى الصراع مرة أخرى؛ وهنا كانت البداية السياسية لأوليفر كرومويل الذي ظهر كقائد عسكري هزم قوات الملك في عدد من المعارك على رأسها معركة «نيسبي» الشهيرة فاضطر الملك للاستسلام في 1646، ولكن لأسباب تتعلق بالخلافات داخل البرلمان بين المتشددين والبروتستانت استغل الملك الفرصة فعاود الحرب مرة أخرى لكنَّ البرلمان لَمَّ الشمل وتوحد مرة أخرى فاضطر إلى الاستسلام التام بعد ذلك في 1648.

- كان كرومويل ورجاله قد سيطروا خلال هذه الفترة على مجريات الأمور في البرلمان فقاموا بطرد 143 عضواً ممن اختلفوا مع مذاهبهم الدينية، وأعادوا بناء النظام السياسي الإنجليزي من جديد، وقد رفض البرلمان المُحدث الجديد أي نوع من التسامح مع الملك وبدأ كرومويل يضغط لمحاكمته تمهيداً لإعدامه بعد أن قاموا بتعديل لتعريف الخيانة العظمى لتتنطبق عليه، وبالفعل نُفذ فيه حكم الإعدام في يناير من عام 1649، وتغيير اسم الدولة إلى الكومنولث، وتم ملء الفراغ الناجم عن اختفاء السلطة التنفيذية بمجلس للدولة مكون من 41 عضواً وإضافة إلى برلمان لا يشمل تمثيل إلا من هم في حزب كرومويل وسمي «ببقايا البرلمان» Rump Parliament، ولكن سرعان ما ضاق به ذرعاً فأرسل جيشه ليحل البرلمان بجملته الشهيرة «إن الله لم يعد بحاجة إليكم»، ثم قام ومعه الجيش بكتابة دستور جديد جعل من كرومويل ديكتاتوراً مدى الحياة تحت مسمى «اللورد الحامي Lord Protector».

لقد حكم كرومويل خمس سنوات بقوة الجيش كحاكم أوتوقراطي مطلق وعمل على نشر المذهب المتشدد في كل ربوع إنجلترا، وعلى الرغم من القلق الشديد الذي انتاب الإنجليكيين والكاثوليك من حكمه فإنهم

لم يستطيعوا معارضته خاصة بعدما ضمن تأييد الطبقة المتوسطة من خلال إعفاءات تجارية وضريبية جذبت له شعبية الطبقة العاملة بالتجارة والصناعة الصاعدة، إضافة إلى انتصاراته العسكرية في إيرلندا واسكتلندا، والتي أمدته ببعض الشعبية ولكن بمجرد وفاته في عام 1658 انتقل الحكم لابنه ريتشارد ولكنه لم يكن في حنكة أبيه وسرعان ما عادت السلطة للبرلمان مرة أخرى إلى الملك شارل الثاني، والذي واجه مشكلة فراغ شديد في الشرعية فاضطر إلى اللجوء للشرعية القديمة ممثلة في الحكم المطلق للملوك، ورغم طول فترة حكمه فإن الأمور لم تستقر في إنجلترا لأن مبادئ الحكم الأساسية ظلت غير محسومة بين البرلمان والمملك، فلم يُحسم الصراع السياسي بين البرلمان والمملك ولكنه أخذ شكلاً جديداً يميل للهدنة إلى أن أتت «الثورة العظيمة Glorious Revolution» لتضع الحدود والحريات في نصاها الحالي.

لقد كانت هذه هي بداية الليبرالية البريطانية الحقيقية، والتي ضل كرومويل الطريق في سبيله لتحقيقها، فمن المستغرب له حقاً أن الرجل بدأ سعيه ضد المملك رفضاً لديكتاتوريته ولكنه دخل التاريخ كأخيراً ديكتاتور إنجليزي مطلق، هناك بالفعل العديد من التفسيرات لفشل المشروع السياسي لكرومويل ومعه ثورة البرلمان، والتي تتضمن أهم ما يلي:

أولاً: السبب الرئيس والمباشر للفشل يرجع لعوامل الأيديولوجية الدينية التي وقفت حائلاً أمام نجاح الثورة، فالتشدد الديني قلل من فرص الرجل في التوصل لحلول وسط كانت كفيلة بتضميد الجراح الإنجليزية وفتح المجال للتوصل لصيغة سياسية مقبولة، لكن استمداد الرجل لشرعيته السياسية من معتقداته الدينية هي التي بررت له سلطوته المطلقة وخلقت عنده اقتناعاً

برسالة سياسية من السماء لإقامة المجتمع الديني الصالح، وهذا كان سبب انهيار مشروعه السياسي بمجرد وفاته؛ لأنه لم يمنح للخصوم السياسيين حقوقهم السياسية، وعلى رأسها المشاركة السياسية والحريات، كما أنه ضاق ذرعًا بحقوق معتنقي المذاهب المختلفة وحاربهم في دينهم، ولعل هذا كان من الأسباب التي دفعت القوى السياسية والملك لنش قبره وإخراج جثمانه وتعليقه في الشوارع بلا رأس.

ثانيًا، حاول كرومويل تدشين مبدأ جديد وهو الأوتوقراطية البرلمانية، وهو مفهوم يستحيل تطبيقه عمليًا، بالتالي انهارت فكرة الكومنولث بمجرد وفاة الرجل؛ لأن هذا الكيان كان مبنيًا على شخصية كرومويل القوية وقوة الدفع التي ولدتها انتصاراته وسياساته دون مؤسسية حقيقية تضمن الاستمرار والترقي.

ثالثًا، وبعيدًا عن شخصية كرومويل فإن الشرعية التي قام عليها الكومنولث الإنجليزي لم تكن شرعية متوافقة عليها من الأطياف السياسية المختلفة في البلاد؛ منها الليبراليون والكاثوليك والبروتستانت ... إلخ، هنا يكون العقد السياسي قد اختل ومعه موازين الاستمرارية السياسية.

في الاعتقاد أن كرومويل سيطر من أشهر الحكام الأوتوقراطيين في تاريخ البشرية، والذي حارب للحرية ولكنه ضل الطريق إليها من فرط تشدده الديني وسطوة معتقداته على حسه السياسي، ولعل سخرية القدر تجلّت في أن كرومويل دخل الحقل السياسي ليقضي على مبدأ التفويض الإلهي للملوك، ولكنه أصبح مفوضًا إلهيًا بديلًا!

لماذا ولدت أمريكا ديمقراطية؟⁽¹⁾

تشير النماذج الديمقراطية إلى أن الشعوب تحصل على الديمقراطية بالصراعات أو الثورات أو المتغيرات التدريجية، إلا الولايات المتحدة فهي الدولة التي تكاد تنفرد بكونها ولدت ديمقراطية، فلم تدخل هذه الدولة في صراعات سياسية واجتماعية داخلية لتحصل على ديمقراطيتها عند الاستقلال ولم تعانِ مرارة الديكتاتورية بعدما أصبحت دولة، وهذا يرجع لظروف ميلاد هذه الدولة والتي تضمنت أهم ما يلي:

أولاً، إن ظروف المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة التي كونت الولايات المتحدة الأمريكية في عام إعلان الاستقلال 1776 كانت ذات طبيعة خاصة تختلف عن أغلبية المستعمرات البريطانية أو غير البريطانية على مستوى العالم، فهذه المستعمرات تبلورت بفضل ظهور طبقة تجارية-سياسية قوية مما دفع البعض ليطلق عليها مجازاً لفظ Corporate Colonies «المستعمرة

(1) هذا المقال اعتبره امتداداً للمقالات التي قد تنصب على الثورة المصرية، فالمقصود به أن الثورات الشعبية تحمل في طبيعتها بذور الديمقراطية؛ لأنها -أغلب الظن- تقوم بتحقيقها، ولكن الولايات المتحدة وضعت نموذجاً فريداً في تقديري؛ لأنها بنت هيكل ثورتها ودولتها على فكر وفلسفة الليبرالية وتوازن السلطات، وهذا سبب من الأسباب الأساسية لتفوقها وبروزها كقوة عظمى، ومن ثم عرضت هذه التجربة لتكون نموذجاً تتعلم منه، فهذه الدولة حسمت شرعيتها قبل أن تحسم حريتها.

الشركة» لأنها خلطت بين الطابع الاقتصادي والسياسي؛ ورغم ولاء هذه المستعمرات وطبقاتها القيادية للملك فإنهم كانوا يتمتعون بنوع من الحكم الذي يقرب من الحكم الذاتي باستثناء السياسة الخارجية والدفاعية، والتي تولتها لندن بكل قوة. وقد نَمَى هذا النوع من الحكم الشعور بالاستقلالية التدريجية لدى الأمريكيين على كافة الأوساط والطبقات مما فتح المجال أمام تطور القومية الأمريكية المبنية على وحدة المصلحة وبالتالي وحدة المصير، وكان لهذا الأمر أكبر الأثر في مسيرة الاستقلال الأمريكي؛ لأنه مجتمعت أصبح مبنياً على نظم تجارية وزراعية مستقلة ومختلفة، وهو ما ساعد على بلورة فكرة المصلحة المشتركة والاعتمادية المتبادلة والتي هي أساس توازن المصالح.

ثانياً، إن الشعور بالمصالح المشتركة أخذ عقوداً طويلة لكي يتحول من شعور عام إلى شعور قومي، وسنوات أخرى ليتحول من شعور قومي لعمل وطني مشترك لطرد القوات الإنجليزية والانسلاخ من الملكية البريطانية وإعلان الدولة المستقلة، فلقد بدأ الشعور القومي يتبلور بين المستعمرات تدريجياً اقتناعاً منهم بوجود مستقبل أو مصير مشترك، وهو ما دفعها لإرسال ممثلها إلى الكونجرس الذي جمع المستعمرات ووجد كلمتها، وهي الاجتماعات التي بدأت تأخذ طابع الدورية لبحث أمورهم وشؤونهم الداخلية، فكانت هذه هي مؤسسية الاتحاد الأولى، واللجنة الحقيقية للكيان الديمقراطي الأمريكي الفيدرالي، وهو ما لم يكن ليتبلور إلا من خلال ميزان تمثيلي حر ومصالح مشتركة، وهو ما لن يتأتى إلا بالديمقراطية والتمثيل المناسب.

ثالثاً، الملاحظة المعروفة هي أن تحرك المستوطنات نحو الاستقلال جاء لتعارض المصالح الاقتصادية والتجارية مع الدولة الأم، فالسياسة الميركانتيلية

التي اتبعتها بريطانيا وفرضتها على المستوطنات الأمريكية لم تسمح لها بحرية التجارة المأمولة، ونظرًا لأن الطبقة التجارية والوسطى كانت تُكون القوة الأساسية لهذا التجمع فإن هذا أدى لاختلاف المصالح مع التاج البريطاني، وهذا كان مرتبطًا بالفرس، فالعراقيل أمام التوسعات التجارية للمستعمرات أضيف إليها العديد من الخطوات غير الموفقة من جانب البرلمان البريطاني، والتي أدت لترسيخ الهوة بين الوطن الأم والمستعمرات، ومنها قانون السكر، والذي منع بمقتضاه التجارة في المولاس مع فرنسا ومستعمراتها وقانون الإيواء Quatering Act والذي فرض على المستعمرات إيواء الجنود البريطانيين ناهيك عن قانون الدمغة Stamp Act والذي فرض الضرائب الباهظة على كل الدمغات والأوراق، فضلًا عن قرار رئيس الوزراء البريطاني بمنع الاستعمار غربًا خوفًا من الصدام مع السكان الأصليين (الهنود)، وقد أضيف إلى هذه الضغائن والمشاكل شعور عام بالكراهية للتاج البريطاني عندما لجأ إلى معاقبة ولاية ماساتشوستس بحصار ميناء بوسطن عقابًا لهم على ما فعله بعض تجار الجملة من إلقاء 17 مليون رطل شاي إنجليزي في المحيط حتى لا تتأثر أوضاعهم التجارية، وقد زاد من الأمر تعقيدًا استخدام القوات البريطانية العنف لقمع الثوريين.

وبعد فشل كل المحاولات اضطر الكونجرس الأمريكي الثاني إلى الموافقة على إعلان الاستقلال عام 1776، وهو ما كان إيذانًا بحرب ضروس بين القوات القارية بقيادة وتمويل الكونجرس والجيش البريطاني النظامي، وقد استمرت الحرب لسنوات حتى اضطرت بريطانيا إلى التسليم والانسحاب ومنح الولايات المتحدة استقلالها بعد دخول فرنسا الحرب لصالح الكونجرس.

لعل الديمقراطية الأمريكية كانت بالفعل في حالة بلورة حتى قبيل إعلان الاستقلال من خلال المداولات والقرارات التي اتخذها الكونجرس الأول والثاني، فلم يكن هناك ديكتاتور أو مهيمن على أعمال الكونجرس، بل إن ممثلي كل المستعمرات كانوا يتخذون قراراتهم بأنفسهم وبالتصويت إذا ما لزم الأمر، وهو أمر طبيعي حيث إن تشكيل الكونجرس ذاته لم يكن يسمح بغير ذلك، فهو عقد اختياري بين كل المستعمرات لا إكراه أو إجبار فيه، ومن ثم لم يكن هناك مجال إلا للديمقراطية والشورى والحوار كوسيلة لاتخاذ القرار وهو نفس المنحى الذي اتبعه الدستور بعد ذلك.

كان الدستور الذي تم وضعه في عام 1787 هو المحك الحقيقي للديمقراطية الأمريكية بعد مداولات ممتدة بين المستعمرات وخاوف وتوترات فيما بينها لتحديد شكل الدولة القادمة وضمان صوت كل ولاية، ولعل من أطرف التعليقات كانت مقولة: «إن الدستور الأمريكي كتبه مجموعة من المفكرين وشيخ، والشبح كان لأوليفر كرومويل»، ومدلول هذه العبارة مهم للغاية، فكرومويل مثل الديكتاتورية التي كانت تخشاه كل القوى الليبرالية الإنجليزية حتى لا ينحرف بمسار الثورة أو الاستقلال إلى استبداد جديد، ولكن هذا لم يكن ممكناً في الولايات الناشئة، والتي ولدت ديمقراطية منذ انعقاد الكونجرس الأول أو قبله.

واقع الأمر أن شبح الديكتاتورية كان بعيداً عن هذا الكيان الوليد
لأسباب التالية:

أولاً، إن طبيعة المستعمرات وتكويناتها الاقتصادية والسياسية جعلت

المصلحة وتوازنها هي الأساس الذي سينى عليه أي نظام سياسي، فلم يكن من الممكن أو المعقول أن يتم صيانة هذا المبدأ إلا من خلال الليبرالية.

ثانيًا، إن انضمام المستعمرات الواحدة تلو الأخرى لهذا الاتحاد الجديد ما كان ليتم إلا على أسس توازن المصالح والقوة بين الولايات وفقًا لإعلان مبادئ الحقوق الأمريكية وذلك حفاظًا على المصلحة المشتركة للولايات المتحدة، وإلا فالولايات لن تنضم، ولعل هذا يفسر مرهزيمة المقترح الذي كان يدعو للكونفدرالية بديلًا عن الفيدرالية الأمريكية، ولا يحمي هذا ويصون توازن القوى بين المؤسسات المختلفة والمصالح المتباينة إلا دستور وآلية حكومية مبنية على ضمانات سياسية وحريات أساسية وصحة التمثيل على المستوى الفردي أو الولاية.

ثالثًا، جاء السياق العام للأحداث بريح الحرية قبل التحرر، فامتزجت ريح القومية بريح الحرية، فجعلت الديمقراطية هي السبيل الوحيد للدولة الوليدة، خاصة بعدما تأثرت المستعمرات بأفكار وريح الليبرالية في الوطن الأم، لاسيما أفكار جون لوك وغيره من فلاسفة عصر التنوير، وبالتالي ما كان يمكن أن يسفر المخاض الثوري والاستقلالي عن جنين للديكتاتورية لتستبدل أمة مستبدًا بآخر.

والاستفسار الذي يأتي للذهن مباشرة هو سبب عدم انكسار الديمقراطية الأمريكية أسوة بنماذج أوروبية جاءت بعدها بحقب قليلة، واعتقادي أن الإجابة عن هذا السؤال متعددة؛ أهمها أن النظام السياسي الأمريكي وضع بتوازن فائق من الدقة لم يكن بمقدور أي جنرال أو شخصية قوية اختراقه

بسهولة لتكوين ديكتاتورية جديدة، كما أن توازن النظام جعل من المستحيل استبداد أي قوة أو فرد داخل النظام السياسي، ولكن السؤال الأخطر هو سبب تأخر الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية للسود والهنود وغيرهما من الفرق التي عانت لقرون طويلة الكبت والحرمان، والإجابة تكمن في أن الديمقراطية الأمريكية الوليدة لم تكن إلا ديمقراطية النخب الاقتصادية والسياسية والطبقة الوسطى، تمامًا مثل ديمقراطية أثينا التي قصرها أرسطو على المواطن اليوناني دون المرأة والطفل والعمال والعيبد، فحتى قانون التجنس عام 1790 منع الزوج والعيبد من الجنسية، وهي أمور لم تتغير إلا بالضغط الاجتماعي تبعًا.

هكذا ولدت أمريكا ديمقراطية وقدمت نموذجًا فريدًا للميلاد الديمقراطي ولكنها كانت أيضًا من أواخر الدول الليبرالية التي أعطت فئات من مواطنيها حقوقها المتأخرة، والسبب الحقيقي في الحالتين قد يكون سيطرة رأس المال على المصلحة السياسية ولكن هذا أمر متروك لاجتهادات مختلفة.

الألمان وعبقورية شعب⁽¹⁾

كثير من الأجيال تنظر للشعب الألماني اليوم على أنه محرك أوروبا السياسي والاقتصادي وصاحب أفضل وأقوى الصناعات، بينما الأغلبية لديها اعتقاد راسخ بأن التفوق الألماني يكاد يكون في أغلبية المجالات، وهذه كلها بالفعل حقائق ناتجة عن تراكم لدور ممتد للشعب الألماني على مدار أكثر من ألفين وخمسمائة عام، وفي الجعبة التاريخية الألمانية أكثر من سبب لهذا التميز، فلهذا الشعب العظيم والعريق محطات في المسيرة الإنسانية والأوروبية، وإسهاماته ليست وليدة ما بعد القرون الوسطى كما قد يشاع لدى البعض.

كانت بداية إسهامات الشعب الألماني على الساحة الأوروبية من خلال مجموعة من القبائل التي عُرفت في التاريخ باسم القبائل الجيرمانية Germanic Tribes من أمثال «الجوث» و«الفيزجوث» و«الإستروجوث»

(1) لا أخفي أنني عشت أربع سنوات من عمري في ألمانيا وتعلمت خلالها - برغم أنني كنت صغيراً - كيف أحترم هذا الشعب، وقد رأيت أن أضع أمام القارئ المصري رسالة واضحة؛ ألا وهي أن الشعوب العظيمة، والتي منها الشعب المصري، أثرت بشكل مباشر على مسيرة الإنسانية، كما أردت أن أقدم نموذجاً لشعب عانى كثيراً عبر تاريخه وضرب ضربات قاصمة تصدى لها بقوة، وفي كل مرة يقوم فيها أقوى من قبل، ويتخطى كل كبة صغيرة كانت أم كبيرة.... إنه معدن الشعوب، وهو معدن نفيس يمنحه المولى للشعوب محدة تكون نموذجاً لغيرها من الشعوب الأخرى.

و«الفرانكس»... إلخ، والتي تنحدر أغلبية منها من أصول شمالية وتستخدم اللغات الهندو-أوروبية. كانت هذه القبائل ذات قوة وبأس ولكنها كانت أقل مدنية وتحضرًا مقارنة بجيرانها، وعلى رأسهم الدولة الرومانية، مما دفع غطرسة الأخيرة لاعتبارها قبائل «مجية Barbarians» للتباين الثقافي والحضاري. وقد اتبعت روما فيما بعد سياسة استمالة هذه القبائل بدلًا من الدخول في صراعات مفتوحة معها، ولكن سرعان ما قويت شوكة هذه القبائل فقامت قبائل «الأوستروجوث» بالاستيلاء على روما في 410 بعد الميلاد، فسقطت روما على أيدي إحدى القبائل الألمانية بعد صمود دام لأكثر من اثني عشر عامًا.

هذا ويمكن اقتفاء الأثر الإيجابي للشعوب الألمانية من خلال تتبع مسيرة قبائل «الفرانكس FRANKS» على سبيل المثال، والتي استطاعت بجهود «شارل مارتيل» تثبيت أركان الإمبراطورية «الكارولينجية» وهي أول سلطة مركزية في وسط وغرب أوروبا بعد سقوط الدولة الرومانية الغربية، وإليه يرجع وقف الزحف الإسلامي في معركة «بواتيه» الشهيرة، وهو في الوقت نفسه جد «شارلمان» العظيم الذي أسس أكبر إمبراطورية مركزية تحولت فيما بعد لأهم عنصر ثقل على الساحة الأوروبية تحت مسمى «الإمبراطورية الرومانية المقدسة»، والتي تكونت من الجذور الألمانية بتركيبة من الإقطاعات والدويلات التي تركزت حول ما يعرف اليوم بألمانيا والمجر والنمسا والتشيك... إلخ، ولعل من أغرب المفارقات التاريخية أن تكون القبائل الجيرمانية التي أسقطت الدولة الرومانية الغربية هي نفسها التي أنقذت الحضارة الغربية من الزحف الإسلامي بعد ثلاثة قرون ونصف تقريبًا.

ولكن الدور الألماني لم يتوقف عند حد القوة والسلطة السياسية، بل بدأ يدخل المجال الحضاري من أوسع أبوابه، فالمد الثقافي الألماني سرعان ما بدأ يمثل تياراً قوياً في تشكيل فكر القارة الأوروبية ووجدانها من خلال التأثير على المدخل الثقافي الأول وهو الديانة المسيحية الكاثوليكية، وهنا تبرز مفارقة تاريخية أخرى جديرة بالتأمل، وهي أن نفس الشعب الجيرماني الذي حمى المسيحية الكاثوليكية في معركة «بواتيه» وبعدها، هو نفس الشعب الذي يُنسب له وضع أساس تفتيت الكنيسة الكاثوليكية اعتباراً من عام 1517، ففي هذا التاريخ علق الراهب الألماني الصغير «مارتن لوثر» خمساً وتسعين حجة على باب كنيسة «ووتنبرج» ضد ممارسات الكنيسة وخروجها على تعاليم السيد المسيح، فاتحاً بذلك الباب لحركة إصلاح ديني واسعة النطاق في أوروبا غيرت من شكل الثقافة والحضارة الأوروبية وحركت المياه الراكدة للفكر الأوروبي وأخرجت القارة بأكملها من ظلمات القرون الوسطى إلى الفكر الحر وبداية عصر المنطق والتنوير، فانطلقت من بعدها الحضارة الأوروبية لأفاق جديدة جعلتها على ما هي عليه اليوم.

ولكن العلاقة التفاعلية بين البأس السياسي الألماني والزخم الثقافي استمرت في التأثير على القارة الأوروبية، فنجد الإمبراطورية الرومانية المقدسة تدخل في حرب أهلية بسبب الانقسامات الدينية والتدخلات السياسية لتنتهي بهزيمة التيار الكاثوليكي وإضعاف الإمبراطور لصالح الدويلات والإقطاعيات البروتستانتية، وهو ما فتح المجال أمام بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا، والتي تعتمد على البعد الوطني خاصة بعد اتفاقية «وستفاليا وأوسنابروك» في 1648، والتي وضعت الحد لآخر الحروب

الدينية بعد أن أنهت حرب الثلاثين عامًا. وهكذا صار الشعب الألماني يضع أسس السياسة الأوروبية بآسه وفكره وحركاته المختلفة.

وعلى الرغم من أن الدولة القومية الألمانية لم تظهر جلية حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد أن توحدت تحت راية بروسيا على أيدي المستشار الألماني الداهية «بسمارك»، فإن القرنين الثامن والتاسع عشر شهدا بزوغ فجر ثقافي وفني وفلسفي ألماني أثر مباشرة على أوروبا والعالم من خلال حركة فكرية وفنية واسعة النطاق لا يكفي لرصدها كتب، ولكن نسوق منها الحركة الفلسفية الألمانية التي تأثرت بفكر الفيلسوف العظيم «إيمانويل كانط Kant»، والذي يعد أحد أهم حجج الفكر الليبرالي الغربي، ثم من خلال فلاسفة عظام آخرين من أمثال «هيجل» صاحب نظرية الجدلية المادية الشهيرة، والتي استوحى منها «كارل ماركس» الألماني مفهومه لحركة التاريخ وأطروحاته التي كونت الفكر الشيوعي فيما بعد، ومن بعدهم فلاسفة آخرون من أمثال «نيتشة» و«ماركيوزي»، ناهيك عن علماء اجتماع من أمثال «ماكس فيبر» ومؤسس علم النفس الحديث «سيجموند فرويد» والشاعر «جوته» ومؤسس علم العلاقات الدولية «هانس مورجنتاو» و«أينشتاين»... إلخ، أما على الصعيد الفني فحدث ولا حرج من «موزارت» إلى «بيتهوفن» و«باخ» و«هايدن» وغيرهم من المبدعين الحقيقيين الذين تركوا للعالم رصيّدًا من الإعجاز الفني المنسوب لهم كأشخاص وللعرق الألماني ككل.

أما دور الشعب الألماني على مدار القرن العشرين فلا يحتاج إلى استزادة، فهو الشعب الوحيد في التاريخ الذي دخل حربين عالميتين في أقل من نصف قرن وهُزم فيهما ليقوم أقوى من قبل، وحتى في انتصاراته وهزائمه، ترك لنا

الشعب الألماني فكراً عسكرياً يُدرس، فإليه ينسب تأسيس علم الاستراتيجية على أيدي الكاتب العسكري «فون كلاوزفيتز»، ثم ولد لنا هذا الشعب شخصيات عسكرية خالدة مثل «فون مولتك» و«فون شلايفن» إضافة إلى جنرالات في عهد هتلر نختلف مع توجهاتهم بطبيعة الحال ولكن نحترم قدراتهم على رأسهم ثعلب الصحراء «روميل» وغيره.

في التقدير أن الشعب الألماني يمكن اعتباره من أكثر الشعوب التي أثرت في تاريخ ومسيرة القارة الأوروبية والعالم في أغلب المجالات، وهنا تحضرني مقولة شهيرة للفيلسوف الألماني الشهير «آرثر شوبنهاور» والتي يقول فيها: «إن الموهبة هي إصابة الهدف الذي لا يستطيع غيرنا إصابته... أما العبقرية فهي إصابة الهدف الذي لا يستطيع غيرنا رؤيته»، واعتقادي الراسخ أن الشعب الألماني يمثل الفئة الثانية من الشعوب، فمن خلال رحلته من قاع الهمجية إلى أسمى المدنية والتحضر حقق هذا الشعب على مدار تاريخه إنجازات لم تستطع غالبية الشعوب الأوروبية مجرد رؤيتها.

الشعوب البوورية في التاريخ⁽¹⁾

تقول الحكمة: إن الجغرافيا هي العنصر الوحيد الثابت في التاريخ، وبالتالي لم يكن من المستغرب أن يشهد مطلع القرن العشرين حالة من التحرك الفكري تجاه الجغرافيا فيما عرف بنظريات الجغرافيا السياسية أو Geopolitics، وهو علم تأثير المكان على حركتي السياسة والتاريخ، وفي هذا الإطار تبرز نظرية «الأرض المركزية الـ Heartland Theory» لعالم الجغرافيا السياسية البريطاني «هالفورد ماكيندر» في مطلع القرن الماضي الذي رأى في منطقة وسط آسيا ما أسماه «بؤرة الثقل الجغرافي للتاريخ Geographic Pivot of History»، وكان تقديره أن من سيطر عليها سيطر على العالم، ورغم أن التاريخ

(1) هذا المقال امتداد للمقال السابق أردت تأكيد رسائله الأساسية، والتي منها أن الشعوب القوية لا تدمر، وأن القوة الحقيقية للدول تكمن في بنية شعبها وقدراتها على التطور والتنمية، على أن تأتي في مراحل متأخرة عناصر أخرى مثل الموارد الطبيعية والديمقراطية... إلخ، وقد كان النموذج المصري هو المسيطر على تمامًا عند كتابة هذا المقال، فلقد رأيت خطورة ما آل له أمرنا وما بدأت تنادي به بعض الأصوات من أن مصر دولة ضعيفة مستضعفة، وهو أمر غير حقيقي، فهي دولة لها مخزون من القوة والمنعة والرخم السياسي والتاريخي يجعلها ضمن مصاف الدول في المنطقة، فلو أحسنت قيادتها وتم توظيف هذا الشعب مثلما حدث في مراحل تاريخية كثيرة كزمن أحمر ورمسيس وابن طولون ومحمد علي لما آلت الأمور لما نحن فيه اليوم، فالمقومات موجودة والتاريخ يشهد أن هذه الدول التي أصفها بالبوورية لها طاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتجددة ولكنها تحتاج لقيادات رشيدة ذات رؤية.

أثبت بُدائية نظريته وآثارها المحدودة، فإن النظرية ابتكرت مفهوم «مركز الثقل» كوحدة قياس للدور التاريخي.

لقد غلب على نظريته بُعد المكان، ولو عاش «ماكيندر» حتى يومنا هذا فغالبًا ما كان سيتجه نحو تنقيح نظريته لتشمل مفهوم «البؤر الشعبية للتاريخ»؛ أي المناطق التي كانت بشعوبها وليس بجغرافيتها فقط تمثل مراكز الثقل السياسي عبر التاريخ، فدولة مثل بنما وضعها الجيوسراتيجي فريد لا تنافسها فيه إلا بعض الدول القليلة، ولكنها لم تكن قط مركزًا لصناعة التاريخ؛ فالمقصود هنا هي الشعوب التي اقترن وجودها بمناطق جغرافية محددة عبر التاريخ فأصبح دورها محوريًا بتزاوج العنصر البشري مع عنصر المكان.

إن الأمثلة على هذه الشعوب عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر شعوب مثل الشعب الصيني والياباني والتركي والروسي والألماني والمصري والإيراني والبريطاني والهندي والفرنسي وأخيرًا الأمريكي. ولقد تميزت هذه الشعوب بقواسم مشتركة عديدة خلال لعبها هذا الدور، منها على سبيل المثال:

أولاً، أن كل هذه الشعوب أثرت بشكل مباشر أكثر من غيرها في صناعة السياسة الإقليمية لمنطقتها وفي مناسبات عديدة أثرت على السياسة الدولية وشكلها، فكانت لها الغلبة على منافسيها أكثر من غيرها عبر التاريخ، وهو ما جعل دورها متميزًا مقارنة بغيرها من الشعوب، فكل شعب ممن سبق ذكرهم ساهم بشكل متكرر في صناعة أنماط التغيير التاريخي، بل إن هذه الشعوب كانت المحرك الرئيسي للأحداث في منطقها أكثر من غيرها.

ثانيًا، أن قوة هذه الشعوب كانت مرتبطة بمساحة جغرافية محددة بما في ذلك دوائر نفوذها، فكانت تميل للتوسع على حساب غيرها من دول الجوار

في أغلب الأوقات، أي أنها طبقت في وقت ما مفهوم الـ «Libenraum» أو «مساحة للحياة» لعالم الجغرافيا السياسية الألماني راتزل Ratzel في مطلع القرن الماضي، أي أن المساحة الجغرافية كانت أضيق من طاقات هذه الشعوب فكان لها حاجة للخروج من بؤرة تركزها في أوقات كثيرة عبر تاريخها فتتجه نحو التوسع على حساب جيرانها، وقد ارتبط دائماً تعاضم قوتها بالخروج خارج دائرة النطاق الجغرافي التقليدي لها أغلب الظن من خلال الاحتلال أو الحكم بالوكالة أو مد النفوذ.

ثالثاً، أثبت التاريخ أنه لا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري في صناعة القوة الإقليمية لهذه الدول، فكل هذه الدول تميزت بحجم سكاني ضخم مقارنة بغيرها، والاعتقاد الراسخ أن الشعوب عبء على حكوماتها ضرب من ضروب الجهل بالتاريخ، فقديماً قالوا: إن الشعوب مصدر للقوة العسكرية، واليوم هي مصدر للقوة البشرية، والصين خير مثال على ذلك، فلقد كانت قوة بشرية هائلة عبر العصور، فكانت دولة مؤثرة من خلال هذا العنصر وغيره خلال «أسرة المتنج» على سبيل المثال وغيرها من فترات قوتها العظيمة، واليوم تظل الصين قوة دولية عسكرية وسياسية على حد سواء رغم ضخامة تعداد سكانها، ومثال الهند ليس ببعيد عن هذا أيضاً.

كان من الطبيعي أن يؤثر تطبيق مثل هذه السياسات على طبيعة وشكل قوة الدولة التي تقطنها هذه الشعوب، فالدولة الفرنسية والألمانية والروسية على سبيل المثال كانت تميل دائماً لأن تصبح قوى قارية-برية، فتركز جيوشها ونفوذها على وسط القارة الأوروبية كأولوية أولى على حساب ما هو خارج القارة الأوروبية، والدولة المصرية عبر التاريخ كانت تميل دائماً إلى الامتداد البري نحو الشرق والجنوب وبعد الفتح الإسلامي أضيف لها الحجاز لما

يمثله من قيمة تاريخية ودينية، أما شعوب مثل اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة بدرجة أقل فكانت فلسفة قوتهم العسكرية مبنية دائماً على الامتداد البحري، ولعل كتابي زيجنيو بريننسكي «رقعة الشطرنج الكبرى» ورسالة الدكتوراه الخاصة بكيسنجر كانا أفضل من عبر عن هذا المفهوم، فالأول أوضح أن العقيدة العسكرية الأمريكية مبنية على قوة أسطولين يسمحان لها بالاشتباك في جبهتين مختلفتين دون التأثير على كفاءتها القتالية، في حين أكد الثاني أن بريطانيا عبر تاريخها الحديث عملت دائماً على تفرقة القارة سياسياً وتطوير قدراتها البحرية ممثلة في الأسطول كأساس لقوتها الدولية.

وابتداءً يلاحظ أيضاً وجود قاسم مشترك يربط هذه الدول وهو البعد الثقافي، حيث إنها جميعاً وبلا استثناء بؤر لتصدير الثقافات للمناطق المجاورة، فكل هذه الشعوب أو الدول التي تمثل هذه الشعوب كانت منارات للإشعاع الثقافي والإنارة الحضارية في فترات زمنية كثيرة، فالصين خير مثال على ذلك باعتبارها دولة ذات حضارة عريقة للغاية تمتد عبر آلاف السنين، وتشاركها في ذلك الهند، كما أن الشعوب الأوروبية مثل الفرنسية والألمانية والبريطانية والإيطالية هي التي بنت الحضارة الغربية تقريباً، وحتى دولة مثل الولايات المتحدة رغم صغر عمرها المقارن قد أصبحت دولة تصدير ثقافي فلا يكاد يخلو بيت في العالم من رموز هذه الثقافة، فكل هذه الشعوب تتميز بكونها بؤراً حضارية وثقافية وتشكل في مجموعها المركز الأكبر للثقافة الحضارية عبر التاريخ.

خلاصة القول أن التاريخ يشير إلى أن السياسة تُصنع بالشعوب أولاً وليس بالجغرافيا، والتي يجب أن تأخذ مكانها كعامل مساعد وليس العامل الأساس، فما من دولة عظيمة إلا وكان شعبها هو المكون الأول لصناعة القوة على مر الزمن، وبالتالي تستحق أن تُلقب بالشعوب البؤرية في صناعة التاريخ.

السياسي الألماني بسمارك⁽¹⁾

يعد السياسي الألماني «أوتو فون بسمارك» من أهم الساسة الألمان في القرن التاسع عشر لأنه رجل دولة من الطراز الأول، فضلاً عن كونه الرجل الذي حمل على كتفه مسئولية توحيد الشعوب والمقاطعات الألمانية بعبقريته الدبلوماسية والسياسية التي لم تتكرر كثيراً، ولهذه الشخصية التاريخية أهمية خاصة في وجداني الأكاديمي، فهو الرجل الذي أنقذتني ذكراه في الامتحان الشفوي لمرحلة ما قبل تحضير رسالة الدكتوراه في العلاقات الدولية، فعندما سألتني الدكتور «ساندرز» (رحمه الله) والذي يعد أحد رموز التاريخ العثماني الحديث عن مجموعة من التواريخ المرتبطة بالعلاقة السببية للحرب العالمية الأولى، لم تسعفني ذاكرتي في عامين من الأعوام الخمسة، وعندما نظرتي الرجل نظرة سخرية تخرج من أعين العلماء بادرته على الفور بأني استغرقت لأنه لم يضع عام 1890 ضمن هذه السنوات المسببة للحرب العالمية الأولى،

(1) كتبت هذا المقال والذي يليه في 21 سبتمبر 2012 لأقدم نموذجاً للقارئ عن مفهوم رجل الدولة الحقيقي، فهو الرجل الذي يستطيع أن يبنى الدولة القومية في ظروف سياسية صعبة للغاية، وكيف أنه استطاع أن يحول السخط الداخلي إلى دعم له ولأفكاره القومية، والحقيقة أن هذا الرجل العبقري يمثل في التقدير نموذجاً لما يجب أن يكون عليه رجل الدولة، والهدف الحقيقي هو أن نقدم للقارئ تجربة تاريخية مهمة ممثلة في سياسي عظيم قاد الشعب الألماني نحو التوحيد والرفعة.

فترجع الرجل وأخذ يفكر وأدركت عندهذا الحد أنني أمام فرصتي الأخيرة، فقلت له: «كيف ننسى عام إقالة بسمارك، والذي كان من الأسباب المؤدية للحرب العالمية الأولى؟». فأغرق الأساتذة الأربعة الآخرون في اللجنة في الضحك، فإذا بالرجل رحمه الله يبدأ التركيز بقوة وتتابه نوبة من التواضع الذي لم يكن من سماته، فبدأنا حوارًا تاريخيًا لمدة ساعة ونصف الساعة كانتنا من أمتع ساعات عمري، وكلما قاطعه أحد من الأساتذة زجره بشدته المعروفة عنه، ثم انتهت من الامتحان بعد أربع ساعات ونصف من دخولي له، وكلما تذكرت الواقعة ترحمت على الدكتور «ساندرز» وبقيت لي سيرة بسمارك نتعلم منها السياسة.

حقيقة الأمر أن «أوتوفون بسمارك» موحد ألمانيا كان من أبرع الساسة على الإطلاق، فإنجازاته وقدراته على دمج السياسة الخارجية بالداخلية، والقدرة على المناورة والكر والفر السياسي يجعل لفظ «الداهية الألماني» حقًا مكتسبًا له، والرجل ينتسب لمملكة بروسيا وكانت ولاءاته للملكها منذ اليوم الأول، فهو لم يكن ثوريًا بل إنه كان رافضًا لفكرة الثورة في المقاطعات الألمانية لأن هدفه كان توحيدها قبل النظر لنظامها السياسي، وكان يرى أن هذه المقاطعات والإمارات الألمانية في حالة ضعف وتفكك ومفتوحة أمام التدخلات الخارجية من فرنسا ودولة النمسا، وبالتالي فإن الوحدة الألمانية هي السبيل الوحيد أمام فرصة الشعوب الناطقة بالألمانية لكي يكون لها دورها في صناعة المستقبل.

بدأ بسمارك حياته كرجل قانون في المحاكم البروسية، ولكنه سرعان ما استقال وبدأ يباشر أملاك والده ولم يكن الرجل يخفي مشاعره الرافضة للفكر

الليبرالي، حتى إنه عارض نتائج مؤتمر فرانكفورت الشهير عام 1849 والذي كان أول من اقترح دستوراً موحدًا لألمانيا الموحدة، ثم أصبح ضمن قلة قليلة معارضة عندما انتُخب عضوًا في البرلمان، وقد بدأت حركته السياسية تتوسع بعد أن عين ملك بروسيا أحد أصدقائه وهو الجنرال «فون رoon» وزيراً للدفاع وأسند إليه مسئولية تطوير الجيش البروسي، وهو أمر حاربه القوى الليبرالية بشدة خشية استخدامه لضرب القوى الليبرالية في المقاطعات الألمانية، وقد فتحت هذه الصداقة المجال أمام بسمارك ليقرب من الملك فتم تعيينه سفيراً في موسكو ثم باريس، إلى أن تم استدعاؤه على وجه السرعة عام 1862 للمساندة في منع الملك البروسي من التنازل عن العرش أمام ضغوط التيار الليبرالي في البلاد، وقد لعب بسمارك دوراً مهماً في إبقاء الملك في مكانه فتم تعيينه في اليوم التالي رئيساً لمجلس الوزراء البروسي.

منذ أن تولى الرجل مقاليد الأمور بدأ بسمارك في امتلاك خيوط اللعبة السياسية، فكانت خطته واضحة لا مجال للبس فيها، فتطوير الجيش كان أولوية لأنه كان على يقين بأن الوحدة الألمانية ستطلب مواجهات عسكرية مع القوى الخارجية لاسيما دولة النمسا، والتي كانت تشارك سياسياً في البرلمان الألماني وتبسط نفوذها على مقاطعات ألمانية بعينها، كما أن فرنسا لم تكن لتسمح بظهور مارد ألماني يخل بمعادلة توازن القوى في القارة الأوروبية، ومع ذلك فإن التيار الليبرالي ظل ينظر للرجل على اعتباره عدوه الأول وحاربه بكل قوة ورفض تمرير أي مشاريع قوانين تسمح له بالتوسع في الإنفاق العسكري والإصلاحات الإدارية في البلاد، فنظر بسمارك للأمر على اعتباره جزءاً لا يتجزأ من حقوق الملك البروسي وأخذ على عاتقه

مسئولية التمويل المفتوح دون غطاء من البرلمان، وهو ما وسع المسافة بينه وبين الشعب البروسي إلى أن أصبح الرجل مكروهاً في أغلبية الأوساط.

مع تكالب أغلبية الظروف ضد بسمارك فإن خططه استمرت ولم تتغير، وقد عكستها خطبته الشهيرة المعروفة بخطبة «الدم والحديد» والتي تعد من أهم الخطب السياسية في التاريخ الحديث، ففيها أعلن بسمارك سياسته وهي أن ألمانيا لن تقوى من خلال حرية الخطابة ولكن من خلال سياسة تعتمد على «الدم والحديد»، أي أن ألمانيا تحتاج لتطوير وتنمية وحروب لكي تقوى وتأخذ مكانتها في القارة الأوروبية.

وعلى الفور بدأت حركة التطوير تأخذ مجراها خاصة في الجيش، وتوازي معها حركة أخرى لا تقل أهمية دعمت من فرص التوحد الألماني من خلال تفعيل «الاتحاد الجمركي» الذي سبق لبروسيا إنشاؤه لتوحيد التعريفات الجمركية مع عدد من المقاطعات الألمانية فيما عرف بالـ Zollverein، وقد ركز بسمارك على عملية التكامل الاقتصادي وجعلها تأخذ مجراها الطبيعي استعداداً للاندماج السياسي فيما بعد وهو ما يعيد للمذاكرة على الفور نموذج الاتحاد الأوروبي، أما الثورة الإدارية التي أدارها بسمارك وهو رئيس للوزراء فكانت خطوة مهمة للغاية لتكون أساساً للتوحد الإداري لألمانيا، أما سياساته الاقتصادية فقد سمحت لبروسيا بأن تقود الصناعة والتجارة في الدويلات والمقاطعات الألمانية، وأصبحت مسألة توحيد المقاطعات الألمانية مسألة حنكة وسياسة وتوقيت لم يتأخر بسمارك فيها كثيراً، فكانت تحركاته التالية تمثل مدرسة في فن الدبلوماسية والسياسة، فاستطاع الرجل في أقل من عقدين من الزمان تحقيق حلم داعب الشعوب الألمانية لقراءة أربعة عشر قرناً من الزمان كما سنرى.

بسمارك والسياسة الدولية

تابعنا من قبل وصول بسمارك للقيادة في دولة بروسيا وكيف بدأ ينظر لنفسه على أنه موحد المقاطعات الألمانية وسط مصاعب مرتبطة برفض الملك البروسي أن يقبل تاجًا يمنحه له الشعب اعتقادًا منه بأن الملك يهبه المولى عز وجل، إضافة إلى تيار ليبرالي يكره بسمارك؛ لأنه يراه ضد الفكر الحر ويسعى لتقوية السلطة الأوتوقراطية للملك بروسيا على حسابهم، ومع ذلك فقد تجاهل الرجل كل هذه المعوقات وأخذ يستجمع قواه في الاتجاهات كافة لتحقيق هدفه المنشود وهو تحرير المقاطعات الألمانية من النفوذ الأجنبي تمهيدًا لتوحيدها في إطار سياسة «الدم والحديد» الشهيرة.

كانت الفلسفة الأساسية لبسمارك هي أن يجعل الضغوط الدولية هي العامل الرئيس في صهر الشعب الألماني سياسيًا، وفي سبيل ذلك كان التخلص من النفوذ النمساوي هو أهم ما شغل باله لأنهم كانوا يسيطرون على مقاعد عديدة في الكونفدرالية الألمانية، وبالتالي كان لابد من الدخول في حرب سريعة مع دولة النمسا لقطع نفوذها واستبدال نفوذ بروسيا به، فافتعل الرجل بحنكة سياسية بارعة حربًا من خلال السعي لانتزاع مقاطعتي «شلزويج وهولشتين» من الدانمارك، وعندما سعت النمسا لضمهما لها كما

كان متوقفاً أعلن بسمارك على الشعب الموقف وبدأ يستميل الرأي العام الداخلي، والذي بدأ يطالب بالحرب والاحتفاظ بالمقاطعتين، وبالفعل عندما أعلنت الحرب أجهزت قوات بروسيا على النمسا فيما عرف «بحرب الأسابيع السبعة» وأذاقهم بسمارك هزيمة قاسية ضمن من خلالها ضم المقاطعتين إليه، ولكن عبقريته السياسية جعلته لا يفرض شروطاً قاسية على النمسا؛ لأن الهدف من الحرب كان قطع نفوذها في دائرة نفوذه هو، وليس القضاء على النمسا أو إذلالها خاصة وأنه كان يسعى لجعلها حليفة عندما تحين لحظة الحرب مع فرنسا، فكان من شروط الصلح إلغاء «الكونفدرالية الألمانية» واستبدال تنظيم ألماني خالص بها خارج النفوذ النمساوي، ومن ثم فإن هذه الحرب القصيرة وتسويتها الرقيقة سمحت له بعودة التحالف مع النمسا في غضون سنوات قليلة للغاية.

أدى الانتصار البروسي على النمسا وقطع دابر النفوذ النمساوي من المقاطعات الألمانية نهائياً إلى جعل بسمارك البطل القومي في بروسيا وبدرجة أقل المقاطعات الألمانية، فهو الذي أعاد للروح الألمانية مجدها وبدأ يُنظر له بنظرة مختلفة تماماً، فأدرك التيار الليبرالي أن سياسة «الدم والحديد» سياسة صائبة للغاية وأن الانتصار ما كان ليتم لولا فكر بسمارك وإصلاحاته العسكرية، وهو ما لمس الرجل على وجه السرعة، ففتح باب حوار وتحالف مع التيار الليبرالي، والذي بدأ يقتنع بتوجهه فبدأ يدعم سياساته في البرلمان الجديد للألمان.

كان ختم الثقة الذي حازه هذا الرجل بداية عهد جديد سعى خلاله بسمارك لاكتساب ثقة المقاطعات الألمانية الجنوبية، والتي كانت ترفض الهيمنة

البروسية وتخشى الدخول في وحدة أساسها قوة بروسيا، وقد لجأ الرجل الحيلة بارعة للغاية حيث استطاع بدهائه أن يستدرج السفير الفرنسي في برلين ليقدّم مطالب بلاده بنفوذ في مقاطعات الجنوب واستحواذ بعضها مقابل تسهيلات لبروسيا في الشمال، وقد كانت هذه الخطوة كفيلة بأن ترمي الجنوب في أحضان بسمارك حماية لنفسها من الهيمنة الفرنسية، وهو ما استغله بحرفية دبلوماسيّة غير معتادة ليؤجج المشاعر ضد الفرنسيين ويبدأ مرحلة من الإعداد النفسي للحرب ضد فرنسا لتكون البؤرة التي تتكاتف حولها المقاطعات الألمانية بروح قومية جديدة، وبالفعل استطاع مرة أخرى أن يستدرج السفير الفرنسي في برلين لتقديم مطالب بلاده مكتوبة ولكنه حرفها وأمر بطبعها في الصحف الألمانية، وهو ما استنكرته فرنسا، والتي بدأت تشهد ميادينها ثورات عارمة ضد ألمانيا مطالبين الإمبراطور نابليون الثالث بإحراق برلين، وبالفعل اندلعت الحرب البروسية الفرنسية عام 1870 كما رسم لها بسمارك، ولكن الجيش الفرنسي لم يكن نذًا للآلة العسكرية الألمانية وعبقريّة «فون رoon» و«فون مولتك»، فكانت النتيجة هزيمة فرنسيّة مدوية أدت لأمر الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وإسقاط الجمهورية الفرنسيّة، وتم انتزاع إقليميّ «الألزاس واللورين» من فرنسا، واستكمالاً في المذلة تم إعلان الملك «فيلهلم» البروسي إمبراطوراً لألمانيا الموحدة في حفل تنصيب بقصر فرساي بفرنسا، وذلك بعد أن استطاع بسمارك أن يقنع مقاطعة «بافاريا» إحدى كبريات المقاطعات الألمانية بالانضمام للوحدة الألمانية مقابل وضعيّة خاصّة في الفيدرالية الجديدة، والتي بنيت على استقلال هذه الدويلات والمقاطعات مقابل الوحدة السياسيّة والنقديّة في أيدي برلين من خلال نظام برلمانيّ تمثيليّ وبما لا يخلّ بسلطات الإمبراطور على

مجريات الشؤون الخارجية والدفاع من خلال مستشارية الإمبراطورية الجديدة والتي قادها «بسمارك» بنفسه.

وهكذا استطاع الرجل أن يوحد ألمانيا ويجعل منها دولةً تمحورت حولها السياسة الدولية على مدار قرن من الزمان، ولكن عبقريته لم تنته عند حد الوحدة الألمانية فدوره في صيانة هذه الوحدة من خلال سياسة خارجية أقل ما توصف به هي العبقرية كانت محل تقدير الساسة الأوروبيين كافة، فلقد كان الرجل مدرّكاً تمام الإدراك المشاعر الفرنسية المناوئة لبلاده وأنها لن تدخر جهداً لمحاولة انتزاع كرامتها السياسية من ألمانيا ومعها إقليم الألزاس واللورين، وبالتالي عمد إلى اتباع سياسة توازن قوى تصاغ بميزان من الذهب، فوضع بسمارك قواعد أساسية للسياسة الخارجية لبلاده على رأسها مبدأ أنه في حالة ما إذا قامت الحرب في أوروبا، فإن ألمانيا يجب ألا تواجه بجهتين في آن واحد، بالتالي ففرنسا لا يُسمح لها بالتحالف مع روسيا تحت أي ظرف، كما أن ألمانيا يجب ألا تواجه تحالف ثلاث من الدول الكبرى الخمس في النظام الأوروبي، بالتالي فلا يجب السماح لفرنسا أن تحارب بلاده ومع حليفين أساسيين من الخمسة الكبار، وهو ما دفعه لمجموعة من السياسات التي حرمت فرنسا من تحالفاتها في حرب دبلوماسية شرسة استمرت قرابة عشرين عاماً، فاستالت ألمانيا روسيا من خلال تقديم الدعم المالي والمساعدة في عملية الإصلاح والتحديث وهو ما ضمن علاقة قوية بين الدولتين، كما أنه فتح قنوات اتصال قوية مع بريطانيا ضمن خلالها بقاء لندن بعيداً عن الأحضان السياسية لباريس.

وقد استمر بسمارك في سياساته المحسوبة بدقة وفتح المجال لبلاده لأن

يكون لها مستعمراتها الخارجية من خلال استضافة مؤتمر برلين الشهير عام 1888 والذي تم بمقتضاه تقسيم القارة الإفريقية كمستعمرات على الدول الأوروبية، فاتحاً بذلك الباب أمام حصول بلاده على نصيبها من المستعمرات الخارجية لدعم الحركة الصناعية والتجارية في الدولة الألمانية الصاعدة، وقد استمرت جهود هذا السيامي بكل قوة حتى بدأت الخلافات تدب بينه وبين الإمبراطور الألماني، والتي انتهت بعزله عن منصبه في عام 1890، وهو تاريخ حاسم بدأ معه في تقديري العد التنازلي للحرب العالمية الأولى؛ لأن السياسة الذين خلفوا بسمارك لم يكن لهم حنكته فسمحوا لروسيا بالخروج من دائرة النفوذ الألماني والارتقاء في الأحضان الفرنسية، كما دخلت ألمانيا في سباق تسلح بحري غير مبرر مع بريطانيا أدى إلى تدهور العلاقات بينهما وهو ما شجع على اندلاع الحرب.

وفي التقدير أن نموذج بسمارك يعد من النماذج الفريدة للسياسة في القرن التاسع عشر، كما أنه يمثل في تقديري نموذجاً فريداً في قائمة السياسة الدوليين الذي جمع الحسنتين السياسيتين: الأولى ممثلة في القدرة على بناء الدولة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، والثانية هي القدرة على إدارة سياسة خارجية تراعي أهدافه الداخلية، فبسمارك لم يسمح لنفسه بأن يدخل التاريخ كشخصية قامت ببناء الدولة من ناحية لتقوم بتدميرها بسياساتها المتهورة من ناحية أخرى.

دويلة إسبرطة العجيبة⁽¹⁾

تعد دولة إسبرطة Sparta في اليونان القديم أحد النماذج الفريدة للمجتمعات الإنسانية لأسباب تتعلق بأنها طها الشاذة عن المجتمعات البشرية عبر التاريخ، وهذه الدويلة التي كانت بؤرة القوة في العالم اليوناني القديم ستظل رمزاً للعسكرة المجتمعات إما لأسباب عقائدية وإما لأسباب متعلقة بأنماط اجتماعية وثقافية مختلفة.

لقد كان اليونان القديم ينقسم إلى دويلات City States لأنها كانت دولا صغيرة نسبياً في الحجم وتعداد السكان ولكنها كانت أكبر من المدن، وقد تميز الكيان الإسبرطي في هذا الإطار عن أغلبية الدويلات الأخرى بأنه كان مجتمعاً يتمحور حول الجيش الذي كان مقصوراً على طبقة الذكور من مواطني إسبرطة دون غيرهم، وكانت هذه الفئة العسكرية هي الأساس الذي دار حوله هذا المجتمع، بينما كانت الطاقات الإنتاجية فيه تعتمد على السخرة

(1) عزيزي القارئ، أنا أثق في قدرتك على فهم رسالة هذا المقال دونما حاجة لأن أوضحها بما هو أكثر من ذلك، ولكن عليك أن تنظر إلى الدولة «المتعسكرة» والتي ترى في القوة أمنها، وفي السلاح أمانها، بينما مثال إسبرطة يعكس أن مالها وسلاحها لم يغن عنها كثيراً، بل إن غريمتها أثينا ظلت ككيان وقوة لا يُستهان بها على الرغم من أنها هُزمت عسكرياً، فقوة الدولة ليست في ترساناتها ولكن في قدراتها على التجانس مع جيرانها.

Helots والتي كُلفت بزراعة الأرض وكافة الأعمال الدونية الأخرى، بينما اقتصر دور طبقة المواطنين الأحرار على بعض الأعمال الرفيعة.

ولكن تميز إسبرطة عبر التاريخ جاء لعدد من الأسباب الأخرى يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً، أن نشأة الجيش الإمبرطي كانت مختلفة إلى أكبر الحدود، فالتكوين والتدريب كانا يعتمدان على المواطن القوي منذ طفولته، فلم يكن هناك مكان للمضعفاء أو ذوي الاحتياجات الخاصة، فهؤلاء التعساء من الأطفال كانوا يتعرضون للوَأد من قبل ذويهم ليفسحوا المجال للأصحاء من الأطفال الذكور لمدارس الجيش، والتي تقوم بتنشئتهم تنشئة عسكرية صرفة يتم خلالها عزلهم لسنوات عن المجتمع ثم يعودون إليه مرة أخرى بعد اكتمال تدريبهم واستعدادهم الكامل للحرب، وكتيجة طبيعية ساد الشذوذ الفكري والاجتماعي بل والجنسي بين هذه الفئة بسبب الانعزالية وشظف الحياة والنمط غير الاجتماعي أو حتى الإنساني للتطور، ولكن كل هذه الظواهر قوت شوكة الجيش فكان جيشاً على أعلى مستوى مقارنة بكل الدويلات اليونانية.

ثانياً، أن الجيش الإمبرطي كان نواة أي تحرك يوناني جماعي، فكانت إسبرطة دائماً ما تقود الجيوش اليونانية الجماعية بفضل تفوقها العسكري بسبب التطوير التكتيكي المستمر لتشكيلاتها العسكرية، فهم أول من طور في تشكيلات الفالانكس Phalanx الشهيرة (مربع أو مستطيل المشاة) والتي سمحت بالتكتل وكسر خطوط الجيوش المعادية، إضافة إلى التفوق

النوعي للجيش الإسبرطية مقارنة بغيرها بسبب التدريب العالي والقدرة على التحمل. وتشير رائعة الكاتب اليوناني الشهير ثيوسيديديس «تاريخ الحروب البيلوبونيسية History of The Peloponnesian War» - والتي تعد المرجع الأساسي لهذه الحرب الضروس التي دارت بين اليونان وإسبرطة وحلفائهما خلال القرن الخامس قبل الميلاد - إلى أهمية دور المشاة مقارنة بالفرع البحرية الأخرى، إذ إن البحرية اليونانية رغم تفوقها لم تستطع حسم الحرب لصالحها بسبب قوة المشاة الإسبرطية وتحالفاتها.

ولكن أبرز البطولات العسكرية لإسبرطة جاءت خلال الحرب الفارسية - اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد عندما استطاع ملك إسبرطة «ليونيدس» على رأس قوة من ثلاثمائة إسبرطي بدعم من بعض وحدات يونانية أخرى الصمود في ممر «ثيرموبولي» وتعطيل زحف جيوش الملك الفارسي «زيريكسيس» لأيام طويلة، وهلك ليونيدس ومن معه ولكن ليس قبل أن يمنحوا باقي الدويلات اليونانية الفرصة للتكتل لهزيمة الغزو الفارسي فيما بعد.

ثالثاً: تشير المصادر التاريخية المختلفة إلى أن النظام الدستوري لإسبرطة كان غريباً هو الآخر، فهذه الدولة كان يحكمها ملكان منتخبان من المواطنين الأحرار، وكان دورهما في البداية يتضمن بُعداً روحياً مرتبطاً بالآلهة، إضافة إلى مهامهما التقليدية في إدارة الدولة والجندية وتوزيع القيم والأموال؛ وكان المواطنون ينتخبون أيضاً مجلساً قوياً من المواطنين الإسبرطيين الأحرار وكان له دور الرقابة والتشريع ثم تحول إلى دور صانع السياسة مع مرور الوقت، ولقد استمر النظام السياسي الإسبرطي صامداً لقرون طويلة ولكن تفوقها العسكري ضعف مع مرور الوقت.

رابعا، نظراً للطريقة غير الطبيعية التي بُني عليها المجتمع الإسبرطي، فإن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة لم يكن من الممكن أن يستمر بطبيعة الحال، ففكرة النقاء الوطني والعرقى وتشدد المجتمع الإسبرطي في المحافظة على مفهوم السمو الذاتي أضعف هذه الطبقة بطبيعة الحال مع مرور الوقت لأنها لم تقبل الدم الجديد، كذلك فإن فكرة الاعتماد على طبقة العبيد أو السخرة والخوف المستمر من ثوراتهم دفع المواطنين لاستخدام العنف والقتل الانتقائي كنوع من الردع لهم، ومع ذلك لم يخل الأمر من ثورات مستمرة للعبيد أضعفت الأمن الداخلي لهذا الكيان.

من ناحية أخرى، أدت ظاهرة عسكرة الدولة لظهور ضغوط على الهيكل الاجتماعي بها، فكان من الطبيعي أن تتأثر الطبقات الاجتماعية الرئيسة الثلاث المكونة من المواطنين الأحرار وطبقة أنصاف المواطنين الذين تميزوا في التجارة والأعمال الأخرى، وطبقة العبيد، فكان من الطبيعي أن تضعف الهياكل الاجتماعية للدولة الإسبرطية مع مرور الوقت لاسيما مع ضعف طبقة المواطنين واستمرار الضغوط والتوترات القائمة بين الطبقات، بالتالي كان متوقفاً أن تضعف القوة الكلية لإسبرطة مع الزمن لأن النظام الاقتصادي والاجتماعي كان غير قادر على التحمل الممتد.

خامساً، من الملاحظ أن دولة إسبرطة لم تترك لنا رصيذاً ثقافياً مقارنة بقوتها العسكرية المتميزة، وذلك على عكس عدوتها اللدود دويلة أثينا، والتي تمثل البنية الأساسية للثقافة الغربية، وهو أمر يجب ألا يكون محط استغراب لأن الثقافة والرقي الحضاري لا يبنيان على قوة السلاح، بل على قوة العقل

وخصوبة أفكاره وسلامة المجتمع، فالقتال خارج الأراضي في وقت الحرب والتفرغ لطاردة طبقة العبيد لكبتها في وقت السلم، وعسكرة المجتمع كله والضيوط عبر الطبقة، كلها عوامل لا تترك مجالاً لأساس فكري صلب باستثناء بعض المفكرين وقليل من الفلاسفة وكثير من السفسطائيين.

في التقدير أن كل هذه العوامل جعلت من إسبرطة إنذار خطر للإنسانية لما مثلته من خطورة اتحاد فكري العسكرة والعنصرية داخل أي مجتمع، فضلاً عن استعدادها للمجتمعات التي حولها؛ فهذه العناصر مجتمعة كفيلة بالتدمير التدريجي لأي مجتمع؛ إذ لا يمكن للمجتمعات الاستمرار وهي في حالة عدم وئام مع جيرانها وداخل مجتمعاتها، فمثل هذه المجتمعات أو الدول المتعسكرة، والتي ترصع نفسها بخرافات السمو العرقي أو الديني مثل إسبرطة حتماً في خلاف مع التاريخ وصدام مع الواقع، ومثواها كتب التاريخ بجوار دولة إسبرطة لتتعلم منها الشعوب الأخرى كيف لا تصبح مثلها.

دروس من أخطاء الديمقراطية⁽¹⁾

هناك فكر شائع أعتقد أنه مغلوط وهو أن الديمقراطيات الحديثة قادرة على حماية نفسها داخليًا بشكل مطرد بلا أي عوائق، وأن الديمقراطية لا يحميها إلا مزيد من الديمقراطية، وقد يكون لهذا الفكر ما يبرره، ولكن هناك من الأمثلة التاريخية التي تشير إلى أن هذا ليس صحيحًا دائمًا بضرورة الحال، فالواضح أن هناك ممارسات غير ديمقراطية في الدول الديمقراطية الحديثة.

واعتقادي أن «الجريماندرية» *Gerrymandering* تمثل في حقيقة الأمر خطيئة كبرى في الممارسة الديمقراطية، وهذا ليس مفهومًا ابتدعته ولكنه مفهوم شائع لدى الأوساط السياسية باعتباره يمثل ممارسة غير ديمقراطية

(1) كمصري تفاعلت مع بني بلدي وبدأت أشعر بخطورة الأوضاع في مصر وتوجهنا نحو ديكتاتورية على أساس ديني، وقد كتبت المقال الأول وأنا في حسرة من أمري، فبدأت أشعر أننا نتجه إلى ديكتاتورية جديدة بشكل جديد، وهي في قالبها لا تختلف كثيرًا عن التجربة الفاشية والنازية في أوروبا في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد بدأت أشعر بالخطر وعندما أرسلت المقال التالي بعنوان «الواقع السياسي لإيطاليا بين الحريين» كان ذلك في يوم 29 نوفمبر 2012، وقد تلقيت اتصالًا هاتفياً من الأستاذ علي إبراهيم ناقد رئيس تحرير الشرق الأوسط يبلغني فيه بأن الرئيس المصري حصن نفسه واللجنة الدستورية من خلال إعلانه الدستوري، مشيرًا إلى أن المقال قد يفسر على أنه إسقاط مباشر على الأوضاع في مصر، فأذكر أنني قلت له إن أحدًا يجب ألا يخشى التاريخ، وإن تجربة الفاشية والنازية بدأت من خلال سلم الديمقراطية وإن التحذير واجب، وهكذا استقر الرأي على نشر المقالة ثاني يوم في 30 نوفمبر 2012.

تحدث بين الحين والآخر في الدول الديمقراطية وكذلك في بعض الدول التي لا تزال حديثة العهد بالديمقراطية أو التي كانت تحكم من خلال الحزب الواحد، وينسب مفهوم «الجيرياندرية» إلى محافظ ولاية ماساتشوستس الأمريكية عام 1812 واسمه «الدريغ جيري» الذي أراد أن يجد وسيلة يضمن من خلالها فوز حزبه في انتخابات ولايته، فما كان منه إلا أن عدل الحدود الداخلية للدوائر الانتخابية بما يسمح له بتجميع أغلبية الأصوات المعارضة لحزبه في دائرة انتخابية واحدة بما يوفر لحزبه فرصة تنافسية قوية في الدوائر الأخرى، وكثيراً ما كانت الانتخابات تنتج عن فوز الأقليات بسبب ما هو معروف بظاهرة «الجيرياندرية» وهي في حقيقة الأمر لم تكن بدعة من زعيم لدولة شيوعية أو أحد النظم الشمولية المتخفية في زي الديمقراطية، ولكنها كانت وسيلة للتغلب على أساس هام من أسس الديمقراطية وهو الفرص المتساوية للمرشحين، بما يمثل خطأ في الممارسة الديمقراطية وسبيل الحرية بكل المعايير لأنه يؤثر على المسيرة الانتخابية في هذه المجتمعات.

ولكن أخطر الأمراض التي تصيب الديمقراطية هي حالة الإرهاق وعدم الثقة في النظام السياسي، والتي غالباً ما تحدث عندما تأتي قوى داخلية تخلخل ثقة المواطن في الديمقراطية وتستغل ضعف الوطن وظروفه الصعبة لتبشر بدعائم نظام سلطوي أو شمولي، ولعل أخطر الأمثلة في تقديري وأبرزها في مطلع القرن العشرين كانت إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى، فلقد خرجت إيطاليا من الحرب وهي مع الحلفاء، ولكن عند تقسيم المغنم في اتفاقية فرساي 1919 لم يكن نصيب إيطاليا يذكر أو يتوازي مع 600 ألف قتيل دفعتهم ثمناً لمساعدة الحلفاء في جهودهم الحربية، ولكن إيطاليا

كانت ضعيفة للغاية ولم تكن قيمتها السياسية على المستوى الأوروبي تسمح لها بأن تطالب بأكثر مما أعطاه الحلفاء.

ورغم أن الحكومات الإيطالية المتتالية لم تكن ديمقراطية بالمفهوم الكامل في العصر الحديث، فإنها كانت أقرب ما تكون لها، فقد كانت هناك ثلاث قوى متصارعة في الحلبة السياسية الإيطالية في عشرينيات القرن الماضي؛ الأولى تمثلت في الحزب الكاثوليكي الشعبي وهو تيار ليبرالي له خلفية قوية في الرأسمالية الإيطالية، وعلى النقيض منه كان الحزب الشيوعي الإيطالي، وقد كانت الشيوعية في ذلك الوقت مع بداية ظهورها ينظر إليها على اعتبارها أداة لمكافحة الرأسمالية بكل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بها، فكانت الشيوعية هي أقرب ما تكون «للموضوعة السياسية»، فتشير بعض التقديرات إلى أن ثلث القوة الناجبة في إيطاليا كانت تنتمي لهذا التيار سواء بالفعل أو بالتعاطف أو بالرفض للأحزاب والأفكار التقليدية. ويكتمل الثلاث السياسي الإيطالي من خلال الملك فيكتور إيمانويل الثالث، والذي يمثل الضعف السياسي الحقيقي، ومعه مجموعة من الساسة الذين كان يعينهم في رئاسة الوزراء.

لقد كان من الممكن أن تستكمل إيطاليا التجربة الديمقراطية شأنها في ذلك شأن دول أوروية كثيرة، ولكن حقيقة الأمر أنها انحرفت انحرافاً شديداً خارج هذا المسار، فلقد بدأت الظروف الاقتصادية تحدث تأكلاً في قواعد الديمقراطية وفرص اكتمالها، وسرعان ما بدأ الاقتصاد الإيطالي يعاني البطالة وعجزاً مزمناً في الموازنة وانهياراً تدريجياً في ميزان المدفوعات وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن الظروف السياسية مواتية، فلقد كانت أوروبا تسعى للخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة الناجمة

عن الحرب العالمية الأولى، فلم يكن هناك من يدعم الاقتصاد الإيطالي خاصة بعدما عمت حالة الفوضى وضعفت الدولة واستشرت المشاكل الاجتماعية المرتبطة بذلك.

وفي هذه الظروف ظهر أحد الشباب الإيطالي ويسمى «بنيتو موسوليني» يدعو للفاشية كوسيلة لتحقيق الأحلام الإيطالية، ورغم أن الفاشية لم يكن لها فكر منسق وقت ظهورها، فإنها كانت تداعب طموحات البسطاء من الشعب، خاصة أنها تدعو إلى إيطاليا القوية التي تمثل امتداداً للإمبراطورية الرومانية، فضلاً عن المطالبة بتوجيه كل القوة للدولة ولا شيء يعلو فوقها، وبالتالي بدأ هذا التيار يعمل على جذب الدعم الشعبي المحدود، وذلك رغم أن هذا التيار لم يكن يملك لا الفكر ولا الكوادر ليقود النهضة في إيطاليا، ولكن في اللعبة الديمقراطية هذه لا يهم ما دامت الأغلبية قد اقتنعت بذلك.

والثابت تاريخياً أن الشاب موسوليني كان طريداً من الحزب الشيوعي الإيطالي فحمل في طياته كراهية شديدة لهم، فكان ذلك سبباً مباشراً في بداية تحالف قوى بينه وبين الرأسمالية الإيطالية، فلقد أدى ضعف الحكومة وسعي العمال ونجاحهم في حالات كثيرة للسيطرة على المصانع تحت مسمى الحرية والديمقراطية - إلى أن تلجأ الطبقات الرأسمالية للتحالف مع الفاشيين بقيادة موسوليني لمواجهة تجر العمال وحماية أموالهم، وقد وفرت الحركة الفاشية هذا التحالف من خلال مجموعات من البلطجية المعروفين «بالفانلات السوداء» فقد كان موسوليني يملك القدرة على تحريك بضع عشرات الآلاف منهم بقرار منه، وقد اتخذ هذا القرار بجملته الشهيرة «نحور روما .. نحور روما»، بينما كان هو في ميلانو، فامتلات روما بجحافل البلطجية وقطاع الطرق

مرتدين فانلاتهم السوداء، مرددين شعارات قومية ووطنية تدعو لقوة إيطاليا
وللفاشية كنظام سياسي يقوي سلطة الدولة المركزية.

لقد كان رئيس الوزراء على أتم استعداد لإعلان الأحكام العرفية وتطهير
البلاد من حالة الفوضى التي اجتاحتها بنزول قوى البلطجة في الشوارع،
ولكن الملك فيكتور إيمانويل الثالث خشي تبعات ذلك وأثر حقن الدماء
ورفض إنزال الجيش، فما كان من رئيس الوزراء إلا أن استقال بعد الموقف
المتخاذل للملك، فلم يجد هذا الرجل الضعيف بُدًّا من تعيين قائد الفاشيين
موسوليني رئيسًا للوزراء علمًا بأن حزبه لم يملك إلا أقل من 10٪ من مقاعد
البرلمان، فلم يتأخر الرجل في بسط نفوذه، كما سنى، في مدة وجيزة للغاية،
ومما لا شك فيه أن الملك الإيطالي اقترف الفاحشة السياسية وهي تنصيب
الأقلية غير المؤمنة بالديمقراطية لقيادة الحركة السياسية في البلاد وهو
قادر على حماية الدولة في ذلك الوقت، وهكذا خرجت إيطاليا عن طريق
الديمقراطية نحو الفاشية بضعف من الملك، وجهل من الشعب، وجشع
من الطبقة الرأسمالية، وحمق الحركة الاشتراكية، وافتقار الأحزاب للرؤية
السياسية.

الواقع السياسي لإيطاليا ما بين الحربين

تناولنا في الموضوع السابق بعض الأخطاء في الممارسات الديمقراطية وعلى رأسها عدم استخدام الجيش لمنع انتشار بلطجية الفاشية في روما وتولية «بنيتو موسوليني» لرئاسة الوزراء، فضلاً عن كشف حقيقة الخطأ الشائع بأن الفاشيين كانت لهم الشعبية في الشارع الإيطالي، فحقيقة الأمر أن هذا الحزب لم يكن يملك سوى 35 مقعداً من أصل 356؛ أي أقل من عُشر البرلمان، وموسوليني لم يكن منتخباً كما أنه لم يكن قائداً شعبياً؛ ولذلك فإن حصوله على السلطات المطلقة التي كانت يرغب فيها كان أمراً شديداً الصعوبة.

بمجرد أن تولى موسوليني رئاسة الوزراء تعمد ألا يضم في وزارته الجديدة أكثر من أربعة وزراء من حزبه الفاشي على خلفية ضعف قوته البرلمانية، فعمد الرجل لضم حقيقتي وزارتي الخارجية والداخلية إليه شخصياً؛ حتى يمكن أن يسيطر على المجريات الأساسية في حكم البلاد ويضيف إلى سلطاته السياسية والأمنية تمهيداً لحسم ميزان القوة لصالحه، وبهذا بدأ الرجل حكمه بهدوء لكنه كان مضطراً للتخلص من كل القوى الأخرى التي لم تكن تؤيد حكمه الفاشي، فالرجل لم يأت بالديمقراطية ولم يأبه لتثبيت أركانها، فكان

عليه أن يمحو عددًا من القوى السياسية على رأسها الحزب الاشتراكي والحزب الشعبي ويضعف من دور الكنيسة الكاثوليكية التي كانت لديها مشاكل تقليدية مع الدولة الإيطالية لعقود طويلة بسبب رغبتها في السيطرة على النظم التعليمية في البلاد وحصول مدينة الفاتيكان على الوضعية القانونية المستقلة عن الدولة.

بدأ موسوليني رحلته نحو الديكتاتورية بمزيج من التريث والعنف المحسوب تحت شعار «كل شيء للدولة، ولا شيء ضد الدولة، ولا شيء خارج الدولة»، فبذلك مزج بين فكرة السلطة والدولة، واضعًا نفسه في معادلة الملك لويس الرابع عشر «أنا الدولة، والدولة أنا»، فكان هذا الخلط لدى الرأي العام وبعض الأحزاب هو ما بدأ يجلب عليه بعض الشرعية والدعم على ضوء الضعف العام الذي أصاب مؤسسات الدولة وحالة الاحتقان الاقتصادي التي كانت مهيمنة على الشارع، وقد بدأ موسوليني يطبق ما يمكن أن نسميه سياسة «الإحلال الوظيفي» أي عملية نشر كوادر حزبه في مؤسسات الدولة تدريجيًا؛ ليضمن بذلك السيطرة التدريجية على هذه المؤسسات، كما بدأ يلجأ لعملية القضاء على كل معارضة داخل هذه المؤسسات.

وفي تحرك سريع بدأ موسوليني يطلب من البرلمان منحه سلطات كاملة ومطلقة أو ما هو معروف بسلطات الطوارئ لإدارة البلاد لمدة عام كامل؛ حتى يمكن له أن يتغلب على المشاكل الأساسية التي تواجه المواطن من الفقر والفوضى والبطالة... إلخ. وقد وافق البرلمان على هذا المطلب بأغلبية 275 مقابل 90، ويظل هذا القرار موضع تساؤل لدى كثير من المؤرخين والسياسيين؛ فلقد تنازل البرلمان عن سلطاته طواعية لصالح موسوليني،

تمامًا مثلما كان ينوي السينيت أن يمنح يوليوس قيصر السلطات المطلقة في البلاد قبلها بقرابة عشرين قرنًا من الزمان، وبقي سؤال كيفية موافقة البرلمان على تسليم سلطاته بالكامل إلى رئيس وزراء غير منتخب أتت به مجموعة من البلطجية إلى الحكم؟ ويشير كثير من المصادر التاريخية إلى أن موسوليني أجبر البرلمان على الخضوع لإرادته تحت تهديد حل البرلمان وعقد انتخابات برلمانية جديدة بإشراف من الحزب الفاشي، بينما يرى آخرون أن كثيرًا من البرلمانيين كانوا يخشون الرجل وحزبه العنيف، بينما يرى فريق ثالث أن البرلمانيين كانوا مدركين إفلاسهم السياسي وعدم قدرتهم على مواجهة المشاكل القائمة في البلاد معتمدين على أن تولي موسوليني كل السلطات من شأنه إغراقه سياسيًا.

وعلى الفور استخدم الرجل سلطاته لتضييق الخناق على المعارضة الخاصة به والسيطرة على الساحة السياسية، فبدأ يُدخل سلسلة من الإجراءات التي كان من شأنها تقييد الحريات العامة والتضييق على الصحافة والفكر في البلاد، وفرض الرقابة على الكتابة والكُتّاب تحت مسمى حماية الدولة ومنشأتها من الفوضويين، ثم وجه همه للقضاء على الاشتراكيين في البلاد، واستخدم الرجل بلطجية الحزب الفاشي في البلاد، وتجلت الإجراءات التضييقية من خلال الانتخابات البرلمانية التي تلت هذه الخطوات، والتي خرجت بأغلبية فاشية تحت وطأة الإجراءات العنيفة وحصاره للمعارضة، خاصة حادثة مقتل «ماتسوتي» أحد المفكرين الإيطاليين على أيدي القمصان السوداء، والتي فجرت موجات من الغضب ضد النظام السياسي لكنه امتصها بمحاكمة صورية للقتلة وصدور حكم مخفف عليهم أعقبه عفو من موسوليني، ثم حدث ما كان متوقعًا عندما أصدر الرجل قرارًا بحظر

الأحزاب والتجمعات السياسية في البلاد باستثناء الفاشية، فدخلت إيطاليا في مرحلة النظام الشمولي المبني على الحزب الواحد، فحتى البرلمان كان يخضع لسيطرته الكاملة فلا يجوز طرح الاستجواب للحكومة إلا بعد موافقة السلطة التنفيذية في البلاد، وكان شعار الجديد الذي طرحه الحزب الفاشي هو «آمن، أطمع، حارب».

حقيقة الأمر أن هذا النظام الشمولي الجديد ما كان يمكن أن يحيا لو أنه لم يسع لتحسين الأحوال المعيشية للشعب الإيطالي خاصة في منتصف العشرينيات، فساد الهدوء البلاد لأول مرة منذ فترة طويلة بعد أن تم القضاء على الفوضى العارمة التي كانت تهدد مؤسسات الدولة والأمن العام، كما بدأت الدولة تنظم التعليم وتفرض النظافة والانضباط للشارع الإيطالي، وقد حارب موسوليكاني من خلال التوصل لاتفاقية «لاتيران» الشهيرة والتي نظمت العلاقة بين الفاتيكان والدولة الإيطالية بمنح البابا السيادة الكاملة على هذه الدولة، وقد تنازل الرجل لصالح الكنيسة في هذا الاتفاق خاصة في مجال التعليم الديني ودور الكنيسة في هذا المجال، وذلك رغم أنه كان ناقدًا شديدًا للدين بصفة عامة والكنيسة الكاثوليكية بصفة خاصة لأسباب مفهومة.

فإذا كان الرجل قد سيطر على الأوضاع الداخلية إلا أنه لم يستطع السيطرة على الأوضاع الخارجية، فسرعان ما ضرب الركود العالمي إيطاليا بكل قوة، فبدأت كل جهوده نحو تحسين الاقتصاد وجذب الدعم الشعبي تنهار تدريجيًا، وقد راهن موسوليني في سياسته الخارجية على ألمانيا النازية فيما بعد لدعّمه سياسيًا، فتحالف معها وكانت النتيجة محتومة وهي هزيمة إيطاليا عسكريًا على أيدي الحلفاء واحتلالها، فخسرت البلاد كل شيء بنته على مدى عقدين من الزمان، ولم تستعد ديمقراطيتها إلا على أيدي قوات الاحتلال.

الباب الثاني

مقالات من التاريخ والتراث الإسلاميين

نحن جميعًا ندفع ثمنًا باهظًا
من أجل تطلعنا لمفهوم الجنة
فالروح التي تمتلك الرؤية
هي الحلم الذي يمتلك الهدف

«استمسك بشعلتك» 1987

ابن الوليد المستثنى من الذاكرة⁽¹⁾

لم تحظ شخصية عسكرية إسلامية وعربية بالاحترام والتقدير مثل خالد ابن الوليد، ليس فقط لأنه كان قائدًا عسكريًا فذًا وشخصية قوية وخلافية في آن واحد، بل لأنه القائد الوحيد الذي حسم المولى عز وجل أمره فلقبه رسول الله عليه الصلاة والسلام بلقب «سيف الله المسلول»، فيذكر في كتب التاريخ أن خالدًا سأل صديقًا له وهو على فراش الموت عن سبب عدم نبيله الشهادة في معاركه، والتي تمنّاها، فقال له الصديق: إن هذا غير ممكن لأنه لُقّب بسيف الله الذي لا يُسمح لعدو بكسره.

(1) كتبت هذا المقال عندما عدت لقراءة كتاب «الاستراتيجية» للكاتب الإنجليزي «ليدل هارت» للمرة الخامسة لأنه رمز من رموز علم الاستراتيجية العسكرية، وقد بلغ استيائي قمته عندما وجدت خالد بن الوليد غائبًا عن قائمة عظماء الجنرالات والقادة في التاريخ، فهذا القائد العسكري الذي كسر القوتين العظميين في عصره يخفى تمامًا من سجلات الفكر العسكري الغربي، حتى كتابنا تناولوه بنوع من الاحترام دون الإغصاف في نبوغه العسكري وتكتيكاته الحربية العظيمة، فلم نسع لوضعه في مصاف القادة العسكريين ولم تساعد على تسويقه لدى صنّاع الفكر العسكري الحديث على مستوى العالم، وهذا يعكس تراخيًا كبيرًا من جانبنا في مجالات شتى من تاريخنا وثقافتنا الإسلامية، فحتى النموذج العسكري الفذ لا نستطيع أن نعطيه حقه!

ومع ذلك فإن كتب العلوم الاستراتيجية الغربية تعمدت إغفال ذكر سيف الله، فيظل البطل عالقاً في أذهاننا كعرب منسياً في كتب التاريخ الغربي باستثناء قلة قليلة تشير له في سطور أقل، وتظل ظاهرة النسيان الانتقائي Selective Amnesia عند التعرض لابن الوليد غير مبررة، فالرجل بلا شك يعد من أفضل القادة العسكريين عبر التاريخ لأسباب موضوعية نسوق منها ما يلي:

أولاً، إن إنجازاته العسكرية كقائد للجيش الإسلامية الوليدة كان لها أخطر الأبعاد السياسية والعسكرية على المستوى الدولي، فغير أبو سليمان بجيوشه نمط العلاقات الدولية السائد، ووضع الدولة الإسلامية كلاعب حاسم وبارز في العلاقات الدولية وذلك من خلال إخضاع شبه الجزيرة العربية للسلطة الإسلامية في المدينة في حروب الردة، وعلى الرغم من أنه لم يكن وحده الذي يحارب على هذه الجبهة، فإنه كان بلا شك العنصر الحاسم في ضرب بثور الردة من أمثال مانعي الزكاة ومسيلمة الكذاب وغيرهما، ولولاه لأخذ التاريخ الإسلامي منعطفاً آخر. وتلا ذلك إنجاز جديد بتقويض أواصر إمبراطورية فارس في معارك متتالية منها «كاظمة» و«نهر الدم»، ثم دفع به أبو بكر لقيادة الجيش الإسلامية في الشام، ففعل ما لم يستطع القادة الآخرون من أمثال شرحبيل ابن حسنة وعمرو بن العاص وغيرهما، فهزم الدولة البيزنطية في عدد من المعارك أهمها «أجنادين» ثم «اليرموك»، ليأخذ حكم الشام من بيزنطة للأبد.

ثانياً، إن العبقرية العسكرية لابن الوليد لا خلاف عليها، فلو درست خططه العسكرية فسنجد ابتكاراته ومهاراته جليلة، فالرجل على سبيل

المثال كان ثاني قائد عسكري يطبق نظرية التطويق أو الالتفاف المزدوج في معركة «الولجة» ولم يسبقه فيها إلا هانيبال في معركة «كيناي» ضمن الحروب البونيقية الثانية Punic Wars، كذلك فإن فكره العسكري تجلى في معركة اليرموك، والتي يجب أن تكون محل دراسة في كل الكليات العسكرية لكيفية إدارة معركة بالندرة البشرية وبث اليأس في نفس الخصم وكسر ثقته في الانتصار ليحول ضعفه لقوة على مدار أربعة أيام مع عدو يفوق عدده قرابة خمسة أضعاف.

ثالثاً، إن عبقرية ابن الوليد لا تقتصر على البعد الاستراتيجي، بل إن أبعاده التكتيكية لا تقل عبقرية، فالرجل كان دقيقاً في أوامره للقيادات، علياً بشئون تعبئة الرجال وتحريكهم، كذلك فقد كان للرجل روح المغامرة المحسوبة والقدرة على تنظيم الإمدادات والصفوف، ولعل دوره في غزوة مؤتة يعكس ذلك، فالرجل استطاع بخداع تكتيكي دفع الاحتياطي للإمام وتحريك عناصر من الميمنة للميسرة والعكس ليوهم عدوه بوصول تعزيزات فينجو بالجيش الإسلامي الذي أتت القيادة إليه ولم يطلبها، وما يذكر له أيضاً أنه كان ضمن القواد العسكريين القلائل الذين لم يلقوا هزيمة عسكرية في حياتهم.

إن الثقل العسكري لهذه الشخصية لا يحتاج لتأكيد ولكن هناك تجاهلاً يصل لمرحلة الإجحاف لهذه الشخصية العسكرية الفذة في الغرب، فلو تأملنا على سبيل المثال كتاباً مثل «استراتيجية» للعلامة البريطاني «بيلامي ليدل هارت» والذي يعد من المراجع الأساسية للفكر العسكري الحديث، فلن نجد لخالد مكانته بين الإسكندر الأكبر وهانيبال وبيلساريوس البيزنطي وجانكيز خان وفريدريك الكبير ونابليون والتي صنعت سيرتهم مقومات

الفكر الاستراتيجي والعسكري العالمي، وهنا يثور السؤال عن المسئول عن هذا التجاهل؟ وتقديرى أن الإجابة تكمن فيما يلي:

أولاً: أن الغرب والمستشرقين تعاملوا مع التاريخ الإسلامي بنوع من الحذر الممزوج بالتحيز لدى الكثير، فهناك توجه للتعامل مع مسلمة عربية بنوع من الحيطة تحت حجة الدقة والموضوعية في البحث العلمي، وإذا ما أضفنا لهذا العامل الندرة النسبية لمصادر التاريخ العسكرية الغربية التي تتعامل مع الفتوحات الإسلامية، فسنجد ما قد يكشف أسباب هذا التقصير.

ثانياً: واتصلاً بما سبق، فإن جزءاً من المسئولية يقع علينا كعرب، فلو نظرنا للمكتبة العربية بعيداً عن المراجع التاريخية، فسنجد عشرات الكتب التي تناولت سيرة خالد بن الوليد التي نقلت عن المراجع السابقة، ولكننا لن نجد الكتب ذات التحليل العسكري الموثق والمدرّس بأحدث الوسائل العلمية، والمدعم بأبحاث ميدانية للمسيرة العسكرية لابن الوليد، ولعل الاستثناء من القاعدة هو كتاب بعنوان «خالد بن الوليد»، والأغرب أن كاتبه كان لواءً باكستانيًا متقاعدًا اسمه أغا إبراهيم أكرم، وتقديرى أنه أفضل بحث علمي موثق للمسيرة العسكرية للبطل العربي والإسلامي، وقد أعد الكاتب كتابه بدعم من المملكة العربية السعودية، والتي وفرت له الضيافة والتنقلات والإرشاد أثناء زيارته للمواقع التي دارت فيها المعارك في المملكة، بل والطرق التي سلكها. ومع الأسف فالكتاب نادر منذ ترجمته من الإنجليزية للعربية وطبعه في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مصر عام 1974 رغم تداوله في العديد من الأقطار العربية.

اعتقادي أنه آن الأوان لجهد علمي جديد لإعادة كتابة التراث العسكري العربي/ الإسلامي من خلال تكوين لجنة تضم مؤرخين عسكريين وعلماء التاريخ والآثار لمزيد من التدقيق والبحث والتوثيق والتمحيص بأحدث الوسائل لنؤصل ونوثق بالطرق العلمية الحديثة المعارك العربية/ الإسلامية، ثم نترجم نتائج هذه اللجنة لكتب وأبحاث بعدة لغات ونعممها على مراكز العلم والدراسات الاستراتيجية لتتواصل مع العالم بلغته وفكره بعيداً عن الأهواء التي غلبت على نسبة كبيرة من الكتب المنتشرة في هذا المجال، ولتكن البداية بمسيرة خالد بن الوليد لنضيء مكانة هذا الفارس المغوار، والذي تميز بقيادة فذة وفكر عسكري نادر وشجاعة تبعث الرعب في قلوب الأعداء وهو يجهز عليهم صارخاً بأنشودته الشهيرة «أنا المحارب الصنديد... أنا خالد بن الوليد».

الإسلام والقانون الدولي الإنساني⁽¹⁾

شاركت منذ سنوات في أحد المؤتمرات الخاصة بالقانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law، وهو يختلف بطبيعة الحال عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث إن الأول معني بشكل أساسي بقانون الحروب للحد من آثارها الإنسانية فضلاً عن سبل التعامل الإنساني مع المحاربين والأسرى وغيرها من الموضوعات المرتبطة بالحرب، وكان ما لفت نظري في هذا الإطار هو عرض أحد المشاركين لدور «هنري ديننت» الذي هاله ما شاهده في معركة «سولفيرينو» مما جعله ينشط لتدشين قانون لحماية

(1) هذا المقال متصل بالمقال السابق المتعلق بالتراخي في إبراز أو تدشين تاريخنا وتراثنا ليدخل كرافد في نهر الثقافة الدولية الناشئة أو كفرع مهم في شجرة الإنسانية، وهو تقصير شديد زاد شعوري به بعدما كنت مثلاً لمصر لمدة ثلاث سنوات في اللجنة الثالثة الخاصة بحقوق الإنسان والمسائل الثقافية في الأمم المتحدة، فرأيت مدعي الإنسانية وحقوق الإنسان وسعي بعضهم لربط حقوق الإنسان بالثقافة الغربية وحدها كما لو أنها كانت مشتقة منها فقط، وذلك في الوقت الذي نحن لدينا في تراثنا الإسلامي مبادئ أساسية لنا فيها الريادة بكل ما تعنيه الكلمة، ولكننا نظل عاجزين لأسباب كثيرة عن الرقي بتاريخنا والتواصل مع تراثنا بالطرق الحديثة والعالمية كجزء من الثقافة الدولية، فنحن مازلنا منكميين على تراثنا غير قادرين على تصديره وسبب أساسي لذلك في تقديري ناتج عن حالة الانفصال بين صناعة الفكر والثقافة من ناحية ومحايل صنع الثقافة والسياسة الدولية من ناحية أخرى، كما أن هناك حاجة لشحذ الفكر والعمل الإسلامي المشترك في هذا المجال سواء كان سياسياً أو إعلامياً أو فنياً... إلخ.

الإنسان أثناء الحرب، وهي الجهود التي أدت لنشأة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لرعاية الجرحى من الجنود وقبلها التوقيع على اتفاقية جنيف الأولى في 1864، وتلاها ثلاث اتفاقيات أخرى وبروتوكولاتها آخرها جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، وهكذا أصبح «دينت» في الأعراف الدولية مؤسس القانون الإنساني الدولي.

وأذكر أنني تحدثت مع البعض على هامش المؤتمر لأوضح أن هذه المواد كانت موجودة كجزء من التراث الحضاري الإسلامي، فشرحت بعض ما ورد في القرآن والسنة النبوية من آيات وأحاديث حول حسن معاملة الأسرى والمصابين، إضافة لما نظمته الإسلام من قانون للحرب خاصة الحديث الشريف «استوصوا بالأسارى خيراً»، وأذكر أنني وقفت عند هذا الحد لأنني كنت أعتمد على ذاكرة متناثرة ومبعثرة، ولكن أغلب من تحدثت إليهم من الغربيين أكدوا لي أنهم لا دراية لهم بهذه الخلفية، وقال لي أحدهم إن شرح هذا الأمر على المستوى الدولي هو خير وسيلة للرد على الاتهامات الجزافية التي يطلقها البعض على الإسلام باعتباره يحض على الإرهاب والعنف.

وقد تذكرت أيضاً وصايا أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهو في سبيله لتوديع جيش أسامة بن زيد، والتي تضمنت قوله: «... لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً أو شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذهبوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لماكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له...».

إن أهم ما يخطر على البال إذا ما نظرنا لهذه الوصايا هو ترجمة هذه المبادئ إلى لغة العصر، فالمبدأ الأول لا تخونوا عهدًا هو القاعدة القانونية الدولية المتمثلة في قدسية العهود وهي في العرف الدولي معروفة بـ *Pacta Sunt Servanda* أو الحفاظ على العهود، وهي أساس القانون الدولي العام اليوم. أما الوصايا الخاصة بعدم التعرض للأطفال والنساء والشيوخ فهي المبادئ التي وثقتها اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين وقت الحرب خاصة المواد الثانية حتى الرابعة وهلم جرا، وأصول هذه الاتفاقيات لها خلفياتها في العرف والتراث الإسلاميين، ولكن أكثر الناس لا تعلم لأن هناك من سبقنا ودونها على أنها ملكيته التاريخية.

المشكلة الحقيقية الأخرى المرتبطة بذلك هي أننا لا نجد مرجعًا قويًا محددًا يشمل شرحًا لريادتنا في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يكون موثقًا أكاديميًا وعلميًا ويجاري المتغيرات الدولية والأسس القانونية الدولية، وعندما يكون موجودًا فإنه يستلزم ترجمته للغات الدولية ويأخذ حقه من النشر والتعريف ليدخل ضمن مكتبات القانون الدولي بكل أطرافه وتوجهاته.

وهذه لم تكن نهاية العهد بهذه المشكلة والتي تكررت مرارًا، فأذكر أنني استمعت لتقرير مقرر لجنة الأمم المتحدة للأقليات منذ سنوات قليلة حول مدى التزام الدول بإعلان الأمم المتحدة للأشخاص المنتمين للأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية، وتذكرت عندئذ دستور المدينة، والذي هو في تقديره أول وثيقة دولية لحماية الأقليات، كما أنها كانت تمثل أول وثيقة دولية للحقوق العامة للمواطنة في الدولة الإسلامية الناشئة،

وهذا الدستور في حقيقة الأمر أهم من «الماجنا كارتا» والتي ينظر لها على اعتبارها أول وثيقة لحقوق الإنسان في العالم لأنها تسبقه بقرابة ستة قرون وفيها من المبادئ القانونية العامة التي تجسد بعد أربعة عشر قرناً من الزمان في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الموقع عام 1966.

ولا يخفى على أي مطلع تعرض الإسلام لحملة منظمة وشرسة لتشويهه لأسباب سياسية مفهومة منها محاولة استبدال العدو وإعادة صياغة بؤر الخطر في النظام الدولي لأسباب مختلفة منها العقائدية بطبيعة الحال؛ وعلى الرغم مما تملكه الحضارة الإسلامية من تراث فإننا نظل لاهئين خلف المنتج الثقافي أو الحضاري الخارجي، كما تضعف قدرتنا على التواصل مع العالم بمعطياته وأفكاره وثقافته وهذا هو بيت القصيد، والتقدير أن سبباً أساسياً وراء هذا الفشل هو عدم قدرتنا حتى اليوم على صياغة خطاب حضاري واضح وصریح مكون من الأفرع المختلفة لروافد الحضارة العربية الإسلامية بلغة يفهمها العالم الخارجي وترقى لما توصل له من تقدم بدلاً من الانعزالية الثقافية، وهنا تبرز الحاجة لخطوتين أساسيتين، الأولى صياغة الخطاب الحضاري العربي الإسلامي بشكل مفهوم وواضح بلغة العصر الحديث، والثانية تطوير وسيلة توصيل هذا الخطاب للعالم، فهذه هي الطريقة الوحيدة والفعالة للتجاوز وإبراز قيمنا الحضارية بدلاً من قبول العالم لحملات التشويه التي تصيبنا وتصدها الأجيال الصاعدة عندها.

والمجال مفتوح لبداية تنفيذ هذا من خلال استغلال أحد أسمى ما في الإسلام من مبادئ وهو البعد الإنساني من خلال الدعوة لعقد مؤتمر عالمي موسع بمشاركة جادة لخبراء القانون الدولي والقانون الإنساني من المسلمين

وغير المسلمين لمناقشة وتوثيق الدور الريادي للإسلام في مجالي القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لتكون لغة المؤتمر وأسس المشاركة فيه مبنية على أسس اللغة الدولية لحقوق الإنسان ومفرداتها، ويتم خلال المؤتمر مناقشة القيم الإنسانية الإسلامية وتأثيرها المباشر على تطور المفاهيم الإنسانية الدولية، ودور هذه القيم التي ولدتها هذه الحضارة الإسلامية العربية في تطوير مفهوم حقوق الإنسان دوليًا، على أن يصدر عن المؤتمر سلسلة من الكتب الموثقة بشكل علمي وأكاديمي وقانوني تتناسب ولغة العالم الخارجي في هذا المجال بعيدًا عن الزخرفة الثقافية والعقائدية.

لقد أصبح لزامًا علينا أن نقف حزنًا على انهيار ريادتنا في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهي الريادة التي لم تقم لها قائمة بسبب الإهمال الفكري وعوامل التعرية الثقافية والجهل بالتاريخ ولغة الخطاب الحضاري المنكبة على الذات، والتي أدت إلى حالة التوقع الثقافي المرتبط أيضًا بعدم القدرة على مواكبة لغة العالم الجديدة بمفرداتها الثقافية والحضارية، فلم نعد نستطيع مقارعة الدول المتقدمة بما وصل إليه أجدادنا من مبادئ سبقتهم بمئات السنين أو أكثر، كذلك وجب علينا الخروج من دائرة المتلقين للتطور الحضاري إلى المشاركين في وضع أصوله حتى ولو بعد حين وهذا أضعف الإيوان.

حديث سقيفة بني ساعدة (1)

يتردد في بعض الأوساط ما يؤكد أن الدولة الإسلامية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام لم تكن دولة دينية بل كانت دولة مدنية، ويعتمد أصحاب هذا التوجه للتدليل على ذلك بأن الرسول عليه الصلاة والسلام اتبع وسائل إدارية وسياسية لا تختلف عن الأساليب الحديثة في الإدارة فلم يكن للبعد الديني أثره في الاختيارات السياسية إضافة إلى أن الدولة الإسلامية كانت تُحكم بضرورات السياسة قبل مقدرات الدين. ورغم وجهة هذا التوجه فإن المشكلة في حقيقة الأمر مرتبطة بتعريف معنى الدولة الدينية والمدنية، فلا خلاف على أن الرسول ﷺ كان رجل سياسة وتنظيم من الطراز الأول، ويشهد بذلك المستشرقون قبل علامات التاريخ الإسلامي رغم التحفظات على أهداف غالبية الفئة الأولى.

(1) إن ما حدث في سقيفة بني ساعدة يعد من أهم التطورات في التاريخ السياسي الإسلامي بعد وفاة المصطفى عليه الصلاة والسلام، وذلك لأنها وضعت الشرعية التي استمرت حتى نهاية حكم الإمام عليّ كرم الله وجهه، فلقد كانت قراراتها بمثابة الإطار الذي وضع نظام الحكم في دولة الخلافة الراشدة، كما أنها تعكس عظمة هؤلاء الذين شيدوا هذا النظام وكفاءتهم، فلقد ظل هذا النظام قويًا ساريًا حتى ظهرت الفتنة الكبرى أو ما يمكن أن نسميها بلغة السياسة «الحرب الأهلية الثانية» بعدما كانت حروب الردة تمثل «الحرب الأهلية الأولى»، وهو أمر طبيعي عند إقامة الدول الكبرى في العالم وليس في الإسلام ما يشذ عن ناموس السياسة (كتب المقال في أغسطس 2011).

تُجمع أغلبية من التوجهات في العلوم السياسية على أن لفظ الدولة «التيوقراطية» -وهو الاسم الدارج للدولة الدينية- مستوحى من اللفظ اليوناني «حكم الله» أو الحكم من خلال الإله، بينما تذهب تعريفات أخرى لاعتبار هذه النماذج من أنظمة السلطة الدينية هي المسيطرة على الدولة فتعتمد على القوانين الدينية لتكون أساساً للقوانين الشخصية والسلوك الديني والسياسي، ولكننا نستطيع أن نقبل التعريف الذي يثير خلافاً أقل وهو أن الدولة الدينية هي التي تدار بواسطة إرشاد إلهي أو عبر مسئولين ينظر لهم على أنهم ملهمون إلهياً أو منفذون لمشية الإله، أما مفهوم الدولة المدنية فهو مفهوم يعتبر الدستور والقوانين أسس الحكم والأمة هي مصدر السلطات والمواطنة أساس علاقة الفرد بالدولة، وليس المقصود هنا أن يختفي دور الدين في المجتمع.

إذا ما طبقنا هذه التعريفات على «دولة المدينة» إبان عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، فإن الأمر سيحسم من تلقاء نفسه، فالعلاقة الإلهية بهذه الدولة واضحة تمام الوضوح، فمحمد بن عبد الله كان رسول المولى عز وجل للبشرية، بالتالي فإن السلطة كانت مستوحاة من اتصال مباشر مع خالق الكون وهي تسبق وتعلو أي شرعية أخرى، من ثم فالسلطة الدينية كانت الأقوى والأسمى في هذه الحالة بطبيعة الحال، وهي التي منحت النبي الشرعية السياسية وليس العكس، فلم يكن هناك مجال لأن تكون هناك قيادة غير قيادة الرسول، كما أن هذه الشرعية غير موروثية؛ لأن الإسلام ليس به هيكل أو سلطة دينية منظمة يمكن أن تراث الرسول عليه الصلاة والسلام. ورغم العبقرية السياسية التي أدار بها الرسول ﷺ الحكم في المدينة

فإن الطبيعة الدينية كانت الغالبة على الدولة الإسلامية في عهده وهو أمر طبيعي ويجب ألا يكون محل تردد لأنها رسالة من المولى لعباده وتسبق في أولويتها أي شيء آخر، لذا فدولة المدينة كانت دولة دينية ولا مجال للخلاف على كينونتها، فحتى وإن كان الرسول ﷺ يطبق مبادئ السياسة الحديثة، فالجبل بين السماء والأرض كان ممتدًا من خلال الوحي مادام الرسول على قيد الحياة، وهذا هو مرتبط الفرس.

ولكن بموت الرسول فقدت الدولة الطابع الديني المتمثل في نبيها وقائدها، ولكنها لم تفقد شرعيتها ممثلة في دين الله الخفيف الذي منحه للبشرية أو الأمة ممثلة في المجتمع الجديد وقيادتها ممثلة في الخلفاء، ولكن قيادتها كانت لبشر رفيعي المستوى وليسوا معصومين، وبالفعل كانت المناقشات التي دارت في سقيفة بني ساعدة قبل دفن الرسول ﷺ انعكاسًا لهذه الحقائق، فالخلافات التي دارت بين الأنصار والمهاجرين، والتي كانت طبيعية بعد وفاة مؤسس الدولة عكست هذا، فقد انصببت المناقشات على المستقبل السياسي للدولة أو من سيتولى السلطة ومقدراتها وطبيعة الحكم وغيرها من الأسئلة.

السؤال الأساسي كان حول من سيخلف الرسول، فهل الأنصار أولى أم المهاجرون؟ هل يأخذ الحكم سعد بن عباد أم أحد رجال قريش؟ وفي سعي الأمة للوصول إلى حل حول مستقبلها السياسي أسفرت مداولات السقيفة عن بعض الأسس المهمة منها:

أولاً، إقرار مبدأ الولاية لقريش وليس لغيرها، فرغم الثناء على دور الأنصار فإن المبدأ الذي حدث توافق حوله - رغم رفض سعد بن عباد

له- هو أن تكون الإمارة في قريش والوزارة في الأنصار وفقاً للمقولة «منا الأمراء ومنكم الوزراء»، وقد ذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجميع بدور قريش فقال: «قريش ولادة هذا الأمر»، بينما أكد الصديق رضي الله عنه نفس المعنى بجملته الشهيرة «وما تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً».

ثانياً، إذا كانت السقيفة قد حسمت أمر الخلافة في قريش، إلا أنها لم تحسم أي بطن من بطون قريش أولى بهذا الأمر، ولعل هذا فتح المجال أمام الخلافات السياسية التي نشبت إبان الفتنة الكبرى، ولكنه بكل تأكيد لم يكن السبب الأوحيد لها.

ثالثاً، أن اختيار أبي بكر الصديق خليفة للمسلمين هو انحصار للدولة الدينية وتحولها للدولة المدنية، فلو أن الخلافة آلت لبني هاشم في هذا اليوم لأصبحت الدولة الفتية امتداداً للدولة الدينية التي شيدها الرسول عليه الصلاة والسلام بحكم النسب، ولكنها آلت لأبي بكر رضي الله عنه بعد المقولة الشهيرة التي ترددت في السقيفة «... يا معشر الأنصار أستم تعلمون أن رسول الله قد أمر أبا بكر أن يؤم الناس، فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر»، فقالت الأنصار «نعوذ بالله أن نتقدم أبا بكر»، بالتالي حسم مقام الصديق لقربه من الرسول ودوره وسابق عهده بالإسلام أمر الخلافة.

رابعاً، أن السقيفة مثلت بالفعل ما نطلق عليه في العلوم السياسية الانتقال السلمي للسلطة، فيشير العديد من المصادر التاريخية إلى أن البعض لم يبايعوا أبا بكر رضي الله عنه منهم سعد بن عباد نفسه، بينما أصر البعض الآخر

بيعته، وهو ما يعكس مبدأ التعددية والسباحة السياسية في الدين الإسلامي الوليد، فالاختيار جاء برضاء الأمة وليس بأية وسائل قسرية، والانتقال السلمي للسلطة تم للفئة الأضعف ممثلة في قريش وليس للأقوى ممثلة في الأنصار، وهو أمر يعكس مدى الرقي الروحي والسياسي للأمة الوليدة.

لعل أعظم ما في حدث السقيفة هو قدرة الصحابة والأنصار والأمة الناشئة على مواجهة مصيبة موت الرسول ﷺ لتحديد مستقبلها بعيداً عن المزايدات والأفكار الشمولية، فقد عكست السقيفة قدرة المجتمع على قبول الفطام الديني وبدرجة أقل السياسي والمضي قدماً نحو شق الطريق السلمي لمستقبلها السياسي بأسس شرعية جديدة تتأقلم مع مقتضيات الظروف والعصر، بل الأخطار المحدقة ممثلة في الردة عن دين الله وسلطة المدينة، وهو ما يعكس مرونة الإسلام والصحابة والأمة الصالحة، ويؤكد أنه لا توجد خريطة طريق سياسية ثابتة أو صكوك أيديولوجية موثقة بأختام أبدية تضمن المستقبل السياسي للشعوب ورفاهيتها، فمستقبل الأمم متروك لها وفق ظروفها تأكيداً للحكمة القائلة بأن الشعوب كالأنهار تحفر طريقها من المنبع للمصب.

السياسي أبو بكر الصديق⁽¹⁾

كثيراً ما نلاحظ وجود ميول نسبية للمؤرخين في التعامل مع الخلافة الراشدة خاصة عند تناول فترة حكم أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فالبعض يجد راحته السياسية في شدة وتنظيم عمر بن الخطاب، والآخر في عدل علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه، وآخرون في لين قلب عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولكن يظل عندي شعور بأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم يعطه البعض حقه كسياسي عظيم بكل ما تعنيه الكلمة من عظمة وفخر، فلولا هذا الرجل العظيم لانعطف التاريخ في اتجاه غير محمود للإسلام والدولة الإسلامية، فهو الرجل الذي ثبت أركان الدولة الإسلامية في أضعف حالاتها بعد فطامها السياسي من الوحي، فهو رجل الدولة الأول في الإسلام

(1) منذ طفولتي كنت أحب القراءة في مسيرة سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وعندما بدأت أتعمق في علم السياسة أدركت أن هناك ارتباطاً كبيراً للصديق رجل الدين والصديق رجل الدولة، فرأيت بعين مختلفة، ليس لأنه قيمة دينية فحسب، بل لأنه جمع القيمة السياسية أيضاً كرجل دولة أوقعت عليه الأقدار مسئولية تشييد دولة بدأت تتصدع بعد وفاة مؤسسها المصطفى عليه الصلاة والسلام، فرأيت فيه نموذجاً نتعلم منه، وقيمة تنسب لها، وعظمة سياسية نستير بها، ومن ثم جاء هذا المقال توضيحاً لقدرات أول رجل دولة في الإسلام بعد الرسول عليه الصلاة والسلام، وكيف انتشل الدولة الإسلامية قبيل تصدعها ووضعها كدولة عظمى، وهو مثال مهم نحتدي به من حيث أهمية رجل الدولة لقيادة الدولة فهو أول نموذج لرجل الدولة بعد الرسول عليه الصلاة والسلام.

الذي حَكَّم ضميره وأخلاقه وأظهر حنكة سياسية وعسكرية اعتقادي أنها كانت الأكثر عمقاً في الخلافة الراشدة كلها.

تاريخ الصديق معروف، فهو رجل عرف بالليونة وقرب الدمعة للعين من شدة الورع والإيمان، كما أنه كان «ثاني اثنين إذ هما في الغار» عندما هاجر مع الرسول عليه الصلاة والسلام إلى المدينة، فهو خليل الرسول وحماه في الوقت نفسه، وهو حبيب المسلمين فلا يذكر التاريخ أن لأحد مآرب ضده، ومع كل هذا فلم يتخيل أحد للحظة أن يتحول الصديق رضي الله عنه إلى هذا السياسي الداهية والحازم الذي سخر كل الجهود لرفعة الدولة الإسلامية وتثبيتها بلا أي تردد، فتحول من الرقة للقوة، ومن اللين للعنف حماية لدينه ودولته الوليدة.

لقد آلت الخلافة إليه وهو في غنى عنها، بل إن عمر هو الذي فرضها عليه في سقيفة بني ساعدة حتى لا يخرج الأمر عن صحابة الرسول المقربين، ولا أظن أن التاريخ الإسلامي شهد مثلاً لقيادة سياسية أتى إليها الملك وهي عازفة عنه مثل الصديق، ولكن الرجل ورث تركة صعبة للغاية، فشبه الجزيرة العربية كانت في حالة خروج عن سلطة المدينة، وقد أخذ هذا الخروج أشكالاً مختلفة، فكان إما من خلال ردة سياسية عنها برفض سلطانها السياسي مثلما كان الحال مع مانعي الزكاة والذين رفضوا دفعها بعد موت مؤسس الدولة الرسول عليه الصلاة والسلام، كما أن الردة أخذت أشكالاً أخرى من خلال الارتداد عن أركان الدين ذاته كادعاء النبوة مثل مسيلمة الكذاب أو بإسقاط فروض من الصلاة كما كان الحال مع طليحة بن خويلد الأسدي.

حقيقة الأمر أن غظمة الصديق كرجل دولة لها ما يبررها، ويمكن في هذا الصدد أن نرصد أهم ما يلي،

أولاً، كان أول قرار صعب اتخذه الصديق هو إنفاذ حملة أسامة بن زيد إلى الشمال لتأديب بعض القبائل على الحدود مع الروم، وقد تدافع كبار القوم إلى عمر بن الخطاب طالبين منه التحدث مع الخليفة لإثناؤه عن قراره حتى لا تصبح المدينة بلا دفاعات ضد أي قبيلة ستحاول كسر سطوتها، فكان رد الصديق هو توبيخ الفاروق وأصر على موقفه، وهنا تجلت حكمة الرجل، فلقد ورث حكم أمة كانت على اتصال مباشر مع الإله سبحانه وتعالى من خلال نبوة الرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا الاتصال قطع بموت النبي، ومن ثم فراجع الصديق عن قرار اتخذه الرسول هو تراجع عن شرعية هذه الدولة في حد ذاتها، فلو أنه لم ينفذ الحملة لكان هذا معناه أن الرسول قد اتخذ قراراً غير صائب، وهو ما كان سيضرب شرعية الدولة الجديدة في وقت ارتدت فيه القبائل، فإنفاذ حملة أسامة قد يكون له ما لا يبرره استراتيجياً، ولكن عدم إنفاذها معناه خروج على شرعية مؤسس الدولة، وهو ما كان سيفسر من قبل مدعي النبوة على أنه تآكل في شرعية الدولة والدين.

ثانياً، لقد أصر الصديق على محاربة كل ظواهر الردة عن سلطة المدينة، سواء السياسية أو الدينية، ورفض الحلول الوسط حتى وهو في أضعف حالاته العسكرية بعد إنفاذ حملة أسامة بن زيد، ولو تهاون الصديق لانهارت الدولة الإسلامية وتقوضت شرعيتها، وهنا جاءت جملة الشهيرة رداً على مانعي الزكاة بقوله: «لو منعوني عقال بغير لجاهدتهم عليه». وبالفعل جاهد

الرجل بقيادة ما تبقى من الرجال للذود عن المدينة بعد خروج حملة أسامة، فكان التشكيل العسكري تحت قيادته مكوناً من كبار رجال الدولة من ذوي المكانة منهم علي كرم الله وجهه، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام. لقد أخذ الصديق المبادرة كقائد محنك وهاجم فريقاً من مانعي الزكاة تجمع بالقرب من المدينة في ذي القصة بعد أن مني بانتكاسة تكتيكية في البداية إلا أنه تدارك الأمر وهزمهم ومزق شملهم، وهذا يعكس القدرة العسكرية لهذا الرجل، والتي لم تكن معروفة عنه، بل قد لا تتناسب وطبعه الرقيق الحالم، ولكن القدرة على تغيير وتطوير النفس عند الضرورة هي أهم سمات رجل الدولة.

ثالثاً: لعل الإسلام والدولة الإسلامية مدينان للصديق رضي الله عنه بالكثير، فلقد أدار الرجل حرباً كانت تعد أخطر الحركات في التاريخ السياسي للإسلام، والتي كادت تعصف بالدين والدولة، وهي حروب الردة، فلتأمل الوضع قبيل وفاة الرسول ﷺ وبعده، فقبيل الوفا اندلعت حركات من الردة بدأت في اليمن من خلال نبوءة «الأسود العنسي» الملقب بـ «ذي الحمار»، ثم انتشرت في وسط الجزيرة بـ «مسيلم بن حبيب» المعروف بـ «مسيلم الكذاب» والمتنبئة «سجاح» في المناطق المتاخمة للعراق، ومن قبلهم حركة «طلحة بن خويلد الأسدي»، ثم كان مانعو الزكاة بالطاح، وعلى رأسهم «مالك بن نويرة»، وتشير التقديرات المختلفة إلى أن الجزيرة العربية بأكملها انتفضت باستثناء مكة والمدينة والطائف، وقد مثلت هذه الحركات بلغة السياسة اليوم رفض الخضوع لسلطة المدينة.

وهنا تجلّى دور الصديق، والذي قسم جيش أسامة بعد عودته إلى أحد

عشر لواء أقواهم بكل المعايير لواء خالد بن الوليد نظرًا للأعباء التي ألقيت على كاهله، والناظر للوضع الاستراتيجي في ذلك الوقت سيجد الصديق مارشالاً عسكرياً بكل ما تعنيه الكلمة، فقد كان صاحب الرؤية والحسم في الأمر، فكانت إدارته حكيمة للغاية، فبدأ بالأطراف أو الفرق الأقل قوة من المرتدين حول المدينة حتى تراكم النصر التدريجي وارتفعت الروح المعنوية للقوات الإسلامية وزاد عددها بعد أن انضمت لها كثير من القبائل بعد عودتها عن ردتها، ويقال إنه عنف عكرمة بن أبي جهل عندما خالف توجيهاته وحاول الانقضاض على مسيلمة الكذاب وحده فلحقه الأخير درساً لم ينسه، إلى أن جاءت الضربة الكبرى من خلال ابن الوليد على أخطر حركات الردة بقيادة مسيلمة الكذاب في معركة «الحديقة» الشهيرة، ثم تهاوت الحركات الواحدة تلو الأخرى وعادت للمدينة هيبتها كمركز سياسي وروحي للدولة الإسلامية الحديثة.

رابعاً، ما إن انتهى الصديق من حروب الردة حتى بدأت عملية الفتوحات خارج نطاق شبه الجزيرة العربية لتوسيع رقعة الدولة الإسلامية، فأرسل الجيوش بعد التوحد الداخلي إلى فارس والشام في الوقت نفسه؛ ليس فقط لنشر الدين، والذي كان جزءاً لا يتجزأ من شرعية الدولة الإسلامية الوليدة، ولكن لتعصيد صلب الدولة الناشئة من خلال توفير الموارد المالية بعد حروب أنهكتها، فضلاً عن دورها المهم في توحيد القبائل العربية المختلفة وجمعها خلف السلطة المركزية للمدينة؛ وفي اعتقادي أننا لا نكون مبالغين لو أكدنا أن الثقل الأساسي للفتوحات الإسلامية سواء في فارس أو بيزنطة (الروم) جاء في عهد خلافة هذا الرجل، فعندما غادر خالد بن الوليد فارس

متجهًا إلى الشام، فإنه كان قد كسر بالفعل الثقل النسبي لقوة كسرى، وهو نفس ما حدث تقريبًا بالنسبة لبيزنطة حيث مات الصديق قبيل فتح دمشق مباشرة في عام (634 هـ) والتي حسمت مستقبل الحكم العربي بالشام على حساب بيزنطة.

لكل هذه الأسباب فإن أبا بكر الصديق كان بحق رجل الدولة الذي استطاع أن يحمي دولته من الردة وشر التمزق القبلي ووفر لها وحدة الصف السياسي فثبتها داخليًا ووسعها خارجيًا، ولكن أعظم هذه الأسباب كان قدرته على تحويل طبيعته عند تغير مسئوليته احترامًا لعقيدته وحماية لدولته.. رحم الله الصديق وأهملنا من عظمته.

تجربتان دينيتان مختلفتان⁽¹⁾

هناك قاعدة فكرية خاطئة ينطلق منها الكثير في توصيف التجربة السياسية لكل من الإسلام والمسيحية، فتصبح بعد فترة سبباً مباشراً في إذكاء سوء الفهم بين حضارتين، وهذه القاعدة الخاطئة مرتبطة بالقياس الخاطيء لكل طرف على التجربة التاريخية والسياسية للدين الآخر؛ أي أن كل طرف يسعى لقياس تجربة دور الدين في الحضارة الأخرى من خلال منظوره الضيق لتجربة دينه التاريخية، وقد تجسد هذا خلال مناسبات كثيرة التقيت فيها مفكرين وسياسيين غربيين يسعون لفهم التجربة السياسية الإسلامية من

(1) لقد مررت بتجارب كثيرة على مدار حياتي الدبلوماسية أسمع فيها نفس المقولة في كل مرة وهي «أن التجربة الدينية الأوروبية تعكس حتمية كبت جهاج الدين في الحياة السياسية والاجتماعية في العالم الإسلامي»، وقد كنت دائماً أرفض هذه المقولة لأنني أرى أن الأديان السابوية هي نتاج رسالة إلهية لا يمكن أن تكون سلبية، وبعد مناقشات ممتدة بدأت أتفكر في سبب هذه الحتمية المقترحة من جانب الغرب، فوصلت إلى قناعة شخصية وهي أن هذه المقولة مبنية على مغالطة تاريخية أساسها أن التجربة الإسلامية لابد أن تتشابه في قواعدها مع التجربة المسيحية في أوروبا الغربية، وحقيقة الأمر أن التجريبتين مختلفتان تمام الاختلاف، فدور الإسلام السني ليس مثل المسيحية الكاثوليكية في أوروبا، ومن ثم كتبت هذا المقال لأوضح الفروق وأردبه على الجاهلين بالتجربة السياسية الإسلامية، والمتشبهين بالتجربة الدينية الغربية لأؤكد أننا لسنا مضطرين لقبول حتميات في مسائل تختلف في الشكل والمضمون التاريخي.

خلال القياس على التجربة المسيحية في السياسة الأوروبية باعتبار أن الاثنين دينان وأثرهما شبه موحد على السياسة، بالتالي يمكن القياس على تجربتيهما. حقيقة الأمر أن التجربة السياسية والتاريخية والمؤسسية لكل من المسيحية والإسلام السني تختلفان تمام الاختلاف، ولا وجه للمقارنة بينهما على الرغم من أن حيز التقارب والاقتراب بين هذين الدينين السماويين أكبر بكثير من قاعدة اختلاف المسيرة التاريخية والسياسية بينهما، وفي التقدير أن السبب الأساسي لاختلاف التجريبتين يمكن أن نورده في أهم النقاط التالية:

أولاً، إن انتشار الديانتين في مجمله لم يختلف على عكس ما يتصوره الكثير، فالسؤال الأهم في هذا الصدد والذي يخفق الكثير في الإجابة عنه هو «هل انتشر الإسلام بحد السيف؟»، وفي التقدير أن هذا سؤال فاسد لا محالة يخلط ما بين عملية سياسية طبيعية وأخرى روحية مختلفة، فالدول تبنى بحد السيوف وهذه سنة الحياة والتاريخ ولا مجال للخلاف حولها كما أنها أمر محسوم وقطعي، فما من دولة عظمى انتشرت إلا وكان السيف وسيلتها الأولى والثانية، والنماذج متعددة في الإمبراطوريات الهلينية والرومانية المقدسة والإمبراطورية الإسبانية والدولة الأمريكية والاتحاد السوفيتي؛ والسمة المشتركة بينهما جميعاً هي حيازة الأرض بالقوة، والدولة الإسلامية شأنها شأن الدول الأخرى توسعت بقوة السلاح.

وقد كان في طيات هذه الدولة العقيدة الإسلامية بطبيعة الحال، والتي كانت شرعيتها، وبالتالي فإن نشر الدعوة كان ضمن أهدافها بطبيعة الحال، ولكن طبيعة التكوين السياسي الإسلامي وفق سنة النبي كانت تفتح المجال

أمام الاختيار استنادًا إلى الآية الكريمة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: 256)، ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: 29)، بالتالي فإن بقاء رعية على غير الدين الإسلامي كان أمرًا طبيعيًا لوجود ما يسمى بسياسة التسامح Tolerance، وبالتأكيد هذه ليست دعوة لكي نحاول إخفاء حالات فرض فيها على الرعية غير المسلمين من خلال التضييق عليهم اعتناق الإسلام، ولكنها لم تكن القاعدة بل التواء، وهذه الحقيقة غائبة عن الكثير، فالدولة تكبر بالقوة والدين يكبر بالاعتناق، والمساران غير متلامسين إلا في محطات قليلة.

ومن هذا المنطلق كان الكثير من الغربيين يخلطون بين الدين والسياسة في الدولة الإسلامية قياسًا على التجربة المسيحية، والتي لم ترتبط بالدولة عند انتشارها، فالمسيحية لم تنتشر في أوروبا بالتعاون مع الدولة الرومانية إلا في مرحلة لاحقة بعد منتصف القرن الرابع الميلادي، فقد انتشرت المسيحية تدريجيًا على مدار قرون ثلاثة من خلال جهد المؤسسة الدينية ممثلة في الكنيسة.

ثانيًا، هناك اختلاف واضح في فكرة المؤسسة الدينية لدى كل دين، ففي الدولة الإسلامية السنية كانت مؤسساتها الدينية في مجملها محدودة القوة واتبعت في أغلبية من المناسبات توجهًا معتدلًا يتناسب وفكرة عدم الخروج على الشرعية، وقد ساهم في ذلك حقيقة أن الإسلام السني لم يكن لديه مؤسسة دينية بالمعنى المفهوم لدى الغرب والمتمثل في الكنيسة، فطبقة العلماء في الإسلام تختلف اختلافًا جذريًا عن الهياكل الكنسية في التجربة الغربية، إضافة إلى أن سلطتها تركز على التفسير والفتوى بينما تذهب الكنيسة لما

هو أبعد من ذلك وتستطيع الحرمان في الدنيا والآخرة وفقاً للعقيدة، من ثم كانت قبضتها أقوى بكثير على الرعية.

ثالثاً، إن عملية تزواج المؤسسة الدينية بالسياسة في تجربتين تختلف تماماً، ففي الإسلام السني ظهرت طبقة العلماء وكانت طرفاً في الدولة ولكنها لم تكن الطرف الأقوى في المعادلة السنية، بينما جاءت عملية التزاوج بين الدولة والمؤسسة الدينية المسيحية في أوروبا بأسرع مما كان متوقفاً، فبعد إعلان الإمبراطور ثيودوسيوس المسيحية ديانة رسمية في البلاد، جاء سقوط الإمبراطورية الرومانية ليجعل الكنيسة في حالة ترميل واضحة وعرضة لهجمات القبائل الجيرمانية وغيرها، ولكن عقب معركة «بواتيه أو بلاط الشهداء» على أيدي الإمبراطورية الكارولينية Carolingian Empire التي أصبحت القوة المركزية الجديدة في أوروبا سعى البابا لعقد الزواج بين المؤسسة القوية الناشئة من ناحية وكنيسته من ناحية أخرى من خلال إطلاق لفظ «الإمبراطور الروماني المقدس» على الإمبراطور الجديد «شارلمان»، وأذكر أن أحد المؤرخين وصف هذه الإمبراطورية بأنها لم تكن لا إمبراطورية ولا رومانية ولا مقدسة، ولكن المؤسستين سعتا لتوحيد الهدف السياسي والديني في القارة الأوروبية من خلال نشر فكرة «إله واحد-إمبراطور واحد»، وهو ما كان له أسوأ الأثر في التاريخ الأوروبي وجر القارة الأوروبية إلى قرون من التخلف واحتكار المعرفة والسلطة، وفساد المؤسستين العلمانية والدينية على حد سواء، ومن ثم كان متوقفاً أن تظهر عمليات التطهير الذاتية ممثلة في الحركات الرافضة للكبت الديني والفكري والسياسي.

وإذا ما نظرنا للتجربة الإسلامية فإننا لن نجد هذا التزاوج؛ إما لأسباب

تتعلق بعدم وجود سلطة دينية بالمعنى المفهوم سابقاً، وإما لتفتت السلطة الدينية، وبالتالي فإن ديناميكية العلاقة بين الدولة والدين في التجربتين تختلف تمام الاختلاف ولا مجال للنظر في الأرضية الضعيفة المشتركة في هذا المجال.

وابغاً، إن فكرة العلمانية كانت الدواء المطروح من قبل الساسة والمفكرين الغربيين لداء ممتد عبر قرون متمثل في فساد المؤسسة الدينية المسيحية وتسلطها على المواطن والدولة، وهو يختلف كلياً إذا ما قورن بتجربة الإسلام السني، فلم يكن هناك تسلط لعدم وجود سلطة دينية بالمعنى المفهوم، بالتالي فإن دواء البعض ليس مجدياً لعدم وجود الداء من الأساس، وهي مشكلة يتعثر عندها الكثير من المفكرين الغربيين، والذين يسعون للتغلب على هذه النقطة من خلال طرح فكرة الحركات الدينية المتشددة، ولكننا لو أخضعناها للتحليل فسنجد أنها لا تمثل مؤسسية عريضة بل حركة، والحركات المتطرفة شهدت المسيحية مثل الإسلام، ولكن المؤسسة اختلفت فيما بينهما.

لقد كانت هذه مجرد خواطر أردت من خلالها دحض فكرة السعي لوضع عموميات لفرض تطابق بين التجربتين المسيحية في أوروبا والإسلام السني في العالم العربي، فالاختلافات واضحة والتجربة متباينة، ولعل هذا قد يكون أحد منابع سوء الفهم بين الغرب والعالم العربي في كثير من الأحيان.

الدولة الأموية

دولة ذات مذاق تاريخي خاص⁽¹⁾

مازلت أميل لقراءة تاريخ الدولة الأموية منذ محاضرة حضرتها لأحد المستشرقين البريطانيين عام 1986 والتي صدمنا فيها بمقولته إن التاريخ الإسلامي مدين لبني أمية بالكثير لأن دولتهم تمثل في تقديره دولة قوية ساهمت في ضمان مركزية واستمرارية الدولة الإسلامية لقرون رغم

(1) شأني شأن ملايين من المصريين والمسلمين لدينا التباس كبير في التعامل مع الدولة الأموية، وأنا لا أخفي عن القارئ أن هذه الفترة من التاريخ الإسلامي لها أهمية خاصة عندي، وأعشق القراءة عنها كلما جاءتني الفرصة، ولا أخفي أيضا إعجابي السياسي الشديد بمعاوية بن أبي سفيان، فهو رجل دولة بكل ما تعنيه الكلمة، ولكن هذا بالطبع يتأثر عندما يتعلق الأمر بمشاعري نحو سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو التناقض الذي أوضحته جليًا من خلال كتابي «حوارات الموتى: لقاءات خيالية مع شخصيات تاريخية»، وقد أردت بهذه المقالة أن أواجه بأمانة وشجاعة ما تردّد في ذكره في مناسبات كثيرة وهو أن معاوية رجل دولة بحق، وأن الدولة الأموية أفادت الإسلام إفادة كبيرة جدًا، خاصة أن ما سمي الفتنة الكبرى عكس بوضوح وجود مشكلة خلاف حول مفهوم الشرعية، والذي هو أساس مشكلة الحكم في العالم الإسلامي حتى اليوم، فزأها قد تفاوتت بين الشيعة وتوجههم، والسنة ومرجعتهم، والخوارج وجرائعهم. بالتالي فالأُمويون حلّوا المشكلة لمرحلة محددة بقوة السلاح ولكنها عادت لتطل علينا مرة أخرى بعدما قضى عليهم العباسيون، وهي مشكلة لا تزال نعيشها إلى يومنا هذا ولكننا نخشى التعامل معها وفي مناسبات أخرى نخشى مجرد الاعتراف بها

سقوطها، وهي الأطروحة التي كانت تتناقض والمشاعر الجياشة التي تملأ روح الشباب بعد قراءة تاريخ الفتنة الكبرى ومقتل الإمام علي كرم الله وجهه، خاصة رائعة الأديب المصري الراحل عبد الرحمن الشقاوي «علي إمام المتقين»، فيستفيق المرء من صدمة المستشرق ليتساءل: «كيف يغلب الدهاء والمكر السياسيان الصفاء الروحي؟ وكيف تنتقل الخلافة إلى العالم السفلي للسياسة بعد سموها؟»، ولكن حقيقة الأمر أن الموضوع أعمق من تلك الرؤية العاطفية التي تخالج كل من يبدأ قراءة التاريخ الإسلامي خاصة في مقتبل عمره.

ومع الاعتراف بأهمية هذا البعد في قراءة هذه الحقبة التاريخية فإن للدولة الأموية الكثير من الإنجازات رغم ما عليها من انتقادات، وفي هذا الإطار يمكن صياغة أهم ما يلي:

أولاً، أن بداية هذه الدولة جاءت بعد فتنة كبرى بين صحابة الرسول ﷺ دامت سنوات وانتهت بعام الجماعة في 41 من الهجرة، والتي حسمت أمر الخلافة في بني أمية، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار قيام الدولة الأموية إخراجاً للأمة الإسلامية من آخر خيوط الوعي والروحانية إلى الحتمية السياسية، حيث مكنت السياسة وحنكة أمثال عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان من وضع شرعية جديدة لنظام حكم الدولة الإسلامية مبنية على ترتيب المصالح وتوازنها وتوفير وسيلة انتقال سلمي للسلطة مبنية على وراثة الحكم بعد أن كانت مبنية على أسس ومفاهيم مثل الصحابة والتقوى والأسبقية في الإسلام وغيرها من القيم الروحية، فالساسة استبدلوا بالصحابة، والواقعية استبدلت بالروحية.

ثانيًا، وارتباطًا بما سبق، فإن تغيير مفهوم الشرعية نتج عنه حركات وأفكار سياسية ودينية واسعة الأهمية أثرت مباشرة في التاريخ السياسي الإسلامي وهي محسوسة بقوة حتى يومنا، ولكن فرقًا عديدة من الأمة لم تكن على استعداد لقبول هذه الشرعية فظهرت تيارات التشيع لأهل البيت وما تزامن معها من تيارات في الاتجاه المعاكس مثل المرجئة على سبيل المثال، والذين دعوا لقبول الحاكم وإرجاء محاسبته للأخرة منعًا لافتتان الناس ولوحدة الصف، ثم اشتد تطرف الخوارج في هذه الفترة أيضًا كرد فعل طبيعي لرفضهم الشرعية الجديدة ولعدم القدرة على التصدي لها وهو ما دفعهم إلى الرفض والانعزال؛ وقد كانت هذه الفترة بمثابة الحصن دانة التاريخية لأفكار وحركات سياسية مهمة، ففي عهد هذه الدولة اشتد عود الشيعة وفكرهم بعد مقتل الحسين بن علي على أيدي سفلة القوم من عملاء بني أمية، ولم يشف الغليل إلا الانتقام لمقتل سيد الشهداء على يد المختار بن أبي عبيد في عام 66 هـ. كل هذه الفتن والثورات المستمرة أنهكت الدولة الأموية ومواردها، ولكن الأمر لا يخلو من دور عظيم لهذه الدولة في توسيع رقعة الدولة الإسلامية سواء في أوروبا أو في آسيا.

ثالثًا، تلاحظ وجود تباين كبير في شخصيات وقدرات ملوك وأمراء بني أمية، فهذه الدولة هي التي أنجبت داهية العرب معاوية بن أبي سفيان، والذي يعد بكل المقاييس أحد أبرع الساسة في التاريخ الإسلامي رغم بعض التحفظات عليه، فتجلت عبقريته السياسية في حلمه وعمليته وقدرته على المناورة السياسية، والتي عبرت عنها شعرة معاوية الشهيرة عندما قال «إني لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني،

ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، كانوا إذا شدوها أرختها وإذا أرخوها شددتها». وقد ورث هذه المواهب من بعده الوليد بن عبد الملك وهشام بن عبد الملك وغيرهما، كما أنجبت هذه الدولة خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز، والذي مثل العودة لروح الصحابة وأتى بظلال الروحية والرومانسية في وجدان هذه الدولة التي بُنيت على شظف الواقعية السياسية، فبدأ يغير في مفاهيم الشريعة والسلوك السياسي مما دفع البعض للتخلص منه في أسرع وقت فلم يدم عدله أكثر من ثلاث سنوات.

وفي تناقض واضح أنجبت هذه الدولة أيضًا أمثال الحجاج بن يوسف وغيره من عملاء بني أمية من العسكريين والسياسيين العمليين، والذين دارت حولهم الكثير من الشبهات في دينهم وسيرتهم، فكانوا رموزًا للقهر والعنف غير مباليين بالمبادئ العامة للأمة، ولكن أمراء بني أمية كانوا يرون فيهم الوسيلة المثلى لقمع الحركات والفتن المتطرفة التي هددت سيادتهم وشرعيتهم.

كذلك قدمت الدولة أرياب سيف وقلم من أمثال نصر بن سيار آخر ولاية بني أمية على خراسان، والذي أرسل للخليفة أبياتا من الشعر السياسي يصف انتشار الدعوة للعباسيين ويشر بنهاية الحكم الأموي، قال فيها:

أرى بين الرماد وميض نار	ويوشك أن يكون لها ضرام
فإن لم يطفها عقلاء قوم	يكون وقودها جثث وهام
فإن النار بالعودين تذكى	وإن الحرب أولها كلام
أقول من التعجب ليت شعري	أيقاظ أمية أم نيام

وصدق حدس الرجل فسقطت الدولة الأموية بعد أن انهارت جبهتها الشرقية في خراسان على أيدي أبي مسلم الخراساني، والغريبة في مصر بعد معركة «الزاب» ومقتل مروان بن محمد آخر الخلفاء الأمويين، ولكن الأخطر من ذلك أنها تهاوت من الداخل لأن شرعيتها تهاوت لصالح شرعية مكبوتة تتطلع لها نفوس المسلمين مبنية على حب بيت الرسول والعودة إلى حلم «دولة المدينة» وسيرة الخلفاء الراشدين، وقد استغل العباسيون هذا للترويج لدولتهم وضرب الشرعية الأموية، ولكنهم في واقع الأمر لم يختلفوا عن الدولة الأموية كثيراً عندما آلت لهم السلطة، فحاربوا نفس الفرق لنفس الأسباب وبنفس الوسائل، وسرعان ما أدركت الرعية أن بني العباس (بني هاشم) هم امتداد لبني أمية مع اختلاف الأسماء... ففي عالم السياسة تختفي الأنساب مع الوقت.

لقد مر أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان على سقوط الدولة الأموية، ولكن آثارها باقية لأنها غيرت مجرى التاريخ الإسلامي وتركت لنا الحكمة والسير المتنوعة والإرث السياسي المهم، فلقد انتهجت سياسة تثبيت العنصر العربي وتعريب مؤسسات الدولة بعد الفتوحات وضمنت سيطرة اللغة العربية على الدولة وهو ما حمى الهوية العربية للدولة الإسلامية ولو لفترة زمنية، والتقدير أن هذه السياسة الأموية الثابتة ساهمت في جعل الشام مقراً راسخاً لنبذة القومية العربية بعد قرون طويلة على أيدي أمثال ساطع الحصري وميشيل عفلق وغيرهما من دعاة الفكر القومي والذين كانت الشام مسقط فكرهم.

أيّا كانت نظرتنا للدولة الأموية، فهي تمثل مشواراً في التثقيف السياسي

أكثر منه في التاريخي، وأهم درس تركته لنا في التقدير هو خطورة عدم حسم مسألة الشرعية بين الحاكم والمحكوم لأثره المباشر على استقرار الدول ونشر الفتن والفوضى، فمهما كانت قوة الدولة وحجتها فلن يشفع لها عظمة قادتها ورصانة سياساتها ويُعد نظرتها، فما لم تتعلم الدول من مثال الدولة الأموية في حسم قضية الشرعية فسيتهاكم التاريخ على أطلالها بترديد حكمة الفيلسوف السياسي الفرنسي إيكسيس دي توكفيل القائلة: «...إنه عندما لا يُنير الماضي المستقبل فإن الروح تكون قد مشت في الظلام».

الدولة الإسلامية

في السياسة الدولية⁽¹⁾

ما زلت أرى فراغًا ملحوظًا في تعاملنا العلمي مع دور الدولة الإسلامية في تركيبة القوة الدولية عبر التاريخ، فمعظم مراجع التاريخ الإسلامي تنكب على تناول الدولة الإسلامية بنوع من الميل القوي نحو توصيف سياستها الداخلية، ولو تناولت السياسة الخارجية يكون ذلك من مضمون داخلي في الأساس، وإن عرجت على التناول الخارجي يتم ذلك من منظور إما الفتح وإما توسيع رقعة الدولة، وقلما نجد رؤية واضحة للدولة الإسلامية وموقعها

(1) هذه أربعة مقالات متتالية كتبها اعتبارًا من مايو 2012 لاقتناعي بأننا مازلنا بحاجة إلى رؤية مختلفة لتناول التاريخ السياسي أو الدبلوماسي للدولة الإسلامية بعد أربعة عشر قرنًا من الزمان، ليس من خلال الرؤية التقليدية لدور الدولة الإسلامية، ولكن لإخضاع هذا التاريخ السياسي لأدوات علم العلاقات الدولية بعيدًا عن الفكر النمطي الناظر للتاريخ الإسلامي بمنأى عما حوله من تطورات، بالتالي وضعت رؤية أرجو أن تكون موضوعية لدور الدولة الإسلامية على مدى ثلاثة عشر قرنًا من الزمان في علاقاتها مع القوى الدولية، رؤية بعيدة عن المشاعر الدينية أنظر لها بنظرة تحليل سياسي وفق منهج العلاقات الدولية والاستراتيجية لأضع رؤية مجردة، وأسعى للإجابة عن سؤال حيرني على مدى ثلاثين عامًا وهو «كيف كانت لدولة الإسلام هذه العظمة والقوة دون أن تتوافر لها القدرة على تشكيل نظام أحادي القطبية مثل الولايات المتحدة اليوم؟»، واعتقادي أن المقالات الأربعة ستكون صابمة للبعض ومحنة للأغلبية.

في النظام العالمي على مدى الأربعة عشر قرنًا الماضية، ومن ثم فالأمل محدوني في أن أتناول في المقالات التالية رؤية لدور الدولة الإسلامية من منظور علمي-جيوستراتيجي يكون أقرب إلى رسم كروكي للدور الدولي للدولة الإسلامية على مر العصور وعلاقتها بمنظومات القوى عبر العصور إضافة لبعض النقاط التحليلية الخاصة بهذا.

بداية فالثابت تاريخيًا وفعليًا هو أن النظام الدولي الحديث والسياسة الدولية في عالمنا اليوم هما نتاج لفكر وتفاعل عناصر غربية في الأساس، ف جذور النظام غربية الأصل والهوى، والثابت أيضًا هو أن العالم الإسلامي لم يشارك في تكوين هذا النظام الحديث رغم مشاركته في صناعة التراث الغربي ذاته، والسبب في ذلك يرجع لاختفاء مُركب قوة الدولة الإسلامية من الساحة الدولية وقت صناعة النظام، وقد نتج عن ذلك حقيقة أخرى وهي الدور المحدود للعالم الإسلامي في مجال إرساء الأبعاد الثقافية المختلفة داخل النظام الدولي، إضافة إلى أن حضارتنا الإسلامية لم تلعب الدور المتوقع لها تاريخيًا لأسباب عديدة، منها خروج العالم الإسلامي مبكرًا من حلبة الصراع على السلطة في نهايات القرن السابع عشر، وهي المرحلة التي بدأ النظام الدولي يرسي أساساته السياسية والعقائدية فيها، والتي شكّلت جوهره إلى يومنا هذا.

لقد دخلت الدولة الإسلامية المنظومة الدولية بعد سنوات معدودات من انتشار الإسلام في شبه الجزيرة العربية، ويلاحظ أن النطاق الجغرافي للنظام الدولي عند بزوغ الدولة الإسلامية كان واضح المعالم، فهو الذي يشمل «العالم المعروف» في ذلك الوقت أي أوروبا والشرق الأوسط وامتداده حتى

قرب حدود دولة الصين، والتي لم يكن لها دور في هذا العالم لأسباب ترجع لتركيزها على محيطها الإقليمي دون الدولي، كما أن توزيعات القوى بداخل النظام كانت مبنية على أساس من القطبية الثنائية الكلاسيكية، فكانت الدولة الساسانية (فارس) في الشرق ودولة بيزنطة في الغرب، وبينهما مناطق عازلة تتميز «بحروب الوكالة» ما بين الغساسنة حلفاء بيزنطة على حدودها الجنوبية والشرقية، وحلفاء فارس من اللخمين (المناذرة) في غربها أي عند العراق، وكانت المناوشات أو الصراعات تدور بينهما في وقت السلم بين القطبين، وهو ما يشبه الوضع ثنائي القطبية الكلاسيكي بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبينهما فريقان أوروبيان مواليان ومتنافسان في الغرب والشرق، ولا يخفى على العين عند بزوغ الدولة الإسلامية أن مخزون القوى الاستراتيجي للغرب ممثلاً في وسط وجنوب القارة الأوروبية كان متهاوياً، فقد كانت القوى فيه مفتتة بعد سقوط الدولة الرومانية على أيدي القبائل الجيرمانية، فلم يدخل هذا الزخم المادي والمعنوي الأوروبي إلا في مرحلة تالية خلال أواخر العصر الأموي والدولة العباسية الأولى كما سنرى.

لقد دخلت الدولة الإسلامية تركيبة العلاقات الدولية من الناحية الجيوستراتيجية والفعلية بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فلقد كان عصره عليه الصلاة والسلام منكباً على بناء الدولة من خلال توحيد العناصر المختلفة في شبه الجزيرة على أساس الشرعية الجديدة ممثلة في الدين الحنيف إضافة لعنصر القومية العربية، وهو ما ساهم في جمع العقليّة العربيّة في بوتقة الدولة الواحدة الوليدة، ومن ثم فبالرغم من توجيه الرسول عليه الصلاة

والسلام رسائل إلى قطبي القوى الدولية كسرى فارس وإمبراطور بيزنطة، فإن الدولة الإسلامية لم تكن تمثل نقطة احتكاك تمتد إلا في حالات استثنائية قليلة كجيش أسامة بن زيد ومن قبله غزوة مؤتة لخالد بن الوليد، وهي التي لمست دولة الوكالة للروم ممثلة في قبائل من الغساسنة ولم تقرب للمركز أو طرفه، كما كانت وكالة المثنى بن حارثة في حروبه على فارس بمباركة وتكليف من دولة المدينة.

لقد بدأ زخم وتأثير الدولة الإسلامية الخارجي على النظام الدولي آنذاك خلال ولايتي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والظاهرة التي لا تخفى عن العين هي أن المرحلة الأساسية للامتداد الخارجي للدولة الإسلامية جاءت كتتوء بين مرحلتين تميزتا بالانكماش النسبي لأسباب متعلقة بمشاكل داخلية، وهي حروب الردة التي أعقبت وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام من ناحية، وما نسميه في الثقافة الإسلامية «بالفتنة الكبرى» من ناحية أخرى، ولفظ الفتنة له مسميات أخرى في علوم السياسة الدولية وهي الحروب الأهلية أو صراعات السلطة، وهو أمر شائع وطبيعي الحدوث بعد وفاة مؤسسي الدول.

لقد فتح الخليفة أبو بكر الصديق جبهتي فارس وبيزنطة بمجرد القضاء على حروب الردة وتثبيت أركان الدولة الفتية لأسباب روحية وسياسية واقتصادية وجيوستراتيجية معلومة، وفي الوقت نفسه لم يخش الخطر الخارجي على دولته لأنه كان مُحصناً بالبوادي والصحاري، والتي لا تستطيع الجيوش النظامية لبيزنطة وفارس عبورها لأنها تمثل حصناً دفاعياً غير قابل للاختراق حيث سيتم التعامل مع هذه الجيوش بمجرد توغلها بمزيج من

حرب العصابات وقطع الإمدادات فيما هو معروف في علم الاستراتيجية «بالتكتيكات الفابيانية Fabian» أسوة بما حدث مع «هانيبال» في أوروبا عندما حاول الانقضاض على روما، ومن هذا المنطلق قام خالد بن الوليد بتفكيك أو اصر دولة كسرى بعد قرابة ست معارك دامية أهمها معركة «نهر الدم» والتي قضت على الفرص الحقيقية لصمود هذه الدولة، ومن ثم جاءت معركة القادسية لتنهال بعدها المدائن عاصمة كسرى.

أما بيزنطة فقد استقطع خالد بن الوليد منها الشام بموجب معركتين فاصلتين ضمن معارك أخرى وهما أجنادين واليرموك، وبعد ذلك بدأ التوسع غرباً فدانت شمال إفريقيا، ولكن بعد هذه المرحلة بدأت الفتوحات تهدأ تدريجياً خاصة بعد نشوب الفتنة الكبرى أو الحرب الأهلية في البلاد، وبما لا شك فيه أن هذه الحرب الأهلية كان لها أسوأ الأثر على بروز الدور السياسي للدولة الإسلامية الفتية في التاريخ الدولي، ولو أن البلاد لم تدخل حالة الاقتتال الداخلي فإن فرصها في فرض الهيمنة على النظام الدولي كقطب أوحده كانت أكثر بكثير، ففارس سقطت، ولو أن التركيز استمر على التحرك الخفيف السريع غرباً فإن سقوط دولة بيزنطة كان مرجحاً لو أحسن العرب استراتيجيتهم، ولكن الحرب استمرت لسنوات.

وبمجرد أن دانت الأمور للدولة الأموية أصبحت هذه الدولة تتبوأ الصدارة على المستوى الدولي في نظام ثنائي القطبية مكون من هذه الدولة الفتية بعد أن هضمت دولة فارس واستولت على دورها من ناحية، ودولة بيزنطة العجوز من ناحية أخرى، وقد انتقلت مراكز الثقل التقليدية للدولة الأموية فقد طويت مصر تحت سلطة دمشق، والتي ورثت إمبراطورية فارس

أيضاً، وما كان يحول بين تفرد دمشق بالصدارة الدولية لتخلق نظاماً أحادي القطبية إلا حوائط القسطنطينية الشاهقة وجيشها القوي ومن خلفها دعم مراكز الثقل التقليدية بالعالم المسيحي الأوروبي لها وإمدادها بالقوة والسلاح، وهكذا بدأت الدولة الإسلامية تتفاعل مع النظام الدولي وهو التفاعل الذي تغير نمطه بشكل ملحوظ على مدى الفترات التاريخية المختلفة كما سنرى.

الدولة الإسلامية في السياسة الدولية (الأمويون والعباسيون)

تناولنا في المقال السابق ظهور الدولة الإسلامية وقيامها بإرث الدولة الفارسية لتتبوأ مكانتها كدولة بارزة في نظام ثنائي القطبية مع دولة بيزنطة، وكيف قامت هذه الدولة بموجة ثانية من التوسع خلال الدولة الأموية (661-750 م) بما وفر لها تراكم من القوة ساهم في قيامها بمحاصرة القطب المنافس لها، ولكن قبيل الانتقال لتركيب القوة الإسلامية الدولية، فإن حدثاً مهماً يجب معالجته وهو أن الأمويين في سعيهم الحثيث لكسر الدولة البيزنطية لجسوا لتغيير استراتيجية إدارة الصراع عندما بدأت هذه الدولة تتوسع غرباً، فبعد ضم الأندلس في عام 711 م انقسمت بؤرة الصراع ما بين القطبين حيث بدأت دمشق تسعى لمحاولة العبور إلى وسط وجنوب أوروبا مستخدمةً الجبهة الغربية.

وعلى الرغم من التخطيط العسكري السليم، فإن مصير الموجة الإسلامية الغربية توقف مثلما حدث مع «هانيبال» الشهير عندما عبر بقواته من قرطاج إلى شبه الجزيرة الأيبيرية في سعيه نحو روما في القرن الثالث قبل الميلاد، وقد

كان السبب المباشر في كسر هذا المد الإسلامي نحو شرق القارة الأوروبية الهزيمة العنيفة التي لقيتها قوات القائد الأموي عبد الرحمن الغافقي في معركة «بواتيه» المعروفة في التاريخ الإسلامي «ببلاط الشهداء» عام 732م؛ فتعد هذه المعركة حدثًا فاصلاً في التاريخين الإسلامي والأوروبي، ونقطة فارقة في مسيرة إدارة الصراع بين الدولة الإسلامية وأوروبا، فلم تمثل هذه المعركة نهاية المد الإسلامي في أوروبا فحسب؛ ولكنها كانت أيضًا علامة مهمة نحو تدشين سلطة مارد جديد لعب دوره المهم في حسم المستقبل السياسي للقارة الأوروبية من خلال إرساء بذور الإمبراطورية الكارولنجية Carolingian Empire، حيث كان بطل معركة بواتيه هو «شارل مارتيل» أي جد «شارلمان العظيم» مؤسس هذه الإمبراطورية، والتي دخلت وساهمت في مرحلة تالية فيما عرف بالإمبراطورية الرومانية المقدسة فوحدت مناطق وسط وغرب أوروبا بشكل منقطع النظير، فأصبحت القوة البؤرية التي ورثت فيما بعد دور الدولة البيزنطية في علاقتها مع الدولة الإسلامية.

وهكذا انحسر دور الدولة الأموية شرقًا ولاقت نفس مصير جيش قرطاج، ولكن الفارق الأساسي هو أنه على حين فشلت الأخيرة في الحفاظ على وجودها العسكري في أوروبا ومن بعدها وجود دولتها ذاتها في شمال إفريقيا، فإن الدولة الأموية استطاعت الاحتفاظ بالأندلس وتثبيت وجودها هناك، ولكن ذلك جاء على حساب التوغل شرقًا، وبهذا فشل المسعى الأموي لتطويق القارة من الشرق والغرب ووضع الضغط الاستراتيجي على الجانبيين.

ومع ذلك فقد استمر الدور الأموي بكل قوة في السياسة الدولية، وتشير

التقديرات إلى أن الدولة الأموية كانت تمثل أكبر كتلة سياسية مركزية شهدها العالم على مر العصور حتى ذلك الوقت، فقد بلغ حجمها قرابة 11 مليون كيلومتر مربع، أي ضعف حجم دولة روما تقريباً، والتي وصلت في أشدها لما يقرب من 6.5 مليون كيلومتر مربع، أو ما يقرب من ثلث الإمبراطورية البريطانية، والتي كانت أكبر إمبراطورية من حيث الحجم في العالم عندما بلغت قرابة 34 مليون كيلومتر مربع في القرن العشرين، ولكن الملاحظ أن هذه الدولة شأنها شأن أغلبية الدول الإسلامية المتتالية كانت في مجملها دولة ممتدة Contiguous وهو ما منحها قوة نسبية مقارنةً بالإمبراطوريات التي تربط أطرافها من خلال البحر.

ومع سقوط الدولة الأموية وتولي الدولة العباسية الحكم فيها بعد، فإن التوجه العام لم يختلف كثيراً، كما لم يتغير مشهد القوة على الساحة الدولية، فاستمر الوضع ثنائي القطبية حين ما بدأت الإمبراطورية الكارولينية تدخل المعادلة ليصبح نظاماً ثلاثي القطبية وذلك رغم أن الدولة البازغة لم تدخل حلبة الصراع بشكل مباشر مع الدولة العباسية لعدم وجود خطوط تماس مباشر بينهما، ولم يتغير الوضع شيئاً بالنسبة للعلاقة بين بغداد والقسطنطينية، وفي هذا الإطار فقد بدأت الدولة العباسية الفتية في تثبيت أركانها فزادت إجمالي رقعة الدولة بزيادات محدودة عن الدولة الأموية، ولكن بعض الأمور الأساسية صارت ملحوظة على رأسها انتقال مركز الخلافة من دمشق إلى الكوفة ثم بغداد مباشرة، وهو التحرك الذي غير من مركز ثقل الدولة وجعل العاصمة بعيدة عن منطقة التماس العسكري مع الدولة البيزنطية.

لم يستمر الوضع على هذا النحو كثيراً، ف عوامل ضعف الدولة العباسية

بعد خلافة هارون الرشيد بدأت تنهش في قدرتها على التنافس الخارجي، بل مجرد التماسك على المستوى الدولي، والذي بدأ ينهار تدريجيًا لصالح مراكز الثقل السياسية والعسكرية التقليدية في الدولة الإسلامية، فاستقل ابن طولون بمصر، وظهرت دولة الأدارسة في المغرب ثم الأغالبة في شمال إفريقيا... إلخ، ثم انفرط عقد القوة بسبب التأثيرات الخارجية على بلاط الحكم ثم ظهور دولة السلاجقة وضغطها الشديد على الخلافة العباسية، وهي أمور بدأت تضعف الدولة المركزية في حلبة الصراع الدولي، وعلى الرغم من انحسار الدولة المركزية فإن الهوية والثقافة الإسلامية خاصة السنية ظلت السائدة في مجملها لاسيا في الشرق، وسرعان ما بدأت دول مثل مصر وشمال الشام تأخذ على عاتقها مسئولية المواجهة ليس فقط مع الدولة البيزنطية، ولكن مع المارد الجديد المتمثل في الدول الأوروبية المركزية التي بدأت قوتها تبرز خاصة فرنسا والدولة الرومانية المقدسة، فبدأ الصراع يأخذ منحى جديدًا.

وعلى الرغم من أن الكثير قد يعتبر أن الدولة العباسية زالت فعليًا عقب الغزو المغولي لها وتدمير أواصرها وأساساتها على أيدي هذا الجيش في عام 1258 م، فإن حقيقة الأمر هي أن هذه الدولة لاقت مصيرًا متدرجًا مشابها لما حدث للاتحاد السوفيتي، وهو ما يطلق عليه علماء السياسة عملية الانفجار الداخلي Implosion، فهي قبل أن تُحتل من المغول كانت مرت بمراحل من التفتت الداخلي على مراحل زمنية ممتدة تقرب من ثلاثة قرون ما بين صراعات داخلية وخلافات داخل البلاط ومراحل من التحلل السياسي الملحوظ، ومن ثم فحتى بعد استعادة الدولة قدراتها نسبيًا فإنها استسلمت لمصيرها المحتوم على أيدي المغول.

وعلى الرغم من انهيار الكيان الجامع الشامل للكيانات الإسلامية المختلفة، فإن هذا الكيان البديل أخذ أشكالاً مختلفة؛ فكان مبنياً على أساس رقع جغرافية متنوعة الثقل سعت كثيراً منها لاستضافة شبح الخلافة العباسية لتحصن خلف شعاع من الشرعية، بالتالي نجد ظهور دولة مثل مصر، والتي استضافت الأسر الطولونية والإخشيدية ثم الخلافة الفاطمية ثم الدولة الأيوبية إلخ، كما حكمت إيران أسر سياسية قوية أهمها الدولة البويهية، ولهذا أصبحت دولة مصر وسوريا بالأخص مكلفتين بمواجهة تحدين أساسيين غير تقليديين.

ويلاحظ في هذا الإطار أن الصراع الدولي انتقل من المركز إلى الأطراف على الصعيدين الإسلامي والأوروبي على حد سواء، فبعد أن كان يؤرته القسطنطينية انتقل الأمر إلى وسط وغرب أوروبا، واللذين أصبحا يمثلان الثقل السياسي الجديد، بينما لعبت مصر و- بدرجة أقل - سوريا هذا الدور بدلاً من الدولة العباسية، وقد شهدت الشام لأول مرة منذ معركة اليرموك والفتح العربي منطقة تماس بين القوتين الإسلامية والغربية انضمت لهما قوة دولية ثالثة هي المغول، فكان هذا مشهداً تاريخياً لم تشهده المنطقة من قبل بحيث تكون قاعدة إسلامية مهمة مثل الشام مركزاً للتنافس ثلاثة لاعبين جدد يتفاعلون في النظام الدولي، ولكن هذه سنة السياسة الدولية كما سيتضح.

الدولة الإسلامية في السياسة الدولية (المماليك والعثمانيون)

بحلول القرن العاشر بدأت الدولة العباسية تواجه بعملية تفتت ملحوظة وتنتقل السلطة من المركز إلى الأطراف، كما ووجه العالم الإسلامي بابتلاءين أساسيين خلال الزمن الذي تلا ذلك، الأول تمثل في حملات صليبية شبه متتالية وغير منقطعة لمدة تقرب من ثلاثة قرون، ثم هجمة مغولية شرسة من المشرق أطاحت بالشرعية الإسلامية السائدة ممثلة في الدولة العباسية، ووقعت مسئولية إنقاذ العالم الإسلامي في أيدي دولة مصر في الأساس بمساعدة من سوريا والإمارات التركية المتناثرة، والتي شكلت جميعها خط التماس في الصراع التقليدي على النظام الدولي، ولكن العبء الأكبر وقع على مصر، وكما أشرنا في المقال السابق فإن هذا الصراع الدولي خرج عن دائرة الصراع التقليدي بين الشرق والغرب ممثلاً في ثنائية بغداد-القسطنطينية، ليصبح الآن موجات عاتية من الغزو الشمالي القادم من وسط أوروبا من ناحية ومن المغول شرقاً من ناحية أخرى.

يلاحظ أيضاً أن هذه الاختلافات صاحبها اختلاف أساسي آخر وهو التغير العرقي لتركيبية القوى المعنية بالصراع، فالطرف الأول ممثلاً في

الحملات الصليبية بالأساس خرج عن العباءة التقليدية للدولة البيزنطية فأصبح الطرف الفاعل في الصراع يتمثل في عرق جيرماني-فرانكي بالأساس انضمت له عناصر أنجلوساكسونية وغيرها، أما الدولة الإسلامية فوقعت مسئولية الدفاع عنها على عاتق عرق غير عربي تمامًا وهم المماليك والأتراك ومن قبلهما عناصر كردية ممثلة في صلاح الدين الأيوبي ومن خلفهم جميعًا الشعب المصري وشعوب الشام.

ليس مجالنا هنا سرد الحملات الصليبية الأساسية على الشام ومصر اعتبارًا من نهاية القرن الحادي عشر، ولكن الثابت هو أن مصر لعبت الدور الدولي المحوري في الفترة التالية لهذا الغزو، وقد تكون المرة الأولى بعد عهد رمسيس الثاني التي تتبوأ فيها مصر مكانة أحد القطبين أو الثلاثة الدوليين وتكون في الوقت نفسه ممثلة للدولة الإسلامية برصيد معارك ضارية حماية للكيان الإسلامي، وعلى رأسها معركة عين جالوت عام 1258م، والتي حالت دون المد المغولي، أما المعركة الثانية فتمثلت قبلها في «حطين» عام 1187م وما نتج عنها من كسر للزخم الصليبي في المنطقة.

هنا لعبت دولة المماليك دور القطب الثاني في النظام الدولي، وقد تميز حكمها بمرحلة صراع في البداية أمكن بعده القضاء على بقايا الجيوب الصليبية وكسر المغول، ثم بدأت مرحلة من التعايش بينها وبين القوى الدولية المختلفة انتظارًا لظهور المارد العثماني الجديد الذي قضى على هذه الدولة عام 1517م وورثها، كما استطاع كسر المد الشيعي المتمثل في الدولة الصفوية التي قامت في إيران والعراق والمناطق المتاخمة لها.

لقد مثلت الدولة العثمانية تغيرًا مهمًا وكبيرًا في معادلة القوة الدولية،

فهى الدولة التى استطاعت القضاء على اللاعب البيزنطى التقليدى وكسر عقدة التمدد الإسلامى فى أوروبا الشرقية بعدما أسقط محمد الفاتح مدينة القسطنطينية عام 1453م واتخذها عاصمة للدولة العثمانية الفتية كاسراً بذلك المعادلة الاستراتيجية الدولية من خلال فرض الدولة العثمانية باعتبارها قطباً شبه أحادى على الساحة الدولية، وسرعان ما وصلت الجيوش العثمانية إلى أعتاب فيينا عام 1529، ثم نافس الأسطول العثمانى بدعم من «خير الدين بربروسا» على السيادة فى المتوسط واستولت الدولة العثمانية على أراض ممتدة فى أوروبا والبلقان وباتت فكرة بسط النفوذ العثمانى على القارة مسألة وقت، وعلى الرغم من أن الإمبراطورية الرومانية المقدسة لم تكن بالقوة الموازنة للدولة العثمانية الصاعدة فإنها استطاعت أن تواجه هذا المد من خلال الحشد العسكرى لها وللدويلات الأوروبية المختلفة فى شمال المتوسط وفى غرب ووسط أوروبا، خاصة أن دولة فرنسا بدأت تشد عودها كما بدأت دولة إسبانيا تساهم فى الجهد العسكرى لمواجهة هذا الخطر المحدق القادم من الشرق.

لقد فشلت موجة الزحف الإسلامى على القارة الأوروبية مرة أخرى وكان آخرها الحصار الثانى لفينا عام 1683م، وبعد ذلك بدأت الدولة العثمانية تدخل مراحل الترهل السياسى والاقتصادى تدريجياً، كما أن بعض الدول الأوروبية -على رأسها دولة الهابسبورج (الإمبراطورية الرومانية المقدسة) وروسيا- بدأت تضغطان على هذه الدولة وتستقطعان منها الأراضى تدريجياً، حتى جاءت اتفاقية «كوتشوك كاينارجى» بين روسيا والدولة العثمانية عام 1774 لتكون الإعلان الرسمى عن ضعف هذه الدولة مقارنةً بالدول الأوروبية السائدة، وهذا التاريخ يضع حداً لأى فرصة أو محاولة إسلامية للعب الدور السياسى القوي والفاعل فى النظام الدولى، فبنهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر

أصبح النظام الدولي مفتتاً ومبتئاً على أساس فكرة توازن القوى بين كبار أطراف اللعبة السياسية ممثلة في روسيا وإنجلترا وفرنسا والنمسا (دولة الهابسبورج) ومن بعدهم دولة بروسيا، فلم تعد القوة في القارة الأوروبية موحدة في أيدي دولة رومانية أو بيزنطية أو إمبراطورية رومانية مقدسة، وهي السمة الدولية التي فتحت المجال أمام توزيعات القوة داخل المجتمع، فلم تلعب هذه الدولة أي دور إيجابي يذكر، بل استمرت في حالة شيخوخة ممتدة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عندما وزع المنتصرون في الحرب أراضيها الأوروبية والشرق أوسطية إما باستقلال الدويلات أو في إطار نظام الانتداب كما حدث مع مقاطعات سوريا وفلسطين والعراق... إلخ.

ومع نهاية الخلافة العثمانية انفرط عقد التكتل الإسلامي، والذي كان الظاهرة الملحوظة على امتداد فترة ثلاثة عشر قرناً من الزمان حتى وإن تخللها انتقال القوة من مركز لطرف داخل الدول الإسلامية كما رأينا، ولكن كان هذا متوقعاً بالنظر لانتشار الفكر القومي كبديل للخلافة الإسلامية، وبالتالي فقد واجه العالم الإسلامي لأول مرة في العهد الحديث لحظة الفطام السياسي من دولة الخلافة الإسلامية بمزيج من القلق والتطلع للفكر القومي، خاصة أن كثيراً من أراضيها كانت واقعة تحت الاحتلال الغربي، ولكن كانت هذه سمة السياسة الدولية، فعهد الدولة الكبرى المهيمنة كان قد انتهى.

لقد انهارت الخلافة الإسلامية بشكل كامل مع القضاء على الدولة العثمانية، ولكن في التقدير أن هناك عدداً من العوامل الأساسية التي أثرت بشكل سلبي على دور الدولة الإسلامية على المسرح الدولي كقوة سياسية، ليس فقط على الدولة العثمانية بل على الدولة العباسية ومن قبلها الأموية والخلافة الراشدة وهي الأمور التي سنتناولها في المقال القادم بإذن الله.

الدولة الإسلامية وغياب «السلام الإسلامي»

لقد عكست المقالات الثلاث السابقة حول ظهور وخسوف الدولة الإسلامية في السياسة الدولية حقيقة أساسية وهي أن كافة الأجواء والعوامل كانت مهيأة لكي تتمكن هذه الدولة من أن تتبوأ مكانتها كقوة دولية متفردة أو بلغة علم السياسة، فهي لم تستطع خلق نظام دولي أحادي القطبية تكون هي المهيمنة على مجرياته أو ما اصطلح على تسميته مجازاً في قاموس العلاقات الدولية «السلام Pax» والمقصود هنا غياب «السلام الإسلامي Pax Islamica» أسوة «بالسلام الروماني» أو «السلام البريطاني أو الأمريكي»، ولكن هذا لم يتحقق فلم تستطع الدولة الإسلامية احتلال هذه المكانة على الرغم من أنها بسطت سيطرتها على إمبراطورية فارس، والتي كانت تعد المنافس الأول في القارة الآسيوية، ثم استقطعت أراضي كثيرة من دولة بيزنطة، ولكن شيئاً ما لم يكتمل في هذه المعادلة الدولية، فقد حال عدد من العوامل دون التسيد المنتظر.

وعلى الرغم من الامتداد العمري للدولة الإسلامية الموحدة وتوارثها وصعوبة التوصل لعموميات بشأنها، فإن هناك بعض العموميات التي قد

تفسر هذا التناقض التاريخي بين القوة المفرطة لهذه الدولة والفشل الممتد في فرض الهيمنة الدولية أو «السلام الإسلامي» وهي على النحو التالي:

أولاً: في التقدير أن مشكلة الاختلافات في مفاهيم الشرعية يمكن أن تعد أحد أهم الأسباب الأساسية التي ضربت القوة المتجددة للدولة الإسلامية وسببت الاقتتال الداخلي الذي تميزت به الدول الإسلامية المتعاقبة منذ الخلافة الراشدة، وتاريخ الدولة الأموية كان امتداداً للصراعات المستمرة مع القوى المناوئة للسلطة المركزية لهذه الدولة، وعلى رأسها حركات الخوارج والشيعة والحركات الانفصالية الأخرى، ونفس هذه الفرق ثارت في وجه الدولة العباسية وهي في أوج قوتها فأضعفت من قدرتها على مواصلة مواجهة القوى الدولية الأخرى، فلو أن الدولة الأموية استطاعت أن تدعم جيش عبد الرحمن الغافقي أثناء معركة «بلاط الشهداء» أو أرسلت جيوشاً إضافية بعد هذه الهزيمة لكان التاريخ قد تغير ولدانت أوروبا لهذه الدولة، وهو ما لم يحدث لأن الدولة كانت تواجه مشكلات داخلية ضخمة خاصة في الكوفة والبصرة. وقد استنفدت هذه الحروب قوة الدولة الأموية، بل إنني أكاد أجزم أنه لا توجد دولة تنافست على القطبية الدولية وهي تعاني حركات انفصالية شبه ممتدة بالقرب من مركز ثقل الدولة مثلما حدث مع الدولة الأموية وبدرجة أقل العباسية. كل هذا أفقد هذه الدول الزخم والقدرة على التركيز في الجهد الدولي.

ثانياً: واتصلاً بما سبق، فهناك عدد من المشاكل الداخلية التي حجّمت من قوة دفع الدولتين الأموية والعباسية وهو ما كان سبباً أساسياً في تشتيت قدرة هذه الدول على المواجهة الدولية بالشكل المناسب، فلقد عانت الدولتان

مما يمكن أن نصفه بعملية الامتداد الزائد أو الـ Overstretching أي أنها امتدت بسرعة عالية وتأخرت عملية هضم هذه الأراضي وهو ما أضعف بطبيعة الحال السلطة المركزية للدول الإسلامية المتعاقبة، فلقد كانت الدولة الإسلامية كما ذكرنا آنفاً أكبر تجمع سياسي تحت حكم مركزي شهده العالم وذلك في مدة وجيزة وصلت نيفاً وأربعين عامًا.

ثالثاً: لعل من أهم عوامل إضعاف الدولة الإسلامية على مدى تاريخها كان تصميمها المستمر على أن تكون دولة قارية Continental State، مثل روسيا والإمبراطورية الرومانية المقدسة وغيرهما والتي تعتمد على نسق وراء الآخر من قوات المشاة والفرسان، والثابت هو أن الدولة الأموية والعباسية ومن بعدهما الدولة المصرية لم يتناسب حجم أساطيلها مع الامتدادات الشاهقة لشواطئها، فرغم دور معاوية بن أبي سفيان في إنشاء أول أسطول بحري في تاريخ الدولة الإسلامية فإن هذا الذراع العسكري المهم ظل في أغلب الأوقات يحتل المرتبة الثانية مقارنة بمنافسي هذه الدولة الكبرى، ولو أننا طبقنا نظرية عالم الجغرافيا السياسية الشهير «ألفريد ثاير ماهان»، والذي قدّم أول نظرية حول دور القوة البحرية في صناعة التاريخ، فإننا سنجد أن الدول الإسلامية المتعاقبة قد فشلت في تطبيق أساسيات نظريته والداعية لضرورة خلق قوة بحرية تتناسب والقدرات التجارية للدولة الكبرى لتكون أساساً لفتح تجارة أوسع وأكثر امتداداً تتناسب وقوتها وتضمن لها قاعدة صناعية داخلية خاصة في القرون الأربعة الماضية، ولكن هذا لم يحدث واكتفت الدول الإسلامية بالتجارة القارية، من أبواب الصين إلى الشام أو شمال إفريقيا، كما اكتفت دولة المماليك بتحصيل الرسوم على التجارة المارة بمصر دون السعي

للتوسع الدولي المقارن، وبالرغم من أنها كانت من القوى الدولية الكبرى، إن لم تكن في أعلى مراتب القوة، فإنها لم تستطع أن تواكب القوى التجارية البازغة في مطلع القرن السادس عشر.

حقيقة الأمر أن الضعف البحري النسبي للدول الإسلامية كان بداية لمشكلة حقيقية واجهت هذه الدول خاصة دولة المماليك، فقبل انهيارها على أيدي الدولة العثمانية، فإن هناك حدثاً مهماً كثيراً ما تتغافله كتب التاريخ وهو معركة حاسمة وفاصلة دخلها الأسطول المملوكي قرابة الساحل الهندي وهي المعروفة بمعركة «ديو البحرية» عام 1509 م والتي هزم فيها الأسطول المملوكي أمام الأسطول البرتغالي في صراعهما على طرق التجارة البحرية، وفي هذه المعركة تحديداً ضربت الدولة الإسلامية ضربتها البحرية الكبرى، والتي لم تستطع أن تتخطاها، فهي المعركة التي فتحت المجال أمام السيطرة الغربية على طرق التجارة والملاحة الدولية، أما الدولة العثمانية فقد لاقت من جانبها هزيمة ماثلة عام 1571 م في معركة «ليبانو» البحرية في مواجهة التحالف الأوروبي ضدها وهي الهزيمة التي قضت على فرص هذه الدولة في السيطرة على البحر المتوسط أو مد النفوذ البحري العثماني إلى القارة الأوروبية.

وأخيراً، واتصلاً بما سبق، فقد فقدت الدولة الإسلامية قوة الدفع التي ولدتها الاكتشافات البحرية الدولية على أيدي الدول الأوروبية حيث لم تكن الدولة العثمانية قادرة أو مهتمة بالمنافسة على العالم الجديد وهي المهمة التي أخذتها على عاتقها إسبانيا والبرتغال ومن بعدهما هولندا وإنجلترا، فكان ذلك سبباً في الخروج الحتمي للدولة العثمانية من الصراع الدولي، وهو ما

أفقدتها أيضًا فرصة اللحاق بالركب الصناعي والحضاري الغربي فاكتفى
مثل الدولة الإسلامية في الصراع الدولي بأن يكون «دولة استهلاكية» من
الطرّاز الأول، فاقدة القدرة على المنافسة، وهو ما قلص من فرصها الدولية
خاصة أنها فرضت على ولاياتها حالة من التخلف والجهل الشديدين أسهم
في حالة التأخر الاقتصادي والسياسي.

لقد كانت هذه مجرد اجتهادات للأسباب التي قد تكون أثرت سلبيًا على
قدرة الدولة الإسلامية على المنافسة الدولية الممتدة أو فرض هيمنتها الدولية؛
وهو الحلم الذي داعب عشرات من قياداتها وملايين من رعاياها على مدى
أربعة عشر قرنًا من الزمان.

نساء العرب في التاريخ⁽¹⁾

كثيراً ما تتردد عبارة مفادها أن تاريخنا العربي والإسلامي مُفرغ من العنصر النسائي وأنا اكتفينا فقط بالعنصر الذكوري لتكون ثقافة ذكورية ماحية للبعد الأنثوي، ويدللون على ذلك أن التاريخ العربي لم ينجب لنا قيادة أو شخصيات أنثوية بارزة نقدمها نموذجا، بل يتهادون في ذلك مؤكدين أن دور المرأة في صناعة التاريخ يقرب من العدم وأنها كانت على مدى قرون طويلة وسيلة المتعة والإنجاب للرجال.

هذا الطرح في اعتقادي يحمل نوعاً من الافتراء على ثقافة عريقة وممتدة، كما أنه ينم عن سطحية عفوية لمردديه، وفي التقدير أن جزءاً كبيراً من ذلك يرجع إلى أنهم لم يقرءوا كواليس التاريخ العربي والإسلامي، إضافة إلى أن

(1) لقد كنت دائماً من المؤمنين بالدور الخفي للمرأة وتأثيرها المباشر على الرجل، وهذا المقال تعبير عن نماذج عديدة لنساء قرأت عن أثرهن في السياسة الإسلامية، وذلك في الوقت الذي يسعى فيه البعض لإدخال المرأة إلى النفق المظلم الذي خرجنا منه منذ فترة، والمقال محاولة مني لإبراز أن النساء المسلمات كان لهن دورهن في تطوير التاريخ العربي، ولكن كتب التاريخ الإسلامي لا تركز على هذا البعد إما لوجود كثير من النساء حول متخذي القرار في الأقطار الإسلامية المختلفة عبر التاريخ أو لغموض هذا الدور بطبيعة الحال، كما أنني سعت من خلال المقال إلى أن أخفف من وطأة عمق التاريخ وما قد يسببه من تعب فكري فكانت هذه المقالة كنوع من تخفيف الظل على القارئ.

دور المرأة في صناعة التاريخ لم يكن العرف المتواتر عليه سواء في شبه الجزيرة العربية أو أوروبا أو آسيا مع وجود استثناءات بطبيعة الحال.

ولكن قبل الخوض في هذا الأمر فإن علينا أن نعترف بحقيقة مهمة وهي أن المرأة لم تُمنح في التاريخ العربي والإسلامي المؤسسية في صناعة القرار السياسي، فلم يملك ولم يقدن من الناحية السياسية، وهذه حقيقة ثابتة لا خلاف عليها، ولكنني أدعي أنهن أثرن بشكل غير مباشر في مسيرة التاريخ العربي والإسلامي من خلال تأثيرهن على مؤسسة صناعة القرار سواء كانت ممثلة في الخليفة أو السلطان أو الحاشية أو البلاط السلطاني، بل إن هن دورًا حاسمًا في عملية ترشيح أولياء العهود خاصة خلال حكم الدولة العباسية عندما توغلت العناصر غير العربية من النساء في الشئون السياسية.

لعل هذا يبرر السطحية غير المقصودة لمن هم من غير العرب، والذين يهتمون النساء بعدم لعب دور في التاريخ الإسلامي، فلا بد للقارئ خاصة الغربي أن يطلع على كواليس وتفاصيل التاريخ ليعرف هذا الدور، واعتقادي أنهم سيفيرون من حدة رأيهم بشكل كبير.

البداية يجب أن تكون من خلال تقديم شخصية مثل هند بنت عتبة، واعتقادي أنها من أكثر الشخصيات النسائية التي أثرت في التاريخ الإسلامي ولعبت دورًا حاسمًا في تطوره سواء سلبيًا أو إيجابيًا، فلقد كانت من أشد المعارضين للإسلام ولبنيه، ويدها في غزوة أحد ظاهرة كما أن بصماتها على زوجها وجيه مكة أبي سفيان بن حرب لا تخفى، ناهيك عن كونها أم الخليفة الأموي الأول وداحية العرب معاوية بن أبي سفيان حيث كان لها

دور مهم في تثقيفه سياسيًا، وتاريخها السليبي يضاهيه أيضًا تاريخ ناصع بعد اعتناق الإسلام خاصة دورها في معركة اليرموك عندما تصدع أحد أجنحة الجيش الإسلامي أمام ضغط جيش الروم الذي كانت فيه أغلبية أموية، فخرجت بالعصا تقود النساء لتتشد شعرها الشهير «نحن بنات طارق...» وتضرب مع النساء رجالهن ليعودوا لساحة القتال، وقد كان من المعروف أن زوجها أبا سفيان لم يخش شيئًا كما كان يخشى لسان زوجته، خاصة إذا ما كان على الملأ.

لعل المثال الثاني أيضًا كان لشخصية تاريخية في الحقبة الزمنية نفسها ولكنها ذهبت لأبعد من بنت عتبة، وهي «خولة بنت الأزور» أخت الفارس الأسود المغوار «ضرار بن الأزور»، والتي كانت تحارب على قدم المساواة مع الرجل في الميدان، وكانت تبهرهم بشجاعتهما ومهارتهما في فنون القتال، وهي نموذج ضمن نماذج أخرى ينفي تهمة إن المسلمات لم يحاربن مع الرجال.

لعل مثال السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها مثال قاطع على دور المرأة في حركة التاريخ السياسي الإسلامي، فدورها أكبر الأمثلة على دور المرأة في التاريخ الإسلامي، فإلى جانب دورها في نقل الأحاديث النبوية الشريفة وقيمتها العظيمة كزوجة النبي ﷺ وابنة الخليفة الأول ودورها الكبير أثناء معركة الجمل... إلخ، فكل هذا يعكس ثقلها في التاريخ الإسلامي.

لعل أقوى النماذج كان دور المرأة في عصر الخلفاء العباسيين، والذي يعد في تقديري مثالاً مهماً لدور النساء في التاريخ العربي والإسلامي، وأكاد أجزم

أن النساء لعبن دورًا محوريًا في إضعاف هذه الخلافة قرب نهايتها، ولكنه الدور الذي يحتاج إلى مزيد من التمهيد والتدقيق لاكتفاء أثره، فهو ليس واضحًا للعين المجردة القارئة للتاريخ نظرًا لأن تأثيرهن كان بشكل غير مباشر، فشخصياتهن القوية بل المسيطرة في أحيان كثيرة كانت حاسمة في قضية ولاية العهد والتأمر السياسي، ليس من المبالغة القول إن النساء كان لهن دور حاسم في إضعاف الخلافة بتدخلاتهن وغيرتهن وسعيهن الممتد للاستمرارية من خلال إعلاء مراتب أبنائهن، خاصة عند غير العرب منهن.

وهنا يحضر مثال أم سلمة زوجة الخليفة العباسي الأول أبي العباس الملقب بالسفاح، والتي لم يتزوج الخليفة عليها، فكانت حاكمة السيطرة عليه رغم أنه كان من أعتي الرجال وأقواهم شخصية؛ وتذكر كتب التاريخ أن خالد بن صفوان أحد رجال السفاح حاول استمالة أذن الخليفة فحدثه عن الجواري الحسان وجالهن وضرورة أن يتمتع الرجل بالنساء من العبيد والجواري فاستمال الخليفة، فكان من حظه التمس أن سمعت «أم سلمة» الحوارات من خلف الكواليس، فأرسلت له من الرجال من ضربه وألقى الرعب في قلبه، فلما عاد الرجل مذعورًا للقاء الخليفة بناء على إلحاح الأخير لسماع قصص الجواري الحسان، غير الرجل لسانه خوفًا من «أم سلمة» فقال:

«...أعلمتكم أن العرب استقت اسم الضرة من الضر، وأن أحدهم ما تزوج من النساء أكثر من واحدة إلا وكان في جهد.... وأن الثلاث من النساء كآهن القدر تغلي، والأربع من النساء شر دائم لصاحبهن... وأن أبكار الجواري رجال... وأخبرتكم أن بنى مخزوم ريحانة قريش وعندك ريحانة من الرياحين (يقصد أم سلمة) وأنت تطمح بعينك إلى حرائر النساء وغيرهن

من الإمام»، وبالطبع حل على خالد رضا أم سلمة وأموالها بينما لم يأبه الرجل بتعنيف الخليفة له إدراكًا منه لميزان القوة الحقيقي في البلاط السلطاني!

لقد كانت هذه مجرد أطروحات لقناعاتي بوجود دور غير رسمي للمرأة في التاريخ العربي والإسلامي، اقتناعًا مني بأنه سيكون لها دور في المستقبل ولكن بشكل أكثر فاعلية وظهورًا ومؤسسية، وهذه دعوة للتفكير لأبشر بها بني جنسي من الرجال احتمال مجيء يوم قد يكون قريبًا فيكون ضمن الدعاء فيه:

اللهم خفف عنا ضيق النساء بأزواجهن
وهوّن عليهن ذكريات قهر الأجداد لنسائهم

الباب الثالث

رجال دولة في عهد إسلامية

إن الموهبة هي إصابة الهدف الذي لا يستطيع غيرنا إصابته..
أما العبقرية فهي إصابة الهدف الذي لا يستطيع غيرنا رؤيته..

الفيلسوف الألماني آرثر شوبنهاور

تقديم

لقد كتبت سلسلة المقالات هذه حول رجال الدولة في الإسلام، والذين قادوا الدولة أو أسسوها على أمل أن يدرك القارئ المصري والعربي أن ناموس السياسة موحدٌ، وأن اللعبة السياسية ثابتة، وأن قواعدها تكاد تكون معمة، فهي لعبة تحتاج إلى من يعرف كيف يلعبها، مثل أية لعبة أخرى، وبالتالي فإننا يجب أن ندرك أن اختيارنا لرجال دولنا يجب أن يكون مبنياً على قدراتهم وسماهم في فهم اللعبة السياسية وليس على أساس خلق أو التزام ديني أو وعد روحي، فكل هذه أدوات قد تكون في جعبة السياسي الهادف إلى سلطة، ولكنها ليست بالضرورة في متناول قدراته أو في صالحه، فللدولة رجالها، وهذا يجب أن يكون معيار الاختيار أو قبول الحاكم، والدليل على ذلك هذه السلسلة من المقالات حول خلفاء أكبر دولتين في التاريخ الإسلامي، الأموية والعباسية، وسيدرك القارئ أن لعبة السياسة وحتى دسائسها موحدة، فمعاوية مثله مثل أبي العباس مؤسس الدولة العباسية، وأبي جعفر المنصور وهارون الرشيد لا يختلف عنها، فالسلطة هي السلطة، سواء أصبغناها بالطابع الإسلامي أم غير ذلك، فهاهم العظماء في التاريخ الإسلامي يمكن أن نصفهم بذلك ليس لحسن دينهم، ولكن لقدراتهم السياسية، فيا ليت يأتي اليوم الذي ندرك فيه قيمة الشخص السياسي مجردة عن معتقداته، لو شئنا إدخال المعتقدات كعنصر في المعادلة، ولكن لا يكون العنصر الأساسي الذي بناء عليه يتم اختيار الحاكم، فالدين لله والسياسة للسياسيين.

معاوية رجل الدولة

من الجمل الخالدة في التاريخ الإسلامي مقولة «لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني... ولو كانت بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، كانوا إذا شدوها أرختها وإذا أرخوها شددتها»، كذلك مقولة «ما من شيء ألد عندي من غيظ أئمرعه»، إنهما القولتان الصادرتان عن رجل يعد في تقديري من أقدر رجال الدولة في التاريخ الإسلامي، فهو الذي استطاع أن يتغلب في دربه على أعتى المصاعب، ومع ذلك وضع قاعدة قوية استمرت واحدًا وتسعين عامًا، وعندما ورثت الدولة العباسية دولته الأموية، فإنها لم تُغير كثيرًا في حجم الدولة، والتي وصلت لقرابة مليون كيلو متر مربع، كما لم تُغير في قواعد تسييرها التي أرساها معاوية بن أبي سفيان ومن بعده، ولذا فهو بحق سياسي من الطراز الأول، ولكن بما لا شك فيه أنه أيضًا من أكثر الشخصيات التاريخية التي حظيت باختلافات فكرية وعقائدية بسبب الخلاف السياسي الذي وقع بينه وبين الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ولكن الاختلافات حول شرعية ليس هنا مجال مناقشتها، فالمقصود اليوم هو إبراز دوره كرجل دولة وحنكته السياسية والاستراتيجية التي لا خلاف عليها.

لقد تميز معاوية بن أبي سفيان بفراصة وذكاء شديدين منذ نعومة أظافره، وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن أمه هند بنت عتبة زوجة عزيز مكة أبي سفيان بن حرب الذي قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام إن من دخل بيته فهو آمن كانت ترى فيه عن سائر إخوته خليفة والده في إمارة قريش، ولكن زلزال الرسالة والنبوة على أيدي الرسول عليه الصلاة والسلام غير بقوة شرعية النظام الحاكم في قريش وأخرجها من الظلمات إلى النور، فانقلبت الآية لاسيما بعد تأخر دخول أبي سفيان بن حرب وأسرته في الإسلام فأصبحوا «الطلقاء» بعد أن كانوا الأمراء، وإزاء هذا المتغير الجديد بدأ معاوية صعوده السياسي وسط عمالة ممن لهم سبق، كما أن المجتمع الجديد لم ينس واقعة محاولة والدته أكل كبش حمزة عم النبي، فتعته خصومه بأنه «ابن أكلة الكبش»، بينما حذره أبوه بجملة في إحدى رسائله له قائلاً: «إن هذا الرهط من المهاجرين سبقونا وتأخرنا، فرفعهم سبقهم وقدمهم عند الله وعند رسول الله، وقصر بنا تأخرنا، فصاروا قادة وسادة وصرنا أتباعاً»، ورغم أن التيار السياسي والاجتماعي كان ضد معاوية فإنه استعان بعدد من الأحداث التي كفلت له القدرة على مواجهة الواقع الجديد، وعلى رأسها تقريب الرسول عليه الصلاة والسلام له وجعله من كتبة الوحي وزواج أخته من المصطفى عليه الصلاة والسلام.

لم يتقلد معاوية أية وظيفة قيادية في عهد الرسول ومن بعده أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولكن الأخير فتح المجال لبني أمية من خلال تأمير أخيه يزيد بن أبي سفيان الجيش الإسلامي المتوجه إلى الشام، أما معاوية فكانت بدايته في فتح قيسرية بتوجيه من الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والذي ولاه فيها بعد إمارة بجنوب الشام في العام الهجري السابع عشر،

ثم تم إسناد فلسطين والأردن ومن بعدهما ولاية الشام كلها له، وقد أثر معاوية منذ البداية أن يقرب أهل الشام له، ومع مرور الوقت بدأت الشام تدين له بالولاء التام، فلقد لعب دورًا كبيرًا في جعلها المركز الأساسي للتجارة في الدولة الإسلامية وهو ما فتح لها المجال لمزيد من الانتعاش الاقتصادي، كما أنه أصلح الشوارع واهتم بالزراعة ورفعة الرعية هناك وهو ما ضمن له حب وتأيد أهل الشام.

كذلك استحدث معاوية أول أسطول في التاريخ الإسلامي، حيث أصر الرجل على إقامة أول عمارة إسلامية رغم معارضة القيادة السياسية لبعض الوقت، وبمجرد بنائها بدأت يد الدولة الإسلامية تطول المناطق التي كانت مستعصية عليها لاسيما الجزر التي كانت تقع أمام سواحل الشام، وهو ما وقى الدولة الإسلامية شرورًا بيزنطية كثيرة وكسر تسيد أسطولها لشرق البحر المتوسط، وفكرة إقامة الأسطول في حد ذاتها عمقت من الموقع الجيوستراتيجي للشام كطريق تجاري مهم في الدولة الإسلامية، وجعلتها القاعدة السياسية والاقتصادية المهمة وأثرت مباشرة على تأمينها ورفاهيتها الاقتصادية مما زاد من شعبية معاوية، لاسيما بعدما أمن الحدود الشمالية للبلاد.

ولكن الزلزال الخطير الذي هز الأمة الإسلامية بمقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه هز شرعية معاوية، خاصة بعدما تولى علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، الولاية، وهنا أثر معاوية أن يمنع البيعة له مستندًا إلى ضرورة القصاص لمقتل الخليفة عثمان، كما أنه أثر أيضًا ألا يدخل في الصراع الداخلي بعد انشقاق طلحة والزبير عنه وحدث موقعة الجمل، وهو ما جعله ينتظر قدوم الحرب إليه مثبتًا وضعه السياسي والعسكري بدعم قوي من أهل الشام،

ثم كانت واقعة صفين الشهيرة ولكنه استطاع أن يعالج الأمر سياسيًا من خلال التحكيم، والذي أضر بالإمام علي بن أبي طالب وفق ما أورده المؤرخون، ولكن الحظ خدم معاوية كثيرًا فلقد نجح من محاولة الاغتيال التي دبرت للتخلص منه وعمرو بن العاص والإمام علي كرم الله وجهه في وقت واحد، فكانت النتيجة انفراده بالحكم بعدما آل لواء المعارضة للحسن بن علي رضي الله عنهما، والذي أثر الصلح فدانت الدولة الإسلامية لمعاوية وبإيعاع أغلبية من المسلمين فيها عرف بعام الجماعة في 41 هجريًا، وقد حكم معاوية تسع عشرة سنة، فأسس لدولة الخلافة الأموية وأدخل البريد ونظم الدواوين، كما توسعت الدولة الإسلامية في عهده بشكل كبير وينسب له فضل أول محاولة لإسقاط القسطنطينية بمحاصرتها بالأسطول لسنوات طويلة، كما أن توسعاته الخارجية شرقًا وغربًا كانت محل تقدير لدى الجميع، وقد تجلّت عظمتة السياسية في الوسيلة التي تعامل بها مع المعارضة الداخلية حيث استخدم الدين في أغلب المناسبات والشدة في مناسبات أقل في محاولة للشمول مستعينًا على ذلك بجملته الشهيرة «إني لا أحمل السيف على من لا سيف له، وإن لم تكن إلا كلمة يشتفي بها مشتيّ جعلتها تحت قدمي ودبر (خلف) أذني».

هكذا أصبح معاوية بن أبي سفيان أحد أعظم الشخصيات السياسية في التاريخ الإسلامي لما يملكه من رؤية وبعد نظر وفراسة سياسية، وهو ما سمح له بأن يؤسس لحكم جديد ويغير المعادلة السياسية السائدة، ولكن الملاحظ أنه مع الصرح السياسي الهائل والعظيم الذي شيده معاوية ممثلًا في الدولة الأموية - واجهت في مناسبات كثيرة أزمة شرعية منذ ميلادها حتى مماتها حيث استمرت الحركات الثورية طوال فترة وجودها إلى أن أزيلت على أيدي الدولة العباسية.

عبد الملك بن مروان المؤسس الثاني للدولة الأموية

يعد عبد الملك بن مروان المؤسس الثاني للحكم الأموي بعد معاوية بن أبي سفيان، فلقد انتهى حكم معاوية بن يزيد بن معاوية بتنازله عن الحكم لمرضه وأصبح بنو أمية في مهب الريح على خلفية انتشار خلافة عبد الله ابن الزبير، والذي نادى بنفسه خليفة للمسلمين وبدأت الأقطار الإسلامية تخضع له الواحد تلو الآخر حتى استطاع في فترة وجيزة أن يسيطر على مصر والعراق والحجاز وبدأت جيوشه تستعد لغزو الشام، وأمام هذا الضغط اضطر الأمويون لجمع صفوفهم حيث استقر رأيهم على تولي مروان بن الحكم الخلافة فبُيع في المناطق التي لا تزال خاضعة للأمويين، وكانت فترة ولايته مهمة للغاية حيث استعاد هيبة الدولة الأموية واسترد مصر من أيدي والي عبد الله بن الزبير وولى أخاه عبد العزيز بن الحكم (أبا الخليفة عمر بن عبد العزيز)، ولكن القدر لم يمهله أكثر من ذلك فمات الرجل تاركاً الأمر لابنه عبد الملك بن مروان مخالفاً بذلك الاتفاق الذي تم إبرامه بين أعيان بنو أمية ولكن هذه كانت سنة السياسية، فكل رجل يفضل ولاية العهد لابنه حتى وإن كانت معقودة لغيره من الأقارب.

تشير المصادر التاريخية إلى أن عبد الملك كان شاعراً ورجل علم، يتمتع بكرم شديد، كما أن الله من عليه بما يمكن أن نطلق عليه في لغتنا الحديثة بالكاريزما حيث كان محباً لكل رجاله وكل من أتى في طريقه، إضافة إلى ذلك فقد كان الرجل حازماً كل الحزم عند اللزوم، وقد بلغت حنكته السياسية أقصاها فلم يعزل كل من حاربه، بل إنه استعمل من القادة الذين كانوا يحاربونه وعلى رأسهم المهلب بن أبي صفرة، وهو ما يعكس قدرة فائقة على استغلال الظروف والأشخاص وتوظيفها لصالح الدولة، وهي الصفات التي كفلت له القدرة على التعامل مع كل المشاكل التي واجهت حكمه وخروجه منها منتصراً، خاصة حربه مع عبد الله بن الزبير، والذي لم يكن من السهل مواجهته على ضوء شرعيته القوية استناداً إلى كون والده أحد العشرة المبشرين بالجنة، وجده أبا بكر الصديق رضي الله عنه، وقد أوردت كتب التاريخ لنا جملة شهيرة لعبد الملك يقارن فيها نفسه بعبد الله بن الزبير فيقول «ما أعلم أحداً أقوى على هذا الأمر مني، فإن ابن الزبير لطويل الصلاة وكثير الصوم ولكن لبخله لا يصلح أن يكون سائساً».

تولى عبد الملك بن مروان الحكم في العام الخامس والستين الهجري في الفترة التي كانت الدولة الأموية تواجه المخاطر من اتجاهات كثيرة، فلقد واجه الرجل مجموعة من الانتفاضات التي كانت كفيلة باقتلاع الحكم الأموي، على رأسها الخلافة الموازية لعبد الله بن الزبير وثورة المختار بن أبي عبيد فضلاً عن القلاقل الداخلية في الشام واستعداد قيصر الروم لاسترداد الشام مرة أخرى، وكما لو أن هذه الأمور لم تكن كافية؛ فقد عانى الرجل أزمة مالية حادة، ومع ذلك فقد احتفظ برياطة جأشه وحافظ على صفوف جيشه وقاد في بعض المناسبات جيوشه بنفسه ليدب الحماس في جنوده ويحمي دولته.

كانت خلافة عبد الله بن الزبير أخطر التهديدات التي واجهت حكم عبد الملك في ذلك الوقت، فقد كان الرجل يتمتع بثقل سياسي كبير بين المسلمين، ولم يكن أمام عبد الملك إلا مواجهته بكل قوة وحزم، ولكنه تعثر بعض الشيء في البداية لاسيما أنه اضطر إلى مواجهة عدو جديد له وللزبير على حد سواء وهو المختار بن أبي عبيد أحد مدعي التشيع وحارب كلاً من عبد الملك وابن الزبير، وقد لقيت قوات الدولة الأموية هزيمة نكراء على أيدي المختار قتل فيها قائد الجيش الأموي، ومع ذلك لم يئس عبد الملك فلم شمل جيشه لمواجهة ابن الزبير، والذي كان أخوه مصعب قد هزم المختار وتخلص من شروره.

أدرك المسلمون أن المعركة الفاصلة باتت آتية بين الخليفين في مكة والشام، وأن هذا الأمر سيُحسم في العراق وليس في أي مكان آخر، فلقد انتزعت مصر من عبد الله، وبقي العراق في أيدي ابن الزبير، ولو دانت العراق ومصر والشام ما استطاع الحجاز الوقوف أمام القوة الأموية المتجددة، لذلك فقد أصر عبد الملك على أن يقود جيوشه بنفسه لمواجهة مصعب بن الزبير وواجهه في معركة قوية للغاية انتهت بهزيمة مصعب فدانت العراق لعبد الملك وأصبح الأمر مسألة وقت قبل القضاء على الخلافة الموازية لابن الزبير، وقد أرسل عبد الملك رجله القوي الحجاج بن يوسف ليحاصر الحرم ويضربه بالمنجنيق بعدما لجأ ابن الزبير إليه وتحصن به، فلما ظفر به حز رقبته وأرسلها لعبد الملك في الشام وصلب باقي جسده أمام الحرم ولم يدفنه إلا بعدما تدخلت أمه.

وقد واجه عبد الملك أيضًا مشاكل الخوارج وخروجهم عليه في مناسبات

عديدة، وقد صدر لهم ببصيرته النافذة أحد أبرع قواده وهو المهلب بن أبي صفرة، والذي استطاع أن يقهرهم في سلسلة من المواجهات، ولكن أخطر هذه الحركات كانت الحركة التي قادها شبيب بن يزيد، والذي تصدى له الحجاج بن يوسف واستطاع بعد معارك ضارية أن يقضي عليه.

هكذا واجه عبد الملك كل هذه المشاكل، والتي لم تثنه عن الإصلاحات الداخلية، فلقد شهدت أغلبية الولايات التي كانت خاضعة له عمليات تطوير في بنيتها الأساسية حتى في العراق ذاتها، والتي كانت مركزاً لمشاكل الحكم الأموي، كذلك دأب الرجل على الإصلاحات الداخلية وعلى رأسها تعريب الدواوين والتي كانت بالقبطية في مصر وبالفارسية في بلاد فارس وبالبنانية في الشام، وقد أصر الرجل على ضرورة توحيد لغة الدواوين لضمان وحدة الدولة وتثبيتاً لكيانها السياسي، ويُنسب لعبد الملك أيضاً أنه أول من أمر بصك العملة الموحدة وهو ما ضمن مزيداً من السيطرة المركزية على أطراف الدولة الأموية.

استمر حكم عبد الملك بن مروان قرابة واحد وعشرين عامًا، وقد عهد الرجل ولاية العهد لابنه الوليد بن عبد الملك قبيل موته في عام 86 هجريًا بعد حكم دام طويلاً استطاع خلاله أن يحدد دماء الدولة الأموية ويبعث فيها الروح مرة أخرى بعد الثورات والفوضى التي نالت منها، وهو ما يعكس حقيقة أن رجال الدولة عملة نادرة تحتاج إلى رباطة جأش وقدرة على المواجهة والموازنة في آن واحد، فهذا هو الرجل يحمي الدولة الأموية للمرة الثانية رغم المخاطر التي واجهته، والتي قضت على ممالك كانت من قبله وممالك جاءت من بعده ولكن هذه سمة رجال الدولة المتميزين.

تأسيس الدولة العباسية

يعد مولد الدولة العباسية من أهم الأحداث في التاريخ الإسلامي على مر العصور لأنها تعد أطول دولة احتلت كرمي الخلافة لمدة تزيد على نصف الألفية منذ أن اعتلى أبو العباس الحكم في 132 هجرًا إلى أن احتضرت الخلافة بعد مرحلة من الضعف والتدني فانتهدت بأبي أحمد عبد الله المستعصم عام 656، فهي دولة شهدت رجال دولة من الطراز الأول مثل السفاح وأبي جعفر المنصور وهارون الرشيد، كما أن طريقة ميلاد هذه الدولة وسط الاضطرابات السياسية وأزمة الشرعية والخلاقات الفقهية تعد نموذجًا مهمًا لدراسة الأسس الشرعية للدول وأنظمة الحكم، كما لا يخفى على أحد أن ميلاد هذه الدولة يعد في حد ذاته من أنجح العمليات الاستخباراتية والعمل الخفي لسنوات ممتدة بشكل يدعو لدراستها كحالة تكاد تكون فريدة من نوعها، كما أنها مثال مهم لدور القدر في إنجاح السياسات، ولا يمكن لأحد أن يربط كل هذه الخيوط بغفلة عن مؤسس الدولة العباسية الحقيقي وواضع لبنتها الأولى أبو العباس الملقب بالسفاح.

لقد كانت الدولة الأموية تموج بالحركات الثورية من شيعة وخوارج وحركات انفصال سياسي على رأسها حركة عبد الله بن الزبير فكانت هذه الدولة تسعى لاقتلاع جذور الفتن دون جدوى لأسباب تتعلق في الأساس

بالتشكيك في شرعيتها، فهي دولة سلطوية بحيث لم يورد لنا التاريخ أنها كانت في أي مرحلة تقبل التسامح باستثناء فترة حكم الخليفة الورع عمر بن عبد العزيز وبتنوعات قليلة لبعض الخلفاء مثل معاوية بن أبي سفيان عندما كان الأمر لا يتعرض للملكه مباشرة، ولكن هناك سبباً آخر سمح باستمرار الدولة الأموية لفترة زمنية أطول، وهي غياب مفهوم رجل الدولة لدى الثائرين عليهم، فلم يذكر التاريخ شخصية معارضة فذة تملك الحنكة والقدرة على التخلص من هذا الحكم، وكان أقرب شخص لها هو عبدالله بن الزبير ولكن التاريخ عكس عدم قدرته على لم الشمل بالشكل المناسب، كما أن قدرته على الاحتفاظ بأنصاره ومؤيديه لم تكن قوية، وفي كل الأحوال فإن الطريق أمام حركات المعارضة السياسية كان معروفاً وهو مواجهة البطش الأموي إما باتقاء شر الحاكم وإما بالخروج عليه كما فعل الشيعة في مناسبات عديدة، والتي انتهت ثورتهم بالقتل والتشتيت في أغلبها.

لقد كان العباسيون يمثلون فصيلاً مختلفاً بدأ باتقاء شر الحكام الأمويين وانتهى بالثورة المسلحة عليهم بعدما أكتشف أمرهم، فثورتهم استمرت لسنوات طويلة في سرية تامة لا يعرفه عنها إلا القليل، ولكنها كانت تعمل من خلال الدعوة لشرعية جديدة وهي الدعوة لآل محمد دون تخصيص، أي لم يفصحوا عن أي فرع من آل محمد يتم الدعوة له وذلك حرصاً على مساندة الشيعة والمتشيعين لقضيتهم لإزالة ملك بني أمية أولاً فضلاً عن خطورة الإفصاح عن الهوية السياسية الجديدة على الساحة الثورية حتى لا يقوم بنو أمية بالقضاء عليهم، كذلك لجأ العباسيون إلى سياسة النفس الطويل حتى يسمحوا بترسيخ الفكرة الجديدة والعمل على أطراف الدولة كما سنرى.

لقد بدأ العباسيون عملهم السياسي السري في الحميمة إحدى القرى

القرية من الشام حيث بقى فيها علي بن عبد الله بن العباس بمباركة أموية، ولكن مع مرور الوقت بدأ العباسيون يدخلون في اللعبة السياسية ضد بنى أمية خاصة بعد تولية محمد بن علي بن عبد الله وابنه إبراهيم، والذي دأب على الانفتاح السري مع قادة في الكوفة ممن لهم ميول شيعية، وقد بدأ إبراهيم يسيطر على شبكة منظمة من العمل السري السفلي على محاور متعددة. لعل أهم ما ميز التحرك العباسي وكان سبباً مباشراً في نجاحه هو تغييرهم للتكتيك الثوري، فهم لم يسعوا للتغيير من القلب أو المركز، بل لجئوا للأطراف، فكل الثورات التي انتفضت من القلب سواء في العراق أو الحجاز باءت بالفشل التام، بالتالي تم توجيه النظر إلى الأطراف وبالأخص خراسان، والتي لم تكن بعد قد تشكلت هويتها السياسية، كما أنها كانت أقرب للفكر والحضارة الفارسية، ومن ثم سهولة التأثير عليها، وهو ما لم يتوقعه بنو أمية على الإطلاق.

وتعكس المصادر التاريخية أن العباسيين اتبعوا فكرة التنظيم العنقودي حيث لم يعرف عضو الشبكة العامل في الشام ما يفعله زميله في الكوفة أو خراسان، وظلت الشبكة محبوكة في أيدٍ قليلة للغاية، على رأسها شخصية أسمتها كتب التاريخ أبا سلمة الخلال، والذي أصبح الرأس المدبر في الكوفة خلفاً لحسامه وسُمِّي بوزير آل محمد، وكان هذا الشخص هو الذي يحرك خراسان من خلال محارب صنديد معروف في التاريخ الإسلامي باسم أبي مسلم الخراساني، والذي قاد حرباً ضروساً بعدما جمع نفراً كثيراً وواجه أحد أبطال الأمويين المعروفين بشعره العظيم وهو نصر بن سيار، وانتهت بهزيمة ساحقة للأمويين وسقوط خراسان للمتشيعين لآل محمد.

تزامن مع ذلك التصعيد تصعيد آخر وهو أن الأمويين اكتشفوا أمر إبراهيم بن محمد في الحميمة فأسند الرجل الولاية لأبي العباس، والذي لم يتعد عمره الثلاثين بعد، دون أخيه أبي جعفر المنصور، وتشير بعض المصادر إلى أن السبب في ذلك يرجع لأن أمه كانت عربية على عكس أم المنصور، وقد هاجر الرجل مباشرة إلى الكوفة مع أهله وشيعته وتزامن هذا مع وصول جيوش أبي مسلم الخراساني إلى هناك وبدأت الشبكة تكتمل معالمها، ولكن قبل الخوض في شخصية أبي العباس فإنه يهمننا أن نبرز عددًا من النقاط الرئيسة عن أسباب سقوط الدولة الأموية في الأساس، والتي نوردتها فيما يلي:

أولاً: كما ذكرنا آنفاً فإن الثورة جاءت من الطرف وليس المركز، فأمية كانوا يسيطرون على المركز بشكل أفضل، وهو ما يعكس تقصيراً شديداً فما سمعوا لو اليهم نصر بن سيار وهو يستغيث بشعره:

أقول من التعجب ليت شعري أيقاظ أمية أم نيام
فإن يك قومنا أضحوا نياماً فقل قوموا فقد حان القيام

فجاء ردرد مروان بن محمد: إن الحاضر يرى ما لا يرى الغائب، فاحسم أنت هذا الداء الذي ظهر عندك.

ثانياً: السرية كانت عنصر النجاح الأول في هذه الحركة السرية، وقد عبر عن ذلك أبو مسلم الخراساني بشعره:

أدركت بالعزم والكتان ما عجزت

عنه ملوك بني مروان إذا حشدوا

ما زلتُ أسمى بجهدى في دمارهم
والقومُ في غفلة بالشام قد رقدوا
ومن رعى غنماً في أرض مسبعة
ونام عنها تولى رعيها الأسدُ

خاتمة: أن العباسيين في ثورتهم لم يغيروا ناموس الثورات وهو أن الفصيل الذي يكسب الثورة هو الفصيل الأكثر تنظيمًا، فلقد ركب العباسيون الموجة الثورية بأقل جهد فحصلوا أكثر النتائج، على عكس الشيعة الذين دفعوا بأكثر الجهد وخرجوا بأقل النتائج، وهو ما يعكس العبقرية السياسية لرجال الدولة العباسية وعلى رأسهم أبو العباس السفاح كما سنرى.

الخليفة أبو العباس

تناولنا فيما سبق الأسس التي قامت عليها الدولة العباسية ورأينا كيف ألقى القدر على الخليفة أبي العباس الملقب بالسفاح مهمة من أصعب المهام السياسية في التاريخ، فالرجل خرج بأهل داره مهرولاً إلى الكوفة بعدما فضح أمرهم وتم إلقاء القبض على أخيه إبراهيم من قبل عمال مروان بن محمد فعقد الرجل الأمر لأبي العباس، والذي وجد نفسه في الكوفة ضيقاً على أبي سلمة الخلال رجله الذي كان يدير الشبكة السياسية العنقودية التي كسرت الدولة الأموية في خراسان ويات الجيش الخراساني معسكراً في الكوفة والأمر على وشك أن يشهد ميلاد الدولة العباسية وحلقة الوصل في يد أبي سلمة الخلال.

لقد كان أبو العباس السفاح في مقتبل عمره عندما آلت له الأمور فكان في الثامنة والعشرين من عمره، وكان الرجل قانعاً حليماً لا يعرف عنه إلا الميل للكرم والتعبد والزهد حتى جاء له الأمر من بعد أخيه إبراهيم بن عبد الله، وقد تحول أبو العباس إلى رجل دولة بأسرع مما يمكن توقعه، فأداؤه كقائد سياسي يعكس نضجاً سياسياً واضحاً لا يمكن إلا أن يكون خلفه بعض الخبرة التي اكتسبها من خلال التعامل مع أخيه وأبيه ممن كانوا يقومون على الدعوة كما

سنرى، فهو لم يتعلم في أشهر قليلة قيادة الأمراء والرعية وشئون السياسة، فقيادته كانت حكيمة ورؤيته ثاقبة، فهو بحق رجل دولة بكل ما تعنيه الكلمة.

من الطريف وجود شخصيتين بنفس الاسم كان لهما أثرهما الكبير في مستقبل أبي العباس، الأولى هي أبو سلمة الخلال الذي سبق ذكره، والذي قاد الشبكة السرية في الكوفة لصالح العباسيين ضد الأمويين، والشخصية الثانية هي أم سلمة زوجته، والتي ترجع أصولها إلى بني مخزوم أحد أعرق بطون قريش نسبًا، فهي التي رآته وأعجبت به وتزوجته بل ويقال إنها هي التي دفعت مهرها له لأنه كان فقيرًا، وقد ظل الرجل قريبًا منها إلى أن مات ولم يتزوج عليها أو يعاشر الجواري الحسان رغم وجود من كان يسعى لدفعه في هذا الاتجاه، وقد كانت شخصية قوية جدًا وكان لها تأثيرها الكبير عليه كما ذكرت كتب التاريخ.

أما أبو سلمة الخلال فقد كان مسيطرًا على مقاليد الأمور، فأسكن أبا العباس وذويه الكوفة، وكذلك جند خراسان ولكنه لم يسع لتعريف كل طرف للطرف الآخر، وتشير المصادر التاريخية إلى أن الخلال لم يجعل الأمر في الدعوة لأبي العباس لتولي الخلافة، بل أنه قام بإرسال الرسل إلى ثلاثة من قادة الحركة الشيعية وهم جعفر الصادق وعمر الأشراف بن زين العابدين وعبد الله بن المحض بن الحسن، ولكنه لم يصل إليه منهم أي رد، وذلك في الوقت الذي اكتشف فيه جند خراسان وجود العباسيين في الكوفة فذهبوا لهم وبايعوا أبا العباس خليفة للمسلمين بعدما كانوا في شبه عزلة سياسية، ثم جاء الخلال مهرولًا يبايع الخليفة بعدما كشف أمره، ولكن العباس لم ير في رده استفادة فلم يكن يرغب في إضافة عدو إلى قائمة الأعداء، فاحتضنه

بحكمة سياسية بالغة قائلاً له: «حقك لدينا معظم وسابقتكم في دولتنا مشكورة وزلتكم مغفورة».

وبمجرد أن بايع أهل خراسان العباس، والذي كان الممرض قد داهمه خرج الرجل إلى المسجد وخطب فيهم خطبته الشهيرة، والتي لقب من بعدها بالسفاح لأنه أنهاها بمقولته الشهيرة وهي في حقيقة الأمر مثال لمفهوم رجل الدولة بكل ما تعنيه الكلمة، فقال ضمن ما قال ليحبب الناس في الدولة الجديدة: «...أنتم محل محبتنا ومنزل مودتنا وأنتم الذين لم تتغيروا عن ذلك ولم يثنكم عنه تحامل أهل الجور عليكم حتى أدركتم زماننا وحباكم الله بدولتنا، فأنتم أسعد الناس بنا وأكرمهم علينا، وقد زدتكُم في أعطياتكم مائة درهم فاستعدوا لحمل الأمانة... أنا السفاح المبيح والثائر المبير»، وتعكس الكلمات القليلة الشرعية الجديدة، وجذب تعاطف أهل الكوفة، كما لا تخلو من العطايا جزاء ما صنعوه من احتضان الدعوة، ويختتم الرجل بأن يصف نفسه بالسفاح والثائر، الأولى كنية عن الكرم والثانية كنية عن القوة والجبروت.

خضع الشرق للعباس ولكن الخليفة الأموي مروان بن محمد كان يستعد لملاقاة هذه القوة الجديدة، وفي منطقة أخرى بالعراق زيد بن عمر بن هبيرة أحد صناديد العرب وقوادها العظام، فعلى الفور وزع القيادة الجديدة على بني العباس من أهله وهو أمر معروف في الثورات حيث يتم تثبيت أهل الثقة ورفعهم فوق أهل الخبرة، فأمر عمه عبد الله بن علي لمواجهة مروان بن محمد بينما بعث أخاه أبا جعفر المنصور ليتولى قيادة الجيش المحاصر لقوات ابن هبيرة في واسط بالعراق، وبالفعل هُزم الخليفة الأموي في معركة الزاب على

ضفاف أحد روافد نهر دجلة واستمرت جيوش العباس تستولي على مدن الشام الواحدة تلو الأخرى، وهزم مروان مرة أخرى في معركة «بوصير» في بنى سويف بمصر وقطع رأسه وأرسل للخليفة، ويموته انتهت الدولة الأموية رسميًا واستتب الأمر للعباس.

وفي واسط رأي ابن هبيرة عدم جدوى استمرار القتال بعد موت مروان ابن محمد وانقضاء الدولة الأموية، وبالفعل جرت المفاوضات بينه وبين المنصور حتى كتب له الخليفة صلحاً عظيماً ولكنه نقض العهد بعد ذلك وأجبر المنصور على التخلص منه فغزروا به ووضعوا له المكيدة وقتلوه وهو ساجد، فالرجل لم يكن على استعداد لأن يترك لفلول الأمويين ذيولاً على الرغم من أنه عهد، ولكن في بناء الدول كثيراً ما تحدث مثل هذه الأمور للأعداء والحلفاء على حد سواء.

ولكن هذه لم تكن شيمة أبي العباس إلا لمن توجس فيهم الخطر، فالرجل لم يغفر لأبي سلمة الخلال خيانتته له، فبعث لسيف دولته أبي مسلم الخراساني رسالة تضمنت ضرورة القضاء على الرجل لأنه لم يعد مصدر ثقة ويمكن أن يهدد سلطان الدولة الناشئة، ومرة أخرى نقض أبو العباس عهده في سبيل دولته وتم قتل الخلال وعلق دمه على أيدي الخوارج، وقد تفنن عمال أبي العباس في القضاء على من تبقى من بنى أمية بل يورد المؤرخ ابن الأثير أن عمه عبد الله أحضر ما يقرب من تسعين أمويًا وأمر بقتلهم فغطاهم وجلس يأكل غداءه على جثثهم، وبعض لا يزال يزهد روحه، حتى إن الشعراء كانوا يخرجون عليهم أبيات شعر تؤيد هذه المجازر منها قول سديف الشاعر:

جرد السيف وارفع العفو حتى لا ترى فوق ظهرها أمويًا

لم يدم حكم العباس إلا أربع سنوات فقد وافته المنية وهو في مدينة الأنبار وهو في الثانية والثلاثين بسبب مرض ما أصابه، ولكنه ترك دولة جديدة فتية واضعًا لبناتها الأولى بشكل دقيق للغاية، كما أنه لم يشذ عن سلوك بنى أمية حيث عقد البيعة لأخيه المنصور من بعده لأن أولاده كانوا صغارًا فلم يكن الرجل على استعداد لتعريضهم للمقتل على أيدي أعمامه وإخوته، خاصة أن أخاه المنصور كان من أقرب الناس إليه.

أبو جعفر المنصور: رب المكر والدهاء

لا يمكن لأي قارئ في التاريخ الإسلامي أن يغض بصره السياسي عن حياة رجل مثل أبي جعفر المنصور ثاني الخلفاء العباسيين وأمكرهم وأدهامهم بلا منازع، كما أنه كان أكثر الخلفاء بخلًا وحرصًا على المال، وأكثرهم فتكًا بخصومه والمقربين إليه على حد سواء، فهو شخصية المتناقضات التي تميزت بحنكة وفراسة سياسية جعلته بالفعل المؤسس العملي للكيان العباسي على الرغم من أن أخاه أبا العباس هو الذي وضع قواعد الصرح العباسي، ولكن المنصور هو الذي شيد بناء دولة امتدت لقرون طويلة.

ولي أبو جعفر الخلافة بعد الموت المفاجئ لأخيه أبي العباس السفاح في غفلة من الزمن، وكان في ذلك الوقت يترأس بعثة الحج، وقد بلغه خبر الوفاة على يدي عيسى بن موسى، والذي بدأ يجمع بالفعل البيعة له باعتباره وليًا للعهد، وقد أدرك المنصور أن الأمر صار له ولكنه كان مترعًا انزعاجًا شديدًا حيث كان مدركًا أن أركان الدولة لم تكن ثابتة بعد وكان يخشى على نفسه من قوة عمه عبد الله بن علي، والذي كان واليًا على الشام وله باع طويل وقوة لا يستهان بها، لأنه كان الرجل الذي هزم مروان بن محمد في معركة

الزباب وكسر شوكة الأمويين، وقد تحرك عبد الله وأعلن نفسه خليفة ورفض مبايعة المنصور وأخذ البيعة لنفسه من الناس بالشام، وقد اضطر المنصور إلى أن يضع رجله الأول أبا مسلم الخراساني للقضاء على عمه، وبالفعل استمرت الحرب بينهما شهورًا طويلة حتى انكسر عبد الله بن علي، وبذلك دانت البلاد للمنصور.

لقد بدأ المنصور ينظم شئون البلاد بشكل مهني عالٍ، فاستتب الأمن في عهده، ونظم شئون الدواوين، وكان المنصور يختار وزراءه ومعاونيه بدقة متناهية، كما أنه كان يضمن ولائهم تارة بالترهيب وتارة بالترغيب، ولكنه لم يكن قادرًا على استمالتهم بالمال مثلما كان يفعل أخوه السفاح لبعثه، وقد التزم الرجل بمحاولة إرهاب الرعية في كثير من الأحيان لضمان ولائهم، وفي التقدير أن الرجل اتبع ذلك السبيل لظروف نشأة الدولة العباسية وحادثة عهدها، فقد عانى كما عانى أخوه وأبوه وأعمامه ورجال الدولة الجديدة من بطش بني أمية وهو ما أوجد لديهم حالة من التوجس والتشكك فيمن حولهم خاصة المنصور الذي كان يعمل في السر سنوات طويلة وسط مخاطر محدقة، وتورد بعض المصادر التاريخية أن الرجل كان يغير من سمات وجهه عندما كان يتعامل مع الرعية في محاولة أن يبرز القوة والبطش حتى يهابوه، فالحية كانت مرفوعة عن محبة الرعية.

ولكن الغدر كان السمة الأساسية في تعامل هذا الرجل، تمامًا مثلما كانت سمة أخيه السفاح، فلقد أدرك الرجل أن الخطر الوحيد الباقي عليه كان سيف الدولة ومؤسس الملك العباسي الحقيقي أبا مسلم الخراساني قاهر الأمويين في خراسان وفارس والعراق، كما أنه كان أداة المنصور للتخلص

من معارضيه، وقد لجأ الرجل للحيلة حتى يستدرج أبا مسلم الخراساني، فأمنه تأمينًا كبيرًا حتى يأتي به إلى بغداد، ووسط بينهما الكثير حتى أمنوه وأتوا به للمنصور الذي فتك به وأمر بقتله ولفه في السجاد، ويموت الخراساني استطاع المنصور أن يطمئن بعد ذلك ويشعر أنه يحكم بلا أية معارضة حقيقية أو مكن خطر.

ولكن الخراساني لم يكن الأخير في قائمة من صفاهم المنصور من خصومه السياسيين حتى من لم يمثلوا خطرًا سياسيًا عليه، وعلى رأسهم الكاتب العظيم ابن المقفع، ويقال إن السبب الحقيقي وراء ذلك هو أن ابن المقفع كان قد كتب وثيقة أمان المنصور لعنه عبد الله بن علي وكان شاهدًا على غدره وخيائته لعنه، فأضمر له الخليفة الشر وتم ترتيب الفخ واستدراجه وقتله، وقد قيل إن آخر كلمات ابن المقفع لقاتله هما بيتان من الشعر قال فيهما:

إذا ما مات مثلي مات شخص يموت بموته خلق كثير
وأنت تموت وحدك ليس يدري بموتك لا الصغير ولا الكبير

لقد عزم المنصور منذ البداية أن يؤمن ولاية العهد لابنه الأمين بعدما كانت معقودة لابن عمه عيسى بن موسى، فأصر أن تكون ولاية العهد لابنه بعد عيسى، وكان يعتبر هذه هي الخطوة الأولى، فلم يكن الرجل على استعداد لأن يخسر ذراعه السياسي والعسكري، وبمجرد أن استتبّت الأمور له أجبر ابن عمه على التنازل عن العهد لصالح ابنه، ومن نواذر المنصور أنه أراد أن يضمن حبة الرعية لولي عهده الأمين، وعندما شعر بدنو أجله قام بجمع المال من كبار الرعية ووضعه في أكياس عليها أسماء أصحابها وطلب من ابنه

بمجرد وفاته أن يقوم بإعادة توزيع هذا المال على أصحابه حتى يضمن حبهم وارتياحهم لحكمه، فيشتري بذلك ولاء الرعية لابنه بأموالهم.

لعل بخل الخليفة المنصور كان مدار تندر في تراجم الساسة العرب، فالبخل المادي لم يكن بكل تأكيد إحدى سمات الشخصية العربية، ومع ذلك فإن الرجل كان ممسكًا فكان حديث القصر والرعية على حد سواء، ويورد المؤرخ ابن الأثير أن المنصور أراد أن يشيد سورًا حول الكوفة والبصرة فعزم على جمع تكلفته من سكان المدينتين فأوضح له عماله أنه سيصعب عليهم حصر أعداد المدينة، فبعث بمنادٍ يجمع أهل المدينتين ليؤلف لهم خبر منح كل مواطن هبة قدرها خمسة دراهم من أمير المؤمنين، وبعد برهة زمنية قليلة قام بفرض ضريبة أربعين درهماً على كل من تم إدراج اسمه على قوائم المنحة، فأنشد أحد الشعراء قائلاً:

يا لقوم مالقيننا	من أمير المؤمنين
قسم الخمسة فينا	فجباناً أربعيناً

وقد استمر المنصور يحكم الدولة العباسية لمدة اثنين وعشرين عامًا إلى أن مات وهو في سبيله لحج بيت الله في عام 158 هجريًا فأل الحكم لابنه الأمين بعدما ضمن له أبوه دولة مستقرة وممتدة وغنية وقوية.

الرشيد بين العظمة والسياسة

هناك شبه اتفاق بين المؤرخين على أن خلافة هارون الرشيد تعد بكل المقاييس أعلى نقطة مجد وصلت إليها الخلافة العباسية، فلقد كان هارون الرشيد واحدًا من أقوى وأعظم الشخصيات السياسية في التاريخ الإسلامي، فهو ليس فقط رجل دولة حازمًا وقويًا، بل هو مثال للترف والبذخ والعظمة والهيبة والرغبة، فهو مزيج مختلف لمفهوم الخلافة، لم يتافسه فيه أحد من الخلفاء العباسيين قبله أو بعده، ففي عهده قويت الدولة الإسلامية واستتب الأمن والأمان في ربوعها، وشهدت نهضة عظيمة في كل المجالات.

حقيقة الأمر أن الرشيد ورث دولة قوية من أخيه المهادي، والذي يقال إنه مات في ظروف غامضة، بل إن بعض المصادر التاريخية تشير إلى أن أمه الخيزران كان لها دور في موته، وفي كل الأحوال فإن الخلافة آلت إلى الرشيد وهو في الخامسة والعشرين، ولكن خبرته في الحياة السياسية كانت قوية حيث كان والده قد عهد إليه بعدة ولايات من قبل فتعلم كيف يقود ويدير دولة، فلما آلت إليه الخلافة استطاع أن يسيطر على مقاليد الأمور بلا مشاكل تذكر، وهو ما ساهم في الانطلاقة الحضارية للدولة الإسلامية في عهده.

تشير أغلبية المصادر التاريخية إلى أن الرشيد كان قوي الشخصية حاد

المزاج، ولكنها تُجمع على أنه كان كريماً مع من يستحق ومن لا يستحق، كما أنه كان فصيحاً بليغاً، يحيط نفسه بالشعراء مثل أبي العتاهية، كما أنه كان واسع الصدر والعطاء للعلماء، والذين كانوا مقربين له ولجالسه في القصر، وفي عهده تم تأسيس بيت الحكمة الذي أصبح منارة فكرية وعلمية واسعة النطاق، وتم الاهتمام في عهده بعلوم الدين والعلوم الأخرى، وأصبحت بغداد بالفعل منارة للعالم الإسلامي وغير الإسلامي على حد سواء، وقد اشتهر عهده ببناء القصور العظيمة في ربوع بغداد التي صارت من أجمل مدن العالم.

ورغم القوة والعظمة التي كثيراً ما توصف بها دولة هارون الرشيد، فإن خلافته لم تكن خالية من المشاكل والثورات الخارجة عليه، ونرصد هنا أهم الحركات التالية:

أولاً: حركة يحيى بن عبد الله وهو أحد الفارين من معركة «فخ» التي انتهت بهزيمة الثائر الشيعي الحسين بن علي بن الحسن، فما كان من الرجل إلا أن هرب إلى «الديلم» حيث بدأ يجمع القوى والأنصار حوله ضد الخلافة، والتي آلت إلى الرشيد في ذلك الوقت، فاشتد عوده فأرسل له الرشيد الفضل ابن يحيى على جند كثيف، ولكن الأخير أثر استمالته بدلاً من قتاله، فأمنه الرشيد بكل الكتب، ولكنه سرعان ما ألقى القبض عليه ناقضاً عهده تماماً مثل أجداده مع أعدائهم، ولكنه أفرج عنه بعدما تأكد من عدم خطورته.

ثانياً: حركة إدريس بن عبد الله وهو أيضاً أحد الفارين من معركة «فخ» فهرب إلى مصر ثم توجه إلى المغرب حيث التف حوله البربر واعتنقوا فكره

ودانوا له بالولاء، وسرعان ما بدأت تقوى شوكة الرجل، فما كان منه إلا أن أعلن دولته المعروفة بدولة الأدارسة، ولكن هارون الرشيد تعامل معه بحرص شديد حيث كان يخشى من إرسال جيش يلقى هزيمة على أيدي البربر المعروفين بشدة بأسهم، فيكون ذلك نموذجًا ناجحًا للانفصال عن المظلة العباسية، فأرسل له أحد رجاله ويقال إنه دس له السم، فمات الرجل ولكن البربر لم ينفضوا من حوله، فدانوا بولائهم لابنه الذي ولد بعد مماته، فاستمرت دولة الأدارسة، وبالتالي لم يجد الرشيد بدءًا من إسناد ولاية تونس إلى إبراهيم بن الأغلب ليقف حائلًا أمام هذه الدولة الصاعدة.

ثالثًا: لعل الخوارج كانوا العدو والقاسم المشترك للدولة الأموية والعباسية على حد سواء، فقد ثاروا في العهد العباسي منذ بدايته، وقد شهدت فترة حكم الرشيد خروجًا للخوارج مرة أخرى، خاصة حركة الوليد بن طريف سنة 178 هجرية، فأرسل لهم يزيد بن يزيد، والذي استطاع أن يهزمهم ويقضي على خطورتهم، ولكنهم ظلوا قرحة سياسية في الخلافة العباسية.

لعل من أهم إنجازات هارون الرشيد صراعه مع دولة بيزنطة، فيدون لنا التاريخ أنه قاد أثناء خلافة والده الجيش العباسي في معركة خليج القسطنطينية حيث هُزم جيش بيزنطة هزيمة نكراء استسلم بعدها لمطالب الجيش العباسي ومنها دفع جزية قدرها سبعون ألف دينار، ولكن بعد اعتلاء الرشيد سدة الحكم حدث انقلاب في القصر البيزنطي أطاح بالمرأة التي كانت تحكم وأتى بشخص يدعى «نقفور»، والذي سرعان ما أرسل للرشيد كتابًا وقعًا تضمن قوله: «من نقفور ملك الروم إلى هارون ملك العرب... لتعلم أي أنا الشاه

وأنت الرخ، فأد إلي ما كانت المرأة تؤديه إليك» أي أنه يطلب منه أن يدفع قيمة الجزية له، فما كان من الرشيد إلا أن انفعّل فكتب على ظهر الرسالة رده والذي جاء فيه «من عبد الله هارون أمير المؤمنين إلى نقفور كلب الروم... أما بعد فقد فهمت كتابك، والجواب ما تراه لا ما تسمعه»، وبهذه البلاغة غير الدبلوماسية كانت نية هارون واضحة، فلقد تجددت الحرب بين الرشيد وبيزنطة مرة أخرى، فدارت معركة هرقله الشهيرة وانتهت بهزيمة جيوش «نقفور» والذي عاد ليدفع الجزية مرة أخرى، ولكنه سرعان ما نقض عهده فأرسل له هارون جيشاً جديداً ضرب هرقله مرة أخرى فاضطر الرجل للخضوع لشروط هارون الرشيد مرة أخرى.

وعلى الرغم من العلاقات المتوترة مع دولة بيزنطة، فقد كانت للرشيد علاقة قوية مع الإمبراطورية «الكارولنجية» المكونة من القبائل الفرانك Franks ممثلة في الملك شارلمان العظيم، وهذه العلاقة كانت ممتدة قبل وبعد خلافة الرشيد لأسباب تتعلق بسعي العباسيين لاحتواء الدولة الأموية في الأندلس، مثبتين حقيقة أساسية وهي أن السياسة تعتمد على توازن القوى وليس الولاءات الدينية، فهي دولة إسلامية تفتح جسور الود مع دولة متاخمة لدولة إسلامية معادية.

حقيقة الأمر أن خلافة الرشيد ستظل تمثل في وجدان كل مسلم المثال الحي للقوة والعظمة والعلم والفن والفكر وبالأخص الهيبة السياسية، وهو ما يعكس حقيقة أساسية وهي أن الدولة تعتمد على رجال دولة لتبوأ مكانتها في كتب التاريخ وبين الدول.

نكبة أسرة

تناولنا في مقال سابق بعض نماذج من الساسة الذين تم التخلص منهم على أيدي الخلفاء العباسيين بعد أن استتب لهم الحكم، وهو ما يكاد يكون نمطاً تقليدياً للخلفاء العباسيين بما يشبه حالة من بارانويا سياسية ممتدة حيث عاني الخلفاء العباسيون الخوف المستمر من أي نفوذ تمتد داخل البلاط السلطاني، ولكن العباسيين لم يكن هذا شأنهم وحدهم، فهناك نماذج كثيرة لمن أطيح بهم على مر التاريخ وفي بقاع الدنيا المختلفة، ولكن التاريخ لم يسجل نماذج كثيرة لأسر ممتدة النفوذ عبر أجيال يتم القضاء عليها من قبل السلطة الحاكمة في لمح البصر، ولا يوجد في التاريخ الإسلامي أسرة قدمت رجال دولة على مدار أجيال تم الإطاحة بها مثل أسرة البرامكة في العهد العباسي فكانت نهايتهم على أيدي الخليفة هارون الرشيد.

تُرجع العديد من المصادر بداية النفوذ السياسي للبرامكة إلى عهد الخليفة السفاح أول الخلفاء العباسيين واستمر قرابة نصف قرن من الزمان حتى عام 187 هـ وأن خالد بن برمك هو مؤسس هذه الأسرة وهو من أصول فارسية وينسب إلى جده، والذي كان أحد الكهنة المجوس، وقد انضم خالد إلى جيش قحطبة بن شبيب فأبلى بلاءً حسناً حتى لفت انتباه السفاح فعينه

على الخراج، فنظم التحصيل وضبط الأموال والدفاتر، ثم أصبح أحد وزراء الخليفة وبدأ أنجمله يسطع في سماء القصر، وعلى الرغم من المحاولات اليائسة لضرب نفوذه داخل القصر على أيدي الوزراء الآخرين فإن الرجل صمد، ونرى أن ابنه يحيى بدأ يتربى في القصر مع أولاد أبي جعفر المنصور كأنه واحد من الأمراء، بل إن بعض المصادر التاريخية تؤكد أن أولاد الرجل كانوا إخوة في الرضاعة للرشيد وغيره من الأمراء والخلفاء العباسيين، وهو ما دفع الرشيد ليلقب يحيى «يا أبت» حيث كلف الخليفة المهدي يحيى بكفالة ابنه الرشيد فنشأ مع أولاده الأربعة الفضل وجعفر ومحمد وموسى.

ولقد استوزر العباسيون البرامكة جيلاً بعد جيل إلى أن جاء الدور على أولاد يحيى بن برمك الأربعة، وقد قوي نفوذهم بشكل كبير في عهد الرشيد ليس فقط لكونهم إخوة في الرضاعة، ولكن لأن الرشيد في النهاية مدينٌ لوالدهم يحيى بالفضل في السلطان، فلولا يحيى وإصراره وضغطه على الرشيد لعدم التنازل عن العرش لصالح ابن أخيه الهادي معرضاً حياته للخطر لكان الرشيد قد تنازل عن الخلافة مقابل الزواج من زبيدة ابنة عمه والتي كان مشغوقاً بها، ولكن يضاف إلى كل ما سبق أن الإخوة البرامكة كانوا على دراية كاملة بفنون إدارة الدولة والبلاط، فكانوا يحق تربية أبيهم يحيى، فلقد بزغ نجم الفضل أخى الرشيد في الرضاعة في مجالات إدارة الدولة، فعهد له الرشيد بالديوان والختم، فكان هو الحاكم والناهي لاسيما مع تقلبات المزاج التي كان يعانيتها الرشيد، ويُنسب للرجل أنه استطاع أن يقضى على فتنة يحيى بن عبد الله، كما أنه كان من ذوي القدرات الفائقة في التنظيم الداخلي، وكان لجعفر بن يحيى دوره ونفوذه الذي لا يقل أهمية عن

أخيه، بل إن جعفرًا أخذ الخاتم من أخيه الفضل، وأصبح الاثنان يسيطران معًا تمامًا على النفوذ لدى الرشيد، فذهب بعض المؤرخين إلى اعتبار البرامكة أقوى من الرشيد نفسه في مناسبات عديدة.

وكما هي طبيعة السياسة والدسائس، فإن أسرة البرامكة لم تتمكن من السيطرة على نفوذها لدى الرشيد مدة طويلة، فهم لم يكونوا وحدهم في الصراع المباشر على امتلاك مفاتيح دولة العباسيين، فلقد كانت هناك تيارات منافقة وشخصيات هدفها الأساسي هو الانتقاص من البرامكة لإحلال الفراغ السياسي المناسب ليستطيعوا هم ملأه، خاصة شخصية مثل الفضل ابن الربيع، وهو ابن الربيع بن يونس والذي كان يعمل أيضًا في وزارة العباسيين، وكان الأب والابن على قدر كبير من الوضاعة والدنو الأخلاقي، فسعى الفضل للتقرب من الرشيد تدريجيًا على مدار سنوات حتى استطاع أن يعكر صفو السكينة التي كانت بين الرجل والبرامكة، خاصة عندما بدأ يشي له بأن الفضل وأخاه جعفرًا لا يقدمان فروض الاحترام والطاعة الواجبين، ثم بدأ يهاجمهما من حيث زيادة رقعة نفوذهما وسيطرتهما على خيوط اللعبة السياسية، وهو ما بدأ يُقلق الرشيد تدريجيًا.

لقد بدأت نكبة البرامكة كما تسجلها كتب التاريخ أثناء عودة الرشيد مع الفضل أخي جعفر من الحج، وكان الرشيد قد نوى التخلص منهم تمامًا، ولذلك بدأ الرجل يدبر المكيدة لهم من خلال التعامل معهم الأخ تلو الآخر ومعهم أتباعهم، وقد كلف الرشيد أحد رجاله عقب عودته بالذهاب إلى قصر الفضل مطالبًا برأسه، فتردد الرجل لأنه كان يعرف مدى نفوذهم، ولكن الرشيد كان أقوى منه، فما كان من عامله إلا أن أطاع الأمر

ولما استنجد الفضل بعامل الرشيد تحت حجة أن الرشيد قد لا يكون في وعيه، أخذ الرجل الفضل معه إلى القصر ولما تأكد من أن الرشيد يريد فعلاً التخلص منه، خرج من عند الرشيد وقطع رأس الرجل وأتى له به، وفي نفس الليلة أرسل الرشيد لكل عماله يطلب منهم التنكيل بالبرامكة، فصادر كل ممتلكاتهم وقصورهم كما أمر بهم في السجون دون أن تأخذه أية شفقة فيهم، وهكذا ما بنته الأسرة من مجد ونفوذ سياسي على مدى نصف قرن من الزمان أضاعه الرشيد بقرار منه في ليلة واحدة.

لقد كانت هذه قصة البرامكة، وهي في حقيقة الأمر رمز من رموز ما يمكن أن نصفه بشهوة الاقتراب من دائرة السلطة، وكم من الساسة والأسر تم القضاء عليهم بقسوة بعدما قدمت أياديهم من خدمات، ولكن هذه سنة السياسة خاصة عندما لا يدرك المرء أين يقف نفوذه، فتقنين السلطة والنفوذ هما مفتاح البقاء في هذه الدائرة الصغيرة المقربة من الحاكم، وأمام هذا المثال السياسي لا يستطيع المرء إلا أن يتذكر حكمة المولى عز وجل ﴿تَوَقَّى أَمْلَأَكَ مِنْ فَشَاءٍ وَمَنْ فَشَاءٍ مَعَنَ الْمَلِكُ فَفُوزٌ لَهُ وَمَنْ فَشَاءَ بِكَ أَلْخَبِيرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: 26)، فضلاً عن حكمة مصرية قديمة تقول إن «السلطان هو من بُعد عن السلطان»!

صراعات سياسية من العصور العباسية

الصراعات السياسية هي جزء لا يتجزأ من التنظيم الإنساني، فلا يخلو مجتمع من الصراعات السياسية، وهناك أنواع لمثل هذه الصراعات في التاريخ الإسلامي شأنه في ذلك شأن الأمم والشعوب الأخرى، فقد واجهت الخلافات الإسلامية على مدى تاريخها مثل هذه الخلافات سواء على مستوى الشيعة أو الخوارج أو الحركات الانفصالية إلخ...، ولكن من أخطر هذه الصراعات التي يمكن أن تصيب الدولة -حتى القوية منها- الصراعات التي تقع في الدائرة الأولى لصانع القرار على مستوى الدولة، أي بين حاشيته أو مستشاريه، ومثل هذه الصراعات قد يكون لها أسوأ الأثر على مستقبل الدول، وتاريخ الخلفاء العباسيين يشمل في طياته عدداً غير قليل لمثل هذه الصراعات التي لا تختلف عن الخلافات التي نراها حتى في أعنى الديمقراطيات على مستوى العالم، فهناك نموذج للزوجة أو الأم المتدخلة في شئون الحكم مثل نانسي ريغان زوجة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، كما أن هناك مؤامرات القصر مثلما أطاح هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي بوزير الخارجية ويليم روجر ليأخذ مكانه، كما أن هناك نموذجاً لمستشار قوي سيطر على القيادة السياسية

للدولة فإذا به يتهاوى إلى القاع، وكل هذه النماذج كانت متواجدة بقوة في التاريخ العباسي ونقتبس منها أمثلة عديدة على النحو التالي:

أولاً، لعل نموذج أبي عبيد الله معاوية بن يسار، والذي كان اليد اليمنى للخليفة المهدي المثل الحي للمستشار الوفي الذي فقد سلطانه بسبب صراعات الحاشية، فلقد كان الرجل نموذجاً للورع والتقوى والحكمة والتعقل، وكان مع المهدي منذ أن كان ولياً للعهد، فلم يكن المهدي يرفض له الطلب أو يرد له المشورة، وبمجرد أن اعتلى المهدي سدة الحكم تبوأ أبو عبيد الله منصباً يميل لكونه رئيس الوزراء، ولم يكن ينافسه في ذلك سوى شخصية الربيع بن يونس أحد الرجال الأشداء للخليفة أبي جعفر المنصور، ولكن بعد تولية المهدي صار الأمر لأبي عبيد الله ولكن الربيع كان له بالمرصاد فسعى تدريجياً لتقليص أظافر سلطانه بكل هدوء ولم يغفل خلاله الإبقاء على سائر الود والصداقة معه، ولم يكن الربيع وحده الذي يسعى لهذا الهدف فلقد كان هناك فريق من الكارهين لهيئته على الخليفة، وقد رأى الربيع أن يبدأ حربه بأضعف الحلقات التي يمكن أن يؤثر منها أبو عبيد الله وهو ابنه، فبدأ الرجل يوعز للخليفة بأن الابن من الزنادقة، وهي حركة قاربت الإلحاد وبدأت تنتشر في ربوع الدولة العباسية ووقف لها الخليفة بالمرصاد، فسأل الخليفة أبا عبيد الله عن ابنه، فقال الرجل إنه يحفظ القرآن وليس له علاقة بالزندقة، فأتي به إلى الخليفة، وعندما فشل الابن في تلاوة القرآن بالشكل المرضي أمر الخليفة أبا عبيد الله بقوله «قم فتقرب إلى الله بدمه»، ثم أمر آخرين بضرب عنق الابن.

ومع ذلك استمر الخليفة في تقريب أبي عبيد إليه، ولكن مكائد الربيع

استمرت، فاستمال الأخير حرس الخليفة مطالباً بأن يجهزوا على أبي عبيد الله عندما يقترب من الخليفة، فإذا ما نهرهم الخليفة يقولون له «اقتلت ابنه بالأمس، فكيف نأمنه عليك أن يخلو بك ومع سيفة اليوم»، وهكذا بدأ الربيع يخلخل ثقة الخليفة في الرجل تدريجياً دون أن يقترب أية فاحشة أو خيانة أو سوء مشورة، ولكن كفاءته لم تؤهله لمواجهة دسائس غريمه في البلاط، وقد استمر الربيع يلعب على هذا الوتر حتى بدأ الرجل يرفض الخروج ليرك الخليفة مع أبي عبيد الله، وهكذا استطاع الربيع أن يحاصر نفوذ أبي عبيد الله، فأمر الخليفة بتقليص سلطاته ومنحها للربيع تدريجياً، وحتى يمكن القضاء على كل وجوده أقنع المهدي بضرورة الاستحياء منه لأنه قتل ابنه، وحتى لا يكون ذلك عبثاً على نفس الخليفة فقد نصحه الربيع بعزله تماماً عن مجلسه وهو ما تم، وهكذا استطاع الرجل أن يقضي على شخصية كانت من أقوى الشخصيات بحيلة قلما تتكرر في التاريخ البشري.

ثانياً، لعل نموذج الإطاحة بـ يعقوب بن داود يكون المثال لما يمكن أن يحدث لو تمكن أهل السوء من أذن الحاكم، فيعقوب كان من الأنقياء الملتزمين ومن ذوي الخبرة والكرم والنقاء الروحي، وتأتي قصته في إطار الكيد لأبي عبيد الله معاوية بن يسار، حيث دفع به الربيع ليكون موازناً لنفوذ الرجل لدى الخليفة مقنعاً إياه بأن الرجل ذو ميول شيعية وأنه يستطيع أن يوظف ميوله هذه لتحسين علاقة المهدي بالعلوين، فاستمر نجم الرجل يسطع حتى برز كواحد من أقوى مستشاري الخليفة حتى بدأت الحيل تنهك نفوذه، فكانت بداية حصار نفوذه بسبب بيت شعر خرج بإيعاز من أعدائه قيل فيه:

بنى أمية هبوا طال نومكم إن الخليفة يعقوب بن داود

وهكذا بدأ الفتك بالرجل بأخذ مساره، فكادوا له عند الخليفة فعمد الأخير إلى اختباره فوعده بالمال الوفير والجارية الجميلة لو أنه كفى أمير المؤمنين شر رجل يخشى أن يخرج عليه، فعهد الرجل بذلك وأخذ الجارية فأتى بالرجل، والذي سرعان ما أدرك أن الهدف هو الفتك به، ولكن قلب يعقوب مال إليه فمنحه المال وطلب منه الهروب، ولما عاد يعقوب إلى الخليفة سأله الأخير عن الرجل فقال له إنه مات، فما كان من الخليفة إلا أن أخرج الرجل الذي كان قد قبض عليه، فأمر بحبس الرجل لسنوات خرج بعدها في عهد الرشيد وقد أصيب بالعمى، وسبحان مغير الأحوال.

ثالثاً: لعل نموذج الزوجة أو الأم المتسلطة يتمثل في شخصية مهمة في التاريخ العباسي عرفت باسم «الخيزران»، وهي زوجة الخليفة المهدي ووالدة كل من الهادي وهارون الرشيد، وكانت امرأة قوية الشكيمة وكان زوجها يترك لها هامشاً من المناورة والنفوذ السياسي، ولكن بموت المهدي بدأت «الخيزران» تفقد بعض سلطانها خاصة بعد خلافة الهادي، والذي لم يكن يروقه هذا النفوذ خاصة أنه أصبح لها ديواناً موازياً لذوي الحاجات والمطالب والشعراء إلخ...، فبدأ الرجل يقلص هذا النفوذ الضخم لأمه ويبقيها بعيداً عن السلطة وعملية اتخاذ القرار، فبدأ الصراع بين الابن وأمه، فقرر الخليفة أن يضرب عنق كل من يقرع باب أمه من رجال دولته فيبُعد عنها الكثير.

بدأت الخيزران تقلق من محاولات محاصرة نفوذها السياسي خاصة بعدما نمي إلى علمها أن الخليفة ابنها يسعى لخلع أخيه هارون الرشيد من ولاية العهد ليضع ابنه القاصر بدلاً منه مخالفاً بذلك وصية والده، وقد كان الرشيد

على استعداد لترك الأمر لابن أخيه، ولكن أمه ونفوذ أسرة البرامكة كانا وراء إثنائه عن قراره هذا، وهو ما عظم الهوة بين الخيزران والهادي. وتختلف بعض المصادر التاريخية حول ما آلت إليه العلاقة بين الأم وابنها، فعلى حين يصر البعض على أن الطرفين سعيًا لوضع السم للآخر، فإن البعض يرفض هذا الأمر، وتشير بعض المصادر إلى أن نهاية الهادي كانت على يد أمه بعدما أوعزت لبعض الجواري أن يكتمن أنفاسه وهو نائم لتفتح بموته الفرصة أمام الرشيد لتولي الحكم طمعًا في النفوذ والبر من قبل ابنها، وهو ما تحقق لها، ولكن القدر لم يمهلهما إلا ثلاث سنوات بعد تولي ابنها الرشيد سدة الحكم.

حقيقة الأمر أن هذه النماذج الثلاثة ترسخ لنا أمثلة حية نسمع عنها في كل العالم، فالسياسة مُحاطة بالمؤامرات والدسائس الداخلية، سواء على مستوى الفرد كما رأينا أو على مستوى العائلة كما سنرى في نكبة البرامكة، ولا يوجد استثناءات لها فهذه طبيعة إنسانية ارتبطت بالسلطة والسلطان، فالنفس البشرية واحدة حتى مع اختلاف العصور.

الباب الرابع

من أحاديث المحروسة

«تقيس المسافات قوة احتمال الفرس
ولكن الزمن يقيس معدن الشعوب»

مثل صيني

شعب الكنانة⁽¹⁾

أكتب مقالي هذا بعد ساعات معدودة من تغيير النظام السياسي في مصر، وأذكر خلالها فرية كان البعض يرددوها، وهي أن الشعب المصري لم يكن فاعلاً في صياغة مستقبله السياسي على مر التاريخ، وقد كنت دائماً أتصدى لمثل هذه المقولة بالأمثلة التاريخية مطالباً الجميع بقراءة سليمة ومتأنية لتاريخ مصر، فالقارئ لهذا التاريخ خاصة التاريخ الحديث، والذي يبدأ من 1798 أي عام هبوط الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت حتى اليوم سيصطدم بحقيقة أساسية هي أن الشعب المصري من أكثر الشعوب ثورة! هذا ما يقوله التاريخ وتؤكدته الأحداث، ولكي نكون أكثر دقة، فمنذ هذا التاريخ وحتى 30 يونيو الماضي أي خلال مائتين وخمسة عشر عامًا فإن هذا الشعب ثار سبع مرات على قيادته الحاكمة لأسباب تتعلق بخروجها عن المطلوب شعبياً أو عن المفهوم التقليدي للشريعة، وهذه الثورات السبع تمثل

(1) لقد كتبت هذا المقال عقب ثورة 30 يونيو 2013 بعدما كنت قد سلمت الكتاب بالفعل ولكنني رأيت إضافة المقال؛ لاقتناعي الكامل بأننا لم نفسر تاريخنا بالشكل المطلوب بعد، فلا يزال البعض يرى أن الشعب المصري يعاني خولاً سياسياً، فأردت أن أثبت للجميع أن معدلات الثورة لدى هذا الشعب تفوق كثيراً متوسط المعدلات العالمية، وهو شيء يدعو للفخر، وهذا المقال إثبات لهذا.

محطات تاريخية من العمل الوطني والسياسي، ويمكن في عجلة أن نرسم الخط البياني لتحرك الشعب المصري على النحو التالي:

أولاً، ثورة القاهرة الأولى والثانية: وهما الثورتان اللتان تمثلان نمطاً تقليدياً لمقاومة الاحتلال الفرنسي لمصر من خلال اصطفاف الشعب المصري مع الأزهر الشريف والأئمة والعلماء والأعيان والتجار ضد مستعمر يفوقهم في العدة والعتاد والحنكة العسكرية، وعلى الرغم من محاولات التقرب الفرنسي لهذا الشعب تحت حجة أن قائد الحملة نابليون بونابرت يحب الإسلام، فإن القراسة المصرية والقيادة الوطنية كشفت كل هذه النداءات، بل إن الأغلبية العظمى رفضت المساهمة في الترتيبات التي وضعها الفرنسيون من أجل تشييد نظام للحكم المحلي بالوكالة، وقد أخذ الفرنسيون الثورتين بكل قسوة مستخدمين القوة العسكرية الغاشمة ضد الشعب الأعزل، كما استباحوا حرمة الأزهر الشريف.

ثانياً، تعدد ثورة 1805 بكل المعايير حدثاً فريداً في تاريخ الأمة المصرية والشرق الأوسط، وهي ثورة كثيراً ما يتناساها الجميع، ويغفلها المؤرخون لأنها كانت في سياق حالة الفوضى التي عمت مصر بعد جلاء الفرنسيين عنها عام 1801 وتحولها إلى مرتع لعربدة القوى الأجنبية ورجالاتها من العملاء ممثلين في المماليك وبعض عناصر القوى الأجنبية التي كانت تعيش في مصر، فضلاً عما كانت تعانيه الدولة من حالة تفكك وتشرذم داخلي بسبب فراغ السلطة، في هذه المناسبة انتفض الشعب المصري بقوة في مايو 1805 بإيعاز من قيادته لكي يعزل الوالي العثماني المعين ويفرض خياره ممثلاً في محمد علي ذلك الضابط الألباني الذي كُتب له أن يكون حاكم مصر لمدة ثلاثة وأربعين

عامًا نقل خلالها البلاد من حالة فوضى إلى دولة إقليمية عظمى، ولكي يتمكن محمد علي من مفاتيح الحكم، فقد واجه الشعب المصري وقيادته محاولة السلطان العثماني وحاشيته خلع محمد علي ونقله واليًا عثمانيًا على جدة، وفي كل الأحوال فإن هذه الثورة كان لها دورها الكبير في تغيير خريطة الفكر السياسي وأسس الشرعية، ليس في مصر فقط، ولكن المنطقة برمتها، وهي أيضًا من صنع الثورة الشعبية المصرية.

ثالثًا، لعل ثورة الجيش المصري المدعومة من الشعب والمعروفة بثورة عرابي عام 1882 كان لها أكبر الأثر في إشعال الروح الوطنية المصرية مرة أخرى، وهي ثورة قادها هذا الزعيم وحوله مجموعة من الضباط وأحاطها الشعب لمواجهة التدخلات الأجنبية في البلاد وخضوع الخديو توفيق إلى التأثير الأجنبي ووضع المالية المصرية تحت النفوذ الغربي بسبب الاستدانة، وفقدان مصر هويتها السياسية وبوصلتها الوطنية، وقد وصل هذا الصدام أوجه عندما قدم عرابي للخديو مطالب الشعب والجيش وعلى رأسها وضع حكومة من المصريين تحكم البلاد على أسس وطنية وعدم وضع قيود على تعداد الجيش المصري وفتح باب الترقيات للضباط المصريين، وقد أسفرت الأحداث المتلاحقة بالبلاد عن تدخل عسكري إنجليزي فوقعت معركة التل الكبير، والتي هزم فيها الجيش المصري بعدما صمد صمودًا بأسلأ أمام قدرات القوة العظمى في العالم وهو ما أسفر عن احتلال البلاد على أيدي الإنجليز حتى عام 1956.

رابعًا، تمثل ثورة 1919 إحدى أهم الثورات السياسية في التاريخ المصري الحديث، والتي اندلعت في كل أنحاء مصر معلنة حالة انتفاض شاملة

لإجلاء الإنجليز عن البلاد، وتميزت هذه الثورة بوجود العنصر النسائي فيها بقيادة صفية زغلول، وكان من ضمن مطالب هذه الثورة إيفاد وفد مصري لمؤتمر السلام الدولي المنعقد في «فرساي» بفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، وعندما رفض الإنجليز هذا المطلب قاموا بنفي الزعيم سعد زغلول فتفجرت المظاهرات في كل الاتجاهات، وقد كان من أهم النتائج التي ترتبت على هذا الحدث الجلل أن نالت مصر استقلالها بعدها بأربعة أعوام.

خامسًا: تمثل ثورة 1952 إحدى المحطات الثورية والأساسية في التاريخ المصري والإقليمي على حد سواء انتفضت فيها القوات المسلحة لتغيير النظام الملكي في مصر، وعلى الرغم من أنها بدأت على اعتبارها حركة عسكرية ضد النظام فإنها سرعان ما وجدت تأييدًا شعبيًا جارفًا، وقد لعبت الظروف المواتية دورًا مهمًا للغاية في إنجاح هذه الثورة خاصة أن بريطانيا كانت تواجه ظروفًا سياسية واقتصادية صعبة مما جعلها أكثر ميلًا لإنهاء احتلالها لمصر، فضلًا عن وقوف القطيين الدوليين روسيا والولايات المتحدة إلى جانبها، الأولى من خلال التسليح العسكري والدعم الاقتصادي والثانية من خلال رفضها للعدوان الثلاثي البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على البلاد في 1956.

سادسًا: ثورتا 2011 و2013 وهما الثورتان اللتان قام بهما الشعب المصري لتغيير نظامين رفضهما، الأولى أطاحت بنظام محمد حسني مبارك والثانية بنظام محمد مرسي، وهما ثورتان شعبيتان من الطراز الأول سيكون لهما أثرهما الكبير على حركة المستقبل السياسي المصري.

يعكس كل ما سبق حقيقة أساسية وهي أن هذا الشعب ليس خانعًا

أو مصابًا بحالة خمول سياسي كما يدعي البعض، بل إن التاريخ يشير إلى أن الحس السياسي لهذا الشعب مرهف إلى حد كبير، وإذا ما نظرنا لهذه الثورات السبع بمعادلة رياضية فسنجد أن الشعب المصري ثار في تاريخه الحديث بمعدل مرة كل واحد وثلاثين عامًا، وهي نسبة تتخطى في اعتقادي أو تقارب أكثر الشعوب الأوروبية ثورة وهو الشعب الفرنسي، فالثورة ليست غريبة عليه، ففي عصر الخليفة العباسي المعتصم على سبيل المثال ثار الشعب المصري بكل أطرافه على طرق حكم الخلافة العباسية اثنتي عشرة مرة أمام الظلم والغبن وسوء الإدارة، فهذه سمة الشعب المصري؛ شعب الكنانة.

ثورة مايو 1805⁽¹⁾

تعرضنا في مقال سابق إلى الثورات المصرية السبع في التاريخ الحديث، ودون الخوض في تفاصيلها، ولكننا سنقف اليوم أمام ثورة مايو 1805 والتي اعتقد أنها كانت من أهم الثورات المصرية على الإطلاق في التاريخ الحديث وذلك بالرغم من أنها كانت ثورة بدائية بالمفهوم التقليدي، ثورة لم يكن لها خلفية سياسية أو اجتماعية بالمفهوم التقليدي للثورات مثل الثورة الفرنسية على سبيل المثال، ولكن أهميتها تكمن في أنها كانت بداية تغيير النظام السياسي المصري، ومثلت خلعة لعباءة شرعية وارتداء لعباءة أخرى، ولولا هذه الثورة لما رسم التاريخ المصري الحديث مجراه على النحو المعروف اليوم.

يتفق المؤرخون على أن التاريخ المصري الحديث بدأ مع الحملة الفرنسية على مصر في 1798 بقيادة الجنرال الفرنسي الطموح نابليون بوناپرت، وقد

(1) هذا المقال كتبت فكرته الأساسية في مقال منفصل بجريدة الأهرام منذ قرابة عشرين عامًا، وكان الهدف منه هو التأكيد على الدور الثوري الريادي لمصر وأنها كانت المنارة الحقيقية لفكرة الثورة والدولة في منطقتها من خلال استعراض ريادة ثورة 1805، فهي الثورة التي جعلت مصر الدولة «المدنية» - رغم تحفظي على استخدام هذا اللفظ غير العلمي، ولكن هذه هي الحقيقة، فمصر أول دولة تبنى نظامًا سياسيًا على أساس ثورة في هذه المنطقة، كما أنها وضعت القاعدة لأول فكر ديمقراطي ولو في أشكاله البدائية، وكل هذه الأمور مدعاة للفخر والاعتزاز لنا جميعًا.

خرجت هذه الحملة بضغط من القوات الإنجليزية، ولكن ليس قبل أن تُغير مفاهيم عديدة كان الشعب المصري يعيش بها، فلقد أدت مقاومة المحتل الجديد إلى الالتفاف حول الأزهر الشريف كمنبر للثورة ومركز لمقاومة الاحتلال، كما أنها فتحت المجال أمام ظهور طبقة التجار والأعيان كفاعل مؤثر على الرقعة السياسية في البلاد ومن ورائهم القدرة على حشد الجماهير المصرية، وعندما خرجت الحملة الفرنسية من مصر في 1801 بعد التدخل العسكري الإنجليزي المباشر بسبب فشل الجيوش العثمانية الواحد تلو الآخر في إجبار الفرنسيين على الجلاء، أصبح في مصر قوى عديدة تتصارع على نظام الحكم، وعلى قمة السلطة في البلاد كان هناك من الناحية النظرية الوالي الذي يعينه الباب العالي ولكن قوته كانت معلقة بحبل سري ضعيف متهاك متمثل في الشرعية الدينية باعتباره ممثلًا للحاكم الشرعي للبلاد متمثلًا في السلطان العثماني.

لم يكن الوالي وحده على الساحة السياسية، بل إن طبقة المماليك التي كانت تحكم البلاد فعليًا قبل قدوم الحملة، عادت من جديد بعد أن أجبرتهم الهزائم المتتالية على أيدي الفرنسيين للهروب من مصر، وعلى الرغم من أن الهزيمة والطرد من مصر كان يجب أن يساهما في توحيد الصف المملوكي، فإن هذا لم يحدث، بل إن التشرذم كان السمة الأساسية الغالبة على وجودهم في البلاد، فكل قائد مملوكي كان له فريقه ومؤيدوه، وعلى رأسهم أشخاص مثل البرديسي بك والألفي بك وغيرهما، وكان القناصل الأوروبية - خاصة الإنجليز والفرنسيين منهم - يراهنون على القوى المملوكية لكي تحسم الأمور السياسية في البلاد فتعود إلى نفس أسلوب الحكم العقيم قبيل الحملة

الفرنسية، فكان الفرنسيون مائلين للبرديسي، بينما الإنجليز يراهنون على الألفي بك، والذي أخذه خارج مصر حيث تم تدريبه وشراء ولائه تمهيداً لإنزاله لمصر لتولي السلطة في البلاد في 1804.

أما من الناحية الأمنية، فإن البلاد كانت في حالة فوضى عارمة لأسباب متعلقة بوجود الجيش العثماني الذي تم تشكيله من أجل طرد الفرنسيين من البلاد، فالجيوش العثمانية كما هو معروف لم تكن متجانسة حيث كان يطلب من الولايات المختلفة إرسال فصائل وألوية للمشاركة في تكوين الجيش الموحد، بالتالي فالمشهد الداخلي في مصر تضمن انتشار قوات من جنسيات مختلفة بعدما فقد الوالي العثماني القدرة على السيطرة عليهم، منهم اللواء الألباني، وفصائل المغاربة والدلاة ... إلخ، كل له قيادته الخاصة ومطلوب توفير رواتبهم من خلال الضرائب المفروضة على المصريين، وكان من ضمن هذه القوات شاب يدعى محمد علي، وكان ثالث الضباط من حيث الأقدمية في اللواء الألباني، والذي كان يرأسه طاهر باشا، ومع مرور الوقت آلت قيادة اللواء الألباني إلى محمد علي وهو شاب في العشرينيات من عمره، وكان يتمتع بذكاء خارق وقوة وعزيمة وقدرة فائقة على المناورة والتحالف.

بدأ محمد علي بمناورة الممالك، سواء من خلال التحالف معهم أو ضدهم وفق الظروف السياسية، خاصة أن قواته لم تكن كافية لبسط سيطرتها على البلاد، وكان الرجل على دراية كاملة بأن الباب العالي لم يكن على استعداد لدعمه كوالٍ على مصر، والتي تعد من أهم الولايات في الدولة العثمانية فلا يحكمها إلا من يُضمن ولاؤهم، وبالتالي أرسلت الوالي تلو الآخر ليوافقه مصيراً محتوماً حيث استطاع الممالك والقوات المختلفة خلعهم الواحد تلو الآخر.

لم يتوقع أحد أن يكون محمد علي هو صاحب الحظ الأوفر، فلقد كتب القنصل الفرنسي في مصر ليؤكد لباريس أن محمد علي غير قادر أن يكون لاعباً فاعلاً على الساحة المصرية، مشيراً إلى أنه لا يملك أية مشروعات كبرى، «...ولو سلمنا جدلاً أنه فكر فيه فليس لديه من الوسائل ما يمكنه من تنفيذ ما يفكر فيه»، ولكن هذا الشاب كان له فكر آخر، فلقد أدرك محمد علي بفراسسته السياسية أن رهانه يجب أن يكون على الطبقة الوطنية الصاعدة ممثلة في التجار والأعيان والمدعومة من قيادات الأزهر الشريف والشعب، فبدأ يفتح قنوات الاتصال معهم ويستميلهم تدريجياً ويؤلبهم ضد الوالي تارة وضد قادة المماليك مثل البرديسي ويحثهم على الثورة عليه تارة أخرى، فتخرج جموع الشعب بعد زيادة عبء الضرائب لتهتف «يا برديسي يا برديسي إيش تاخذ من تغليسي»، واستمر محمد علي في مناوراته حتى جاءت لحظة الحسم في مايو 1805 عندما أعلن خورشيد باشا قرار السلطان العثماني تولية محمد علي ولاية جدة بالحجاز.

لم يعلق محمد علي على القرار وترك نفسه لرحمة وحب القيادات الشعبية المصرية والتي كانت ترى فيه الشخصية المناسبة لتولي الحكم في مصر، فعقد المصريون الاتفاق مع محمد علي لمساندته على حكم مصر مقابل الاتفاق على خروج عساكر القوى المختلفة من القاهرة وعدم فرض ضرائب إلا بإذنهم واستشارتهم في الأمور المهمة التي تؤثر على الشعب مباشرة، وعندما قبل محمد علي ثارت البلاد ثورة عارمة في وجه خورشيد باشا وحاصروه في القلعة إلى أن فر منها، وطالبوا بتولية محمد علي على مصر، وإزاء الضغوط الشعبية القوية والثورة الجماهيرية أذعن السلطان واستجاب على الفور فخلع

خورشيد باشا من الحكم وتم تولية محمد علي قائم مقام في مصر بفضل الشعب، وباءت كل محاولات السلطان العثماني لعزل محمد علي بالفشل بعد ذلك حيث ظل الرجل متمسكاً بعلاقته القوية بالزعماء المصريين إلى أن غدر بهم بمجرد أن استتب له الأمر في مصر.

وعلى الرغم من أن محمد علي نقض عهده نقضاً تاماً وشنت أوامر الطبقة الوطنية المصرية الصاعدة وآخرها من خلال نفي قائدها عمر مكرم بعد عامين من توليه الحكم، فإن هذه الثورة تعد بكل المعايير ثورة فريدة من نوعها للأسباب التالية:

أولاً: إن هذه الثورة تمثل في حقيقة الأمر خطوة غير مسبقة في المنطقة العربية والإسلامية بصفة عامة، فالعرف السائد في ذلك الوقت كان الولاء التام للسلطان العثماني وأن أي خروج عليه يمثل خروجاً على الشرعية والدين، وبالتالي فإن هذه الثورة تعد أول حركة ثورية من نوعها تخرج عن عباءة القومية الدينية وتدفع نحو شرعية جديدة لم تكتمل أركانها بعد.

ثانياً: لقد فتحت هذه الثورة الطريق لأول مرة أمام فكرة مؤداها اختيار الشعب لحكامه، وبالتالي فرض الشعب حقه في الاختيار، ومن ثم فهذه تعد بداية لمفهوم القومية المصرية أو الوطنية المصرية؛ أي أحقية المصريين في اختيار حكامهم وعدم خضوعهم لرغبة السلطان العثماني الذي تحللت البلاد عن سلطانه وعباءته السياسية على مدى قرون ممتدة، فكانت هذه الثورة بمثابة اللبنة الأولى لفكرة الديمقراطية في السياسة الداخلية المصرية.

ثالثاً: فتحت هذه الثورة الطريق أمام بناء أول دولة مدنية في التاريخ

المصري الحديث، والمقصود بالمدنية هنا هي الدولة التي تُحكم على الأسس السياسية المبنية على الشرعية والمؤسسية الوطنية، فكان الجيش المصري أول هذه المؤسسية وبالتالي ولد الفكر الوطني المصري المستقل من تبعات هذه الثورة.

لكل هذه الأسباب فإن ثورة مايو 1805 تعذ في التقدير من أهم الحركات الثورية ليس فقط في مصر ولكن في الوطن العربي ككل، فهي تعبير عن بداية ظهور الدولة الوطنية أو القومية في هذه المنطقة.

حديث الكنانة⁽¹⁾

التاريخ مرآة الأمم والشعوب، وهو مثل ظل الإنسان لا يفارقه، وكلما اقتربت الأمة من الضوء كُبر خيالها، وكلما ابتعدت عنه صغر، ومن أهم الشعوب التي ينطبق عليها هذه الظاهرة الشعب المصري، فهو شعب عريق مرت عليه القرون كالأيام، قُرَّب السلطة والعظمة كثيرًا لذا كان ظله كبيرًا على مر التاريخ بما يتوازى مع قيمته، فظل هذا الشعب متشبثًا بتقاليده، بل إنه «مَصْر» أغلبية الغزاة والفاثحين وصهرهم داخل مجتمعه، ومثل هذه الهبة بين الشعوب والثقافات تحتاج لتركيبية اجتماعية وسياسية خاصة.

الثابت في علم الجغرافيا السياسية «أن الدول أثقل»، فدولة مثل الصين بالرغم من أنها كانت مستضعفة وتعاني التدخلات الأجنبية في بداية العهود

(1) هذان المقالان هما تأصيل للدور السياسي المصري عبر الأزمنة من خلال تحليل عناصر قوة هذه الدولة علميًا، والتي منحتها طاقات سياسية متجددة أثرت من خلالها على العالم من حولها، وقد سعت لأن يكون المقالان هما افتتاحيتين في برنامج «التاريخ يتحدث» الذي كنت أعده، والهدف منها هو أن يعرف كل مصري قيمة أرض الكنانة وكيف تتجدد قوتها بسبب عناصرها المتجددة، وهو ما جعل شعبها من أكثر الشعوب التي أثرت على منطقتها بشكل مباشر وواضح وصريح، والهدف من ذلك هو ألا يفقد المصري ثقته في ذاته أو في قدراته الجماعية، فمصر دولة كانت دائمًا قادرة على التغيير والتفرد، والمقالان هما دراسة في التاريخ السياسي المصري باستخدام أسس علم السياسة والعلاقات الدولية لتحليل دورها عبر التاريخ.

الحديثة فإنها ظلت دولة ثابتة ورقعة جغرافية مهمة للغاية بموجب مقومات الجغرافيا والتاريخ والثقافة والديموجرافيا، وهي المعايير التي سبق أن تعرضت لها في مقال بعنوان «الشعوب البوذية عبر التاريخ»، وهذه الدول عندما يغيب دورها فإن ثقلها لا يتأثر؛ لأن الأول مرتبط بشكل كبير بالثاني وليس العكس، فإدامت امتلكت الثقل من خلال هذه المقومات فإن استعادة دورها يصبح مسألة وقت وإرادة سياسية ليس إلا.

إن مصر وشعبها يعدان مثلاً محورياً لهذا النموذج التاريخي لأسباب موضوعية أهمها ما يلي:

أولاً، إن التركيبة الديموجرافية المصرية فرضت عليها نوعاً من التميز السياسي عبر التاريخ، وبدون الخوض في مفاهيم ونظريات مفكرين عظماء من أمثال د. جمال حمدان في كتابه الفريد «شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان»، فإن التفاف الشعب حول مجرى مائي ممتد عبر أكثر من ألف كيلومتر لآلاف السنوات جعل هناك حالة من البوذية لهذا الشعب في منطقة جغرافية محددة، كما أن إحاطة هذا الامتداد السكاني بصحراء موحشة من الجانبين والبحر من الشمال جعلت هذا الشعب متجانساً، وهذا نتاج طبيعي لحتمية جغرافية وضرورة ديموجرافية، وقد انعكست هذه الحقائق على المسيرة التاريخية للدولة المصرية إضافة إلى وضعيتها الدولية على مر العصور، فأصبحت مصر بؤرة متجانسة ثقافياً وقومياً، وهذه هي نقطة الانطلاق المحورية التي وضعتها في مصاف الدول المركزية عبر الإقليمية على مدى التاريخ.

ثانياً، اتصالاً بها سبق، فقد مثلت مصر كياناً إقليمياً قوياً في فترات تاريخية ممتدة، فكانت طرفاً أساسياً وفاعلاً في أي تطور إقليمي، وقد امتد هذا الدور

للمستوى الدولي أيضًا كعنصر فعال ومؤثر فيه كلما تعاظمت قوتها الإقليمية المقارنة، ولكنها أبدًا لم تلعب على مر التاريخ دور القطبية الأحادية أو الدولة العظمى الوحيدة وهو أمر مفهوم إذا ما أخذنا في الاعتبار محدودية الدول التي لعبت هذا الدور على رأسها الدولة اليونانية والرومانية وبريطانيا وأخيرًا الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار فإنه يمكن تتبع الدور المصري من خلال محطات تاريخية رئيسة، فالدولة الفرعونية كلما قويت امتد نفوذها في الأغلب نحو منطقة الشام شرقًا، والسودان جنوبًا وبعض جزر المتوسط شمالًا والجزء الشرقي من ليبيا (برقة) غربًا لأسباب متعلقة بعدم وجود ثروات واسعة في الغرب مقارنة بالشرق الغني بالزراعة والأخشاب والتجارة الدولية.

وعلى هذا النسق لعبت مصر دور القوة الإقليمية العظمى منذ الفراعنة وكانت أشهر مراحلها عقب معركة «قادش» بين رمسيس الثاني والحيتيين، ثم أصبحت مصر في العهد الهليني محطة قوة من خلال حكم «البطالمة» فكانت مركز القوة في منطقة المتوسط إلى أن أصبحت تابعًا للدولة الرومانية، وفي أعقاب الفتح الإسلامي سرعان ما تحولت مصر إلى مركز القوى الشرقي في الدولة الإسلامية من خلال الدولة الطولونية ثم الإخشيدية، ولعبت أقوى أدوارها الإقليمية بعد ضعف الدولة العباسية، فأصبحت أول وآخر دولة إقليمية شيعية عظمى في الشرق من خلال الحكم الفاطمي، ثم توالى الدور المصري في العهدين الأيوبي والمملوكي، ثم كانت دولة مصر الحديثة في عهد محمد علي امتدادًا طبيعيًا لهذا الدور، فصارت مصر الدولة الإقليمية الأولى وذات النفوذ الممتد، بل إنها بدأت تؤثر على المنظومة السياسية الدولية وامتد هذا الدور نفسه في عهد عبد الناصر.

ثالثاً، اتصالاً بها سبق وإضافة للبعدين الديموجرافي والجيوستراتيجي، فإن مصر حظيت ببعدين مهمين للغاية عبر التاريخ، الأول مرتبط بالغنى الاقتصادي والثاني مقرون بالموارد البشرية، ويضاف إلى ذلك أن الموقع الجغرافي جعلها مركزاً للتجارة بين الشرق والغرب وهو ما تُرجم إلى مكوس وضرائب ووفرة سلعية جعلها بؤرة جذب للاستثمار الخارجي، أما من الناحية الاقتصادية فقد منحت الجغرافيا لمصر زراعة ممتدة على مدار السنة من خلال نهر النيل وتربة صالحة غنية للغاية، وهو ما جعل الرومان يعتبرون مصر مصدراً غذائياً مهماً لهم فوصفوها بأنها «سلة الحبوب الرومانية»، ونذكر في هذا الصدد كلمات واليها عمرو بن العاص يصف مصر للخليفة عمر بن الخطاب ببلاغته فيقول: «إن الذي يصلح هذه البلاد وينميها... وألا يستأدي خراج ثمرة إلا في أوانها، وإن يصرف ثلث ارتفاعها في عمل جسورها وترعها، فلإذا تقرر الحال مع العمال في هذه الأحوال، تضاعف ارتفاع المال والله تعالى يوفق في المبدأ والمآل». وهكذا لعب البعدان الاقتصادي والبشري دوراً مهماً في تعميق الدور السياسي والاستراتيجي المصري عبر التاريخ.

رابعاً، لقد ترسخ البعد الثقافي المصري بقوة داخل هذا المجتمع نظراً للتوحد الديموجرافي الممتد في إطار من الفراغ المجاور، فكان البعد الثقافي عنصراً مهماً في هذه المعادلة ومنح مصر قوتها الناعمة المتجددة والعميقة عبر التاريخ، والتي تُرجمت في أوقات معينة إلى قوة فعلية، فأينما يمتد بنا الزمن فالبعد الثقافي كان موجوداً، فمصر جعلت من الثقافة سلعة قوة وأداة فكر ومصدر ثراء أثرت من خلالها على محيطها الجغرافي مباشرة، فمنظومة الآلهة المصرية تم تصديرها لأوروبا من خلال اليونان، كما أن مصر أصبحت في

عهود كثيرة مركز الإسلام السني المعتدل من خلال الأزهر الشريف، والذي لا يحتاج دوره للتعريف، إضافة لدور كنيسة الإسكندرية الحاسم في مسيرة المسيحية على المستوى الدولي، فلمصر دورها المعروف في المجامع الكنسية المختلفة، والتي شكلت ركائز مهمة في العقيدة المسيحية، كما أنها الكنيسة التي قضت على الفتن التي حاولت التسلل للديانة المسيحية، ونتيجة لكل ما سبق فقد صارت مصر مصدرًا للتحرك الثقافي في المنطقة سواء من خلال ابتكار المكون الثقافي في أغلب الوقت، أو في مناسبات أخرى من خلال استضافة رواد هذا المكون على أرضها كما حدث عندما احتضنت رواد الصحافة والفكر والثقافة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كل هذه العوامل تدفع للتأكيد على ضرورة التفرقة المنطقية بين ثقل الدولة من ناحية ودورها الإقليمي من ناحية أخرى، فالثقل متواجد بقوة عبر التاريخ، ولكن اضطلاعها بدورها المتوقع كان اختيارًا طوعيًا لقيادتها السياسية عبر الزمن، وفي التقدير أن هذا الثقل موجود لأن العناصر الأساسية المكونة له ما زالت كما هي حتى مع اختلاف بعض الثوابت الدولية بحكم العولمة والتكنولوجيا، بالتالي فالدور الإقليمي المصري كان يعتمد في تفعيله أو تعظيمه تاريخيًا على الحكام أو القابضين على السلطة في البلاد، بالتالي فإن عملية الخلط بين مفهومي الثقل والدور أمر يحتاج لمراجعة فورية لأنه يعكس نقصًا معرفيًا بفلسفة الوجود السياسي والجغرافي والثقافي المصري، فضلًا عما يمثل من قصر نظر تحليلي، ونظرة واحدة لعدد الكبوات التي استنهضت منها مصر عبر تاريخها لتصبح القوة المركزية - تثبت هذه الحقائق ولكن هذه قضية أخرى نناقشها في المقال التالي.

عودة لحديث الكنانة

تناول مقال الأسبوع الماضي ثبات عناصر الثقل المقارن لدولة مصر عبر العصور، وأشرنا لأهمية التفرقة بين ثقلها السياسي والموجود بحكم هذه العناصر المختلفة من ناحية وتفعيل دورها الإقليمي وبدرجة أقل الدولي من ناحية أخرى، والثابت تاريخيًا أنه قد تم تفعيل دور مصر الإقليمي أكثر من غيرها بأشكال وأنباط مختلفة على مر العصور، وسنرصد هنا هذا التفعيل من خلال تناول أهم الأدوار التي لعبتها مصر والمعارك الحربية الحاسمة التي خاضتها وغيرت بها مجرى الأحداث في منطقتها وبدرجة أقل تاريخ العالم لإثبات هذا النمط، ونبرز في هذا الصدد أهم ما يلي:

أولاً، لقد كانت الأسر الفرعونية المصرية مهتمة بالتفاعل مع المحيط الخارجي للدولة المصرية لأسباب سياسية وأمنية وتجارية لم تتغير حتى اليوم، وبالتالي كانت هناك موجات من النفوذ الخارجي المصري تنتهي في مناسبات عديدة بالتوسع العسكري الذي امتد من خلال الدولة الفرعونية في فترات زمنية محددة من برقة (ليبيا) غرباً إلى الفرات بالعراق ومن حدود تركيا شمالاً إلى جنوب السودان، وعلى الرغم أن مثال معركة «قادش» كان أكثر الأمثلة استخداماً كأساس يعكس هبة وقوة الدولة الفرعونية المصرية وتوسعاتها

لأسباب ترجع للآلة الإعلامية لرمسيس الثاني على جدران المعابد، فإن العديد من الفراعنة سبقوه في مد حدود الدولة المصرية القوية خارج نطاق الدلتا والوادي مثل «سنوسرت» و«تحتمس» و«حتشبسوت» إلخ...، ولكن الجدير بالإبراز هو أن الدولة الفرعونية كانت دائماً تلعب الدور البوري في هذا الإقليم إلا عندما تقرر الانكماش الطوعي أو تعاني الاحتلال؛ كما حدث أثناء احتلال «الهكسوس» و«الفرس».

ثانياً، منذ الاحتلال اليوناني لمصر على أيدي الإسكندر الأكبر في عام 332 ق.م، أصبحت مصر لمدة ثلاثة قرون دولة مستقلة تحت حكم «البطالة»، وقد أقامت هذه الأسرة دولة قوية مقارنة بالدول المجاورة حيث استطاع ملوكها تكوين جيش قوي شمل المصريين، وقد ساعدهم على ذلك الثروة الزراعية والطبيعية التي كانت لمصر، ولكن عظمة مصر في العهد اليوناني كانت في البعد الثقافي أيضاً من خلال مكتبة الإسكندرية وجامعتها الشهيرة. وقد لعبت مصر في نهاية عهد البطالة أهم أدوارها الدولية عندما شارك الأسطول المصري إبان حكم كليوباترا أسطول «ماركوس أنطونيوس» في مواجهة ضد «أوكتافيوس» في معركة «أكتيوم Actium» عام 31 قبل الميلاد، والتي تعد أشهر معركة بحرية بعد معركة «سالامس»، ولو انتصر الأسطول المصري لاختلف مسار التاريخ بشكل كبير جداً، ولكن هذا لم يحدث فدخلت مصر بعد هذه الهزيمة كولاية رومانية مثلها مثل سائر الأمصار وشاركتهم نفس التوجه حيث اختفى دورها الإقليمي لصالح الإمبراطورية الرومانية ومن بعدها البيزنطية، ولكنها لم تكن بلا ثورات على هذين الحكيمين، بل ناضلت نضالاً قومياً، كثيراً ما تغافلته كتب التاريخ لأسباب مختلفة.

ثالثاً: منذ دخول مصر كولاية في الحكم الإسلامي فإنها كانت من أكثر الولايات تأثيراً على الإسلام والدولة الإسلامية، فلقد كانت كنزاً اقتصادياً وثقافياً لا ينفى، ولكنها صارت بعد ذلك ركناً مهماً من أركان المعادلة السياسية الإقليمية من خلال عدد من الدول المتعاقبة التي اتخذت من مصر قاعدة لها ومن الشام امتداداً طبيعياً، وفي أوقات كثيرة الحجاز كثقل سياسي وبُعد ديني يُخدم على الشرعية السياسية للأسر أو الأنظمة الحاكمة في مصر، وقد سلك أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية هذا التوجه بعد استقلاله بمصر في 868 لمدة أربعين عاماً تقريباً، وعلى الرغم من استرداد الخليفة العباسي لمصر بعد وفاة طولون بمدة غير بعيدة، فإن نفس الشيء تكرر مع محمد بن طغج الإخشيد الذي أسس الدولة الإخشيدية في مطلع القرن العاشر، وحكم رئيس وزرائه كافور الحبشي البلاد كوصي على أولاده لسنوات طويلة توسعت خلالها حدود الدولة المصرية وعظم شأنها وصارت ركناً مهماً للدولة الإسلامية.

رابعاً: كانت الدولة الفاطمية مثلاً عظيماً على استخدام القدرات المصرية لتعظيم شأنها إقليمياً، فكانت دولة شيعية قوية للغاية أثرت مباشرة في النظام الإقليمي من خلال فرض سيطرتها على محيطها الإقليمي، ولكن أهم مكون في تقديري أثر على القوة النسبية للبلاد كان البعد الثقافي بإنشاء الجامع الأزهر الشريف الذي أصبح مركزاً للفكر السني المستنير فيما بعد، علاوة على الزخرفة والتقاليد التي صارت مرتبطة بالعبادات التي أخذتها مصر من خلال الاحتفالات الشيعية، والتي حولتها لمفاهيم سنية فيما بعد بمجرد سقوط الدولة الفاطمية.

خامساً: لعبت الدولة المصرية دورها الحاسم في التصدي للحملات الصليبية والمغولية، والتي كادت تعصف بالإسلام ودوله، وهو ما فشلت فيه شخصيات تحكم دويلات أخرى حتى وإن كان لها دورها البارز مثل قلج أرسلان ونور الدين زنكي في شمال الشام، ولكن الثقل الإقليمي لدرة هذا الخطر جاء من مصر حيث استطاعت عوامل الديموجرافيا والغنى الاقتصادي والارتكاز الاستراتيجي أن تحسم الأمر لصالحه للدفاع عن الدين الإسلامي، وهنا برز دور صلاح الدين الأيوبي، والذي استطاع بقوته أن يُججم من الحملات الصليبية المختلفة، ولعل معركة «حطين» هي المثال الأكبر على ذلك، ليتقل بعدها عبء الصراع الإسلامي الصليبي إلى دولة المماليك في مصر، خاصة «الظاهر بيبرس البندقداري» والذي استطاع بقوة مصر وجيشها تصفية أغلبية البقع الصليبية في الأراضي العربية.

سادساً: تجلّى الدور الإقليمي والدولي المصري خلال فترة حكم المماليك عندما استطاعت مصر وقف الزحف المغولي على العالم الإسلامي بعد معركة «عين جالوت» الشهيرة، والتي استطاع «المظفر قطز» فيها هزيمتهم في معركة حاسمة فاصلة أمنتهم عن ملاحقة التوسع الغربي بعد الاضطرابات السياسية التي أصابتهم، وتجدر الإشارة هنا إلى ما أكدته مصادر تاريخية عديدة من وجود تعاون وثيق بين المغول والصليبيين لضرب الدولة الإسلامية، ولكن الدولة المصرية القوية نجحت في دحض الاثنين معاً، وقد وصلت قوة الدولة المملوكية إلى الحد الذي صارت فيه دول أوروبية تقبل التداول بالعملة المصرية.

سابقاً، لقد لعبت مصر دورها القوي في التاريخ الحديث بعد صعود محمد علي لسدة الحكم في البلاد، حيث استطاع الرجل أن يحول الوضع في البلاد من حالة فوضى إلى حالة استقرار، وبنى جيشاً مصرياً قوياً في منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر ووسّع الدولة المصرية للحدود التقليدية لتوسعها الإقليمي، وهو ما أدى لتهديد مصالح الدول الأوروبية وتوازنها الاستراتيجية وهو ما دفعهم للتكالب ضده وإرغامه على التوقيع على معاهدة لندن عام 1840.

لقد حجمت هذه المعاهدة الدور الإقليمي العسكري المصري ولكنها لم تنه ثقلها الثقافي والسياسي حيث أصبحت مصر دولة قوية بفضل قوتها الناعمة الممثلة في كونها قلب الثورات على الاحتلال الأجنبي للدول العربية سواء في ثورة 1919 والتي أثرت مباشرة على أقطار عربية عديدة، إضافة إلى دورها التنويري المهم في المنطقة العربية، ثم جاءت بعد ذلك الحقبة الناصرية واتبعت نمطاً مماثلاً ولكن بوسائل أخرى، فبدل من ضم الشام تم توحيد الدولتين، ويلاحظ أيضاً أن حرب أكتوبر 1973 كانت عنصراً مهماً للغاية في حسم مستقبل الصراع العربي الذي أثر مباشرة على الأمة العربية.

يمثل ما سبق عرضاً لتفعيل الدور الإقليمي المصري المتراكم، ويمرنا هنا إبراز ملاحظتين أساسيتين: الأولى أن مصر تُعد بكل المعايير أكثر دول العالم تأثيراً على إقليمها لفترات زمنية ممتدة كما هو واضح، والحقيقة الثانية، ولعلها قد تكون مستغربة، هي أن بزوغ الدور المصري كان يأتي دائماً بعد مراحل ضعف وهوان ولكنه يحدث في فترة زمنية وجيزة للغاية كما حدث في

العهود الفرعونية ثم أواخر العهد اليوناني ثم الطولوني والمملوكي ثم في عهد محمد علي، وحتى بعد انتكاسة عام 1967، وهذا يرجع بشكل حاسم لتوافر عناصر ثقل الدولة القوية، والذي سمح لقياداتها في فترة وجيزة باستنهاض هذا الشعب ومقوماته وقدرات الدولة فيه بمجرد حسن التنظيم ووضع السياسات السليمة.

لقد كانت هذه محاولة لاخترال أكثر من ثلاثين قرنًا من الزمان في عدد بسيط من السطور لتفسر أنماط شعب مصري قدم لإقليمه وهويته الكثير عبر العصور، وسيظل كذلك ما بقي الثقل الأساسي والمقارن له على ما هو، وتظل مقولة المؤرخ اليوناني الشهير هيرودوت «إن مصر هبة النيل» عالقة في الأذهان، ولكن بعد أكثر من ألفي سنة منذ تدوينها فإنه وجب استكمالها بمقولة «إن الحضارة هبة شعب».

اختلافات فكرية

حول الأسرة العلوية⁽¹⁾

بدأت تظهر في مصر موجة لمراجعة التاريخ المصري خاصة التاريخ الحديث والمعاصر، والذي يبدأ في مصر بالحملة الفرنسية على مصر والشام ثم صعود محمد علي لسدة الحكم في البلاد وتأسيسه لأول دولة حديثة ووطنية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

لقد كان حكم محمد علي وشخصه أحد نقاط الاختلاف في هذا الحوار حيث طرح بعض المؤرخين فكرة أن الذي أسس مصر الحديثة لم يكن مصرياً، بل ليس عربياً، بل ألبانياً لا يتحدث العربية، وهو ما يتناقض والمسيرة الطبيعية للشعوب، وهذه الخلفية انعكست بالفعل على الطريقة التي تعامل بها مع المصريين وأسلوب

(1) مشاعري واضحة تجاه محمد علي ودوره المهم في صناعة مصر الحديثة، وقد هالني في كثير من المناسبات محاولات البعض ممن يسعون لاغتيال شخصه السياسي من خلال رفضهم أن يحكم مصر مسلم ألباني، أو من يؤكد منهم أنه كان عنيفاً مع الشعب المصري أو من قال إنه فاقد للشرعية، وهذا المقال هو الرد على هذه الجمل التي أقل ما توصف به هو «أنها كلمات حق يراد بها باطل»، فشرعية الحكم في العالم الإسلامي كانت مرتبطة بأسس مختلفة عن أسس الشرعية اليوم، ومن ثم ضرورة أن نحكم على محمد علي بمنظور زمنه بعيداً عن تسييس التاريخ الذي عانيه، ولا نزال نعانيه إلى يومنا هذا.

حكمه الديكتاتوري، فكيف إذن يحكم مصر من ليس مصرياً؟! وهذا استفسار شرعي بل طبيعي، ولا أعتقد أنه يخص مصر وحدها بل أي دولة في العالم، فلو سألت قطرياً على سبيل المثال عن رأيه في فكرة أن يحكمه مصري، أو موريتانياً يحكمه سعودي، أو يمنيّاً في أن يحكمه جزائري، لجاءت كل الآراء رافضة تماماً لهذه الفكرة، ولكن هذه الحتمية ستقل كلما رجعنا بعجلة التاريخ للخلف، فلقد كانت الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب هي الإجابة المقبولة منذ نيف ومائة عام مضى، كيف إذن يمكن أن نفسر هذا التغيير؟

حقيقة الأمر أنه لا عجب على الإطلاق في هذا الأمر، فقد كانت سمات مفهوم الشرعية السائد في تلك الأزمنة سواء في مصر أو غير مصر من العالم العربي أو الأوروبي تسمح بهذا، وفي التقدير أنه يمكن توضيح هذه الحقيقة من خلال النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: إن مفهوم الشرعية السائد في ذلك الوقت كان يختلف تماماً عما هو عليه الآن، فحكام مصر في هذه الفترات الزمنية السابقة لحكم محمد علي لم يكن من المفترض أنهم عرب أو مصريون أو غيرهم، بل إنك لو سألت المصري في مطلع القرن التاسع عشر عن آخر مرة حكمه فيها مصري لتاه وفشل في وضع إجابة واضحة، ففكرة الخلافة والقومية الإسلامية الكبرى تم استبدالها لقرون طويلة بفكرة الوطن المصري، ومن قبلها تم كتبها في إطار الاحتلال البيزنطي ومن قبل الروماني ومن قبلها اليوناني، ومن ثم فلم يكن من الطبيعي أن يكون حاكم مصر مصرياً وينطبق ذلك على محمد علي، فأوراق اعتماده تحتاج منه أن يكون «ذكراً» و«مسليماً»، وهاتان الصفتان فقط هما مسوغات الشرعية في ذلك الوقت وفقاً للقبول العام وسوابق التاريخ.

ثانيًا، إن مصر في ذلك الوقت لم تكن تعرف الفكر القومي المستقل الذي بدأ يتطور بسبب سياسات محمد علي حتى وإن لم يكن الرجل يهدف إلى ذلك، فسياساته أسفرت في النهاية عن تطور القومية المصرية، ففكرة إقامة دولة قوية قاعدتها مصر، حتى لو لم يكن الهدف منها مصلحة مصر، صبت في النهاية في مصلحة الدولة المصرية خاصة بعدما بدأ يدخل إصلاحاته الثقافية والصناعية وإنشاء جيش من مجندين مصريين، فكانت المحصلة النهائية هي بروز الدولة المصرية الحديثة، سواء كان بروز هذه الدولة هدفًا في حد ذاته أو نتاجًا لأهداف أخرى.. أمر لا أعتقد أننا بحاجة للاهتمام به اللهم إلا لو كانت النية تتجه نحو الحكم عليه بالمعايير الفردية، وهو أمر يخرج عن النطاق العلمي الذي يفترض تقييم الشخص بمعايير زمانه وبظروفه السياسية في وقته.

ثالثًا، لقد عالج التاريخ البشري مشكلة الانتقال السلمي للسلطة على مدار ألفيات طويلة من خلال مؤسسية الملكية أو الخلافة أو السلطنة... إلخ، فلم يشهد العالم حتى فترة قريبة للغاية فكرة توازن السلطات داخل الأنظمة السياسية، بل لم يكن هناك مفهوم التشريع بشكله المتبع حاليًا، من ثم فقد تغلب هؤلاء على مشكلة الانتقال الآمن بل والسلمي للسلطة من خلال ما عرف بمفهوم التوريث، وهو المفهوم الذي أدخله معاوية بن أبي سفيان في المؤسسة السياسية العربية، وأيًا ما كان الرأي بالنسبة لفكرة التوريث، فإنها كانت المؤسسة القائمة في أوروبا والعالم المتحضر أيضًا، بل لا تزال في دول ملكية كثيرة، ومن ثم فإنه لا ينبغي الحكم عليها بمفاهيمنا الحالية.

ثالثاً، إن فكرة انتساء الحاكم إلى عرقية تختلف عن رعاياه كانت شأنًا أوروبيًا أيضًا، فلقد حكمت «كاترينا الكبرى» روسيا لأكثر من عقدين في القرن الثامن عشر وهي ألمانية المولد والهوية، كما أن نابليون بونابرت لم يكن فرنسيًا بل كورسيكيًا، وقد تعلم الفرنسية في المدرسة وعاش حياته وهو إمبراطور بل معشوق فرنسا بالرغم من أنه كان يعاني مشكلة لكنة واضحة في تحدّثه بالفرنسية حيث طغت على لسانه لكتته الإيطالية، وهذه النماذج تعكس بوضوح أن شرعية الحاكم لم تُستق من وحدة العرق بين الشعب وحاكمه في ذلك الزمان، فوحدة القومية بين الحاكم والريعية هي نتاج لتيارات فكرية وحركات قومية عديدة جاءت في مراحل متأخرة للغاية، ومن ثم فمحمد علي لم يكن حالة فريدة بل النموذج الغالب مع الفكر السائد في كل الدول آنذاك.

وتبقى في النهاية نقطة محورية تمثل مشكلة حقيقية ولكنها كثيرة التواتر وتحدث عندما نحكم على التاريخ ورجاله، وهي مشكلة «الشخصنة»؛ أي انجهاها للحكم على الشخصيات التاريخية بمفاهيمنا الحالية، ومنها المعايير الأخلاقية التي نحتكم إليها اليوم، فكثيرًا ما ينال البعض من محمد علي على اعتباره ديكتاتورًا كان هدفه النهائي مصلحته الشخصية ممثلة في ملكه وأولاده من بعده، وهي أطروحة سليمة ولا خلاف عليها، ولكننا لا بد أن نضعها في سياقها التاريخي السليم، فهذه كانت سمة كل الساسة في ذلك الوقت، فالتوريث كان الشرعية السياسية السائدة، كما أن فكرة استشارة الريعية لم تكن مطروحة من الأساس ولا الأفكار الليبرالية، وهذه ليست مشكلة محمد علي، بل كل الساسة في أيامه، فالحكام لم يكن لديهم نفس

هذه المفاهيم وأغلب الرعية لم تنتظرها منهم، فصلاح الدين كان كذلك ومعه «الظاهر بيبرس» و«عماد الدين زنكي» و«هارون الرشيد»... إلخ فالديمقراطية لم تكن من شيمة «صلاح الدين»، ولا الإنسانية من أخلاقيات «بيبرس» ولا القومية السورية من سمات «عماد الدين زنكي» ولا حقوق الإنسان في وجدان «هارون الرشيد»... كل هذه قيم تم إدخالها في المعادلة السياسية قريباً، خاصة مسألتي القومية والوطنية، فهاتان القيمتان لم تكونا موجودتين من الأساس، ومن ثم فلا يمكن أن نُقيم سياسيًا على أسس متغيبية في عصره، تمامًا مثلما لا نستطيع أن نعاقب شخصًا على سلوك لم يكن مجرمًا وقت أن اقترفه.

وهذه دعوة للحكم على الشخصيات التاريخية بسياساتها وبمعايير أزمنتها، على أن نترك الحكم على النوايا والقيم الشخصية بعيدًا عن النطاق الموضوعي، ففي عالم التاريخ نحاسب الشخصية على ما فعلته لصالح الشعوب التي حكمتها بعيدًا عن نواياها أو سلوكياتها الشخصية، فالحكم على هذه الشخصيات بالمعايير الشخصية يعني أن يوليسوس قيصر كان وصوليًا، والإسكندر ضيعًا وشاذًا، و نابليون حقيرًا وجانكيز خان دمويًا والقائمة تطول وسقف السطور يقصر.

صناعة الآلهة وتصديرها⁽¹⁾

تظل الحضارة الفرعونية أحد الإشعاعات الحضارية المهمة في التاريخ الإنساني، وقد بُنيت هذه الحضارة على أسس علمية وثقافية واضحة لا يمكن للعين إغفالها، ولكن أكثر الأمور تعقيدًا كانت وستظل التركيبة الدينية لهذه الحضارة حيث أصبحت الديانات الفرعونية عنصرًا مهمًا في شكل ومضمون المكون الحضاري لمصر الفرعونية، وليس أدل على ذلك من منظومة الآلهة والأساطير المرتبطة بها، والتي خرجت من مجراها المتوقع لتصبح جزءًا ملحوظًا من أدق تفاصيل ثقافتنا، وقد ثبت بكل يقين أن هذه المنظومة الدينية الفرعونية كانت راسخة بشكل كبير في الكيان الاجتماعي والسياسي لهذه الحضارة، ولكن قدرة المصري لم تكن في صناعة الإله فقط بل أيضًا في تسويقه وتصديره لكل الثقافات المجاورة خاصة الحضارتين اليونانية والرومانية، واللتين بات التشابه الديني بينهما والفراغة قويًا للغاية بل يكاد يكون متطابقًا في نقاط تماس كثيرة.

(1) هذا المقال محاولة مني للتوصل إلى جذور القوة الناعمة المصرية منذ بدء الحضارة، والتي تعكس عظمة العقل المصري في محاولته شرح الظواهر الطبيعية من خلال البعد الميتافيزيقي، فالمصري القديم استطاع أن يخلق منظومة واسعة من الآلهة والأساطير المرتبطة بها، واستطاع أن يصدرها إلى حوض البحر المتوسط حتى حضارات ما بين النهرين، وهي عبقرية بدائية لشعب وهبه الله الخيال، وهذا يعكس قدرة وعظمة مصر في التأثير على منطقتها عبر التاريخ.

تحضرني الذاكرة أنني شاركت في محاضرة ممتعة لعالم المصريات د. علي رضوان في المتحف البريطاني عام 2008، وكان جزء كبير منها يقدم شرحاً لكيفية انتقال المفاهيم الأساسية للديانة الفرعونية والأساطير من مصر إلى حضارة ما بين النهرين، خاصة فكرة الإله الكبير وتكاثر الآلهة إلخ...، وأذكر أنني بدأت أحاول فهم بعض التفاصيل الخاصة بالمنظومة الدينية عند الفراعنة بعد ذلك فكانت الانطباعات التي رسخت في ذهني ما يلي:

أولاً: لقد كانت الديانة في مصر الفرعونية -شأنها شأن الدول المجاورة- تتمركز حول منظومة من الآلهة يؤثرون على مسيرة البشر، فقد خلق العقل المصري أو تأقلم مع أفكار مجاورة ليخلق منظومة آلهة مختلفة، فلكل إله دوره وهدفه، وهناك كبار الآلهة وعلى رأسهم الإله «آمون»، ثم هناك آلهة أخرى للحرب والسماء والأرض والحكمة... إلخ، ولكل منهم وظيفته، ونظرًا لأن الدولة المصرية كانت دولة مركزية فإن فكرة الاستقرار والقانون كانتا مهمتين للغاية فجاءت فكرة الإلهة «ماعت» ممثلة للتجانس والتوازن في الكون.

ثانيًا: كانت لدى الفراعنة فكرة تزواج الآلهة فيما بينهم، ففي هذه المنظومة تزوجت إلهة السماء «نط» من إله الأرض «جب» فأنجبا أوزيريس وإيزيس وست ونبتيس، وبالتالي كانت فكرة التزاوج الإلهي لتقريب المنظومة الدينية للبشر من ناحية ولفتح المجال أمام ميلاد الآلهة وزيادتها من ناحية أخرى، وهكذا بات واضحًا الخصوبة الدينية للفراعنة لتبسيط الأمور للعامة والسيطرة عليهم أيضًا من خلالها.

ثالثًا: كانت لدى الفراعنة أيضًا أساطير دينية لكيفية بدء الكون وأخرى لكيفية نهاية الكون فضلًا عن فكرة البعث، وهي في التقدير أهم فكرة في

المنظومة الدينية الفرعونية، لأنها أثرت مباشرة في العديد من الظواهر الاجتماعية والسياسية في البلاد، فكانت فكرة رحلة الإنسان من دنياء إلى آخرته، ثم تطورت فكرة الحساب على أيدي اثنين وأربعين إلهاً يحاكمون المبعوث ليعترف بها فعل في دنياء من خلال أسئلة نافية فيما عرف بالاعتراف السلبي.

رابعا: لعل أخطر ما أفرزته الحضارة الفرعونية ما عرف بأسطورة «إيزيس» و«أوزوريس» اللذين تزوجا فقتل «ست» أخاه أوزوريس، ولكن زوجته أحيته من جديد وأنجبت منه ابنتها «حورس» دون اتصال مباشر، ولكن «ست» قتل «أوزوريس» مرة أخرى ووزع أشلاءه في سائر أنحاء البلاد فجمعه زوجته إيزيس وبدأ حورس في الانتقام لأبيه فتصارع مع «ست» لينتهي بمثلها أمام مجمع الآلهة الذين أنصفوا حورس ونفوا الأخير من البلاد، وأصبح أوزوريس منذ ذلك التاريخ إله العالم السفلي.

لعل أخطر ما في هذه الأسطورة كانت «إيزيس» التي أصبحت رمزاً دينياً مهماً عرف بـ «طائفة إيزيس أو Cult of Isis» فأصبحت تمثل قوة إلهية لكونها استطاعت أن تبعث زوجها بعد وفاته وأن تحمل منه في ابنتها دون أي اتصال جسدي، كما أنها مثلت القدرة على البعث ورمز الأسرة وحنان الأمومة والقوة في آن واحد، وهو ما جعل هذه العبادة تجذب انتباه الكثيرين بل انتشرت حول حوض البحر المتوسط - كما سيجيء ذكره.

لقد مثل هذا عرضاً سريعاً لبعض أوجه منظومة الآلهة عند الفراعنة، ولكن أثر هذه المنظومة كان غاية في الأهمية على الحضارات المجاورة، وكانت أولى هذه الحضارات هي الحضارة اليونانية (الهيلينية) ومن بعدها الرومانية، ويمكن تتبع هذه الآثار من خلال أهم النقاط التالية:

أولاً: لقد نقل اليونانيون منظومة الآلهة بالكامل ولكن بعد تغيير أسمائها، كما أضافوا عليها فكرة وجودهم جميعاً في مكان واحد وهو مدينة أوليمبيا، ومن هناك بدأ الآلهة يؤثرون على مسيرة البشرية، ونقلوا عن الفراعنة صفة لكل إله، وهو نفس ما فعلته الحضارة الرومانية بنفس التقليد؛ ففي الفرعونية كان هناك «آمون» كبير الآلهة، وفي اليونانية كان هناك «زيوس» وفي الرومانية أسموه «جوبيتر»، وزوجة كبير الآلهة كانت «هيرا» في اليونانية و«جونو» في الرومانية، إلهة الحب عند الفراعنة كانت «هاثور» ولدى اليونانيين كانت «أفروديت» فتحولت عند الرومان إلى «فينوس» ... إلخ.

ثانياً: انتقلت الأساطير الفرعونية بأشكال مختلفة من خلال تزاوج الآلهة مع بعضهم البعض، أو من خلال زواج الإله بإنسية، فنجد مثلاً أسطورة «هيركيوليس» ابن زيوس من إنسية وغيرها وهو ما خلق أنصاف آلهة أو ما شابه ذلك، وكانت هناك أيضاً فكرة الموت في سبيل الآلهة، ولعل أنشودة القائد «هوراشيو كوكلز» في أثناء دفاعه عن الجسر المؤدي لروما في مواجهة الأعداء تعكس هذا؛ فقد كتب الشاعر فيه: «يأتي الموت لكل رجل في الأرض عاجلاً أم آجلاً، فكيف يموت الإنسان ميتة أفضل من مواجهة ما هو أكبر منه، من أجل رفات آبائه ومعابد الآلهة».

ثالثاً: لقد ورثت هذه الأديان أيضاً فكرة معاقبة الآلهة للبشرية على سوء سلوكها أو الإساءة إلى الآلهة، وفي هذا الصدد نجد مثلاً فكرة الإلهة المنتقمة «نيميس» التي أرسلت للأرض فأغرقتها دماً عقاباً للبشرية، وهو نفس ما وجد في المنظومة الدينية الرومانية من حيث الأساطير والوحوش التي ترسلها الآلهة لعقاب البشر، ففي اليونان كان هناك ما عرف بالنميسيس Nemesis إلهة الانتقام.

وابغى، لعل أهم وأكبر الأثر على الإطلاق كان ما أشرنا إليه بـ «ديانة إيزيس» التي انتشرت انتشارًا واسعًا في حضارات البحر المتوسط، وقد كان الحاكم «بطليموس سوتر» أحد الأسباب وراء انتشار هذه الديانة؛ حيث أراد أن يقرب بين الثقافة الفرعونية واليونانية لأسباب سياسية تسمح لأسرته التي منحت حكم مصر بأن يكون لها تقارب مع اليونان، فنشر هذه الديانة من خلال تحويلها للإغريقية تحت مسمى الإله «سيرابس Serapis» لكنها في حقيقة الأمر كانت أقرب ما تكون لأسطورة إيزيس، وقد وصل الأمر إلى حد عدم القدرة على السيطرة على هذه الديانة، وهو ما انتهى إلى اعتناق بعض القياصرة الرومان لهذه الديانة مثل «فيسباسيان»، ويقال إن هذا الدين كان من الأسباب التي أخرجت اعتناق المسيحية في اليونان والدولة الرومانية.

ورغم انتشار الديانة الفرعونية فإن الاستثناء عن هذه القاعدة كان أول فكرة للتوحيد في البشرية ممثلة في فكر الفرعون «أخناتون» عندما حث الجميع على عبادة الإله «أتون» على اعتباره الإله الأوحد، أو القوة التي كانت فوق أي إله آخر، ولكن هذا الدين الجديد لم يلق القبول لدى الشعوب والحضارات المختلفة حول المتوسط الذي كان مرتبطًا بالآلهة ومنظومتهم الدينية، فما كان من الممكن قبول التوحيد لأنه ضرب الأساس الديني والمجتمعي القائم عليه المنظومة الدينية الفرعونية والأديان الموازية التي تفرعت عنها.

لقد كانت هذه مجرد خواطر تعكس مدى عمق البعد الديني في الحضارة الفرعونية القديمة للحد الذي جعل الفرعوني يصنع آلهة وثنية من وحي خياله، ثم يطورها وفق مفاهيمه المختلفة، ثم يصدرها للثقافات المجاورة.

المماليك وتفردهم⁽¹⁾

حلت في مارس الماضي (2011) الذكرى المائتان لمذبحة القلعة الشهيرة عندما جمع محمد علي حاكم مصر المماليك في القلعة بمناسبة سفر جيشه إلى الحجاز ثم أجهز عليهم فتخلص الرجل منهم ومن شرورهم نهائياً. وكما كانت طريقة التخلص منهم فريدة فإن حياة المماليك كانت أيضاً فريدة، فهم من أغرب الظواهر السياسية والاجتماعية التي يمكن لأحد الاطلاع عليها في تاريخ الأمم والشعوب.

لقد بدأت ظاهرة المماليك في مصر خلال فترة الاضطرابات التي تلازمت مع اضمحلال الدولة الأيوبية؛ حيث لجأت القيادات السياسية لاستيراد

(1) أذكر جيداً أنني كتبت هذا المقال وأنا عائد من رحلة للإسكندرية في عام 2010، وكان السبب الرئيس وراءها هو التلميح للواقع السياسي المصري، فلقد كانت مصر -نحكم بفكر ملوكي بحث لا يختلف عن متانة سنة من تاريخ المماليك في هذه الدولة، فالمؤسسية ضعيفة مقابل الشخصية السياسية والاقتصادية الطاغية، فهناك كبير المماليك وهو الحاكم وهناك المتطلعون لخلافته، ولكل حاشيته، والاقتصاد يدار بطريقة الاحتكار تماماً كما كان السلطان يصادر بمالكيه المنتجات وبيعها لصالح الدولة، والأقربون أولى بالإحسان السياسي والمالي، والضحية كانت الشعب.. فلقد تخلصت مصر من المماليك ولكن فكرهم لا يزال مستمراً، وللقارئ أن يقرأ ويقارن بين هذا الزمن ومصر قبيل الثورة ويطلق خياله التاريخي ويتذكر أن التاريخ يعيد نفسه في مناسبات كثيرة.

الرقيق من المقاتلين كنوع من «الميليشيات» لحمايتهم، ومع مرور الوقت بدأ المماليك يلعبون دورهم المهم في السيطرة على مقاليد الدولة المصرية لاسيما بعد ضعف السلاطين الأيوبيين، حتى آلت إليهم السلطة رسميًا فكان السلطان قطز أول سلاطين المماليك واشتهر في كتب التاريخ بموقعة «عين جالوت» الشهيرة، فحمى المماليك الإسلام من شرور المغول، ومن بعده جاء بيبرس الذي ينسب له فضل القضاء بشكل كبير على ما تبقى من معازل الحملات الصليبية، وقد استمر وجود المماليك كحكام رسميين للبلاد حتى معركتي مرج دابق والريدانية في 1516 و 1517 على التوالي مع الدولة العثمانية، ومع ذلك استمر المماليك يحكمون مصر من وراء الكواليس أو بالوكالة حتى مذبحه القلعة.

إذا ما كان تاريخ المماليك غريبًا، فثقافتهم كانت أغرب، فالشعوب أو الفئات الحاكمة يمكن أن تستورد أي شيء من سلع إلى خدمات حتى النساء، ولكن المستغرب له هو أن تستورد هذه النخب مع استمراريتها من خلال الاستعباد أو الاسترقاق، وهذه ظاهرة تحتاج لتوقف وتحليل على المستويات كافة.

تمامًا مثل نشأتهم فإن مظاهر حياتهم تضمنت أمراضًا سياسية واجتماعية نرصدها منها ما يلي:

أولاً: أن حكمهم كان بلا مؤسسية واضحة للانتقال السلمي للسلطة، وقد كانت هذه آفتهم الحقيقية التي أضعفتهم على مر القرون الستة التي سيطروا فيها على البلاد فعليًا أو بالوكالة، فانتقال السلطة لديهم كان وفقًا

لكل حالة على حدة ما بين التوريث والعنف والانقلابات والمؤامرات، حتى صار الاغتيال والتفني أفضل الطرق للتخلص من المنافسين، فحتى التوريث كثيراً ما كان يفشل وأمثلة «سولامش» ابن «الظاهر بيبرس» و«ابن قلاوون» واضحة؛ فسرعان ما كان المماليك ينقلبون على ابن السلطان وينفونه، ولكن المستغرب له أيضاً أن دولتهم استمرت بفضل قوة الدفع التي ولدها ظهور سلطان قوي بين الحين والآخر استطاع أن يعيد للدولة رونقها وقوتها ويجدد حيويتها، ولكن ليس لمدة طويلة، فسرعان ما يستخلف من هو أضعف منه أو تأتي الفصائل المملوكية بسلطان ضعيف.

ثانياً، تميز المماليك بأفة المؤامرات والقتل والاستغلال، وكافة الخصال التي لا يمكن لأية فئة حاكمة أن تتطور على أساسها، ولكنها سمة ميزتهم عن غيرهم إلى الحد الذي يمكن أن نعتبر أن الخسة والغدر والخيانة أصبحت جزءاً من جينات هذا النظام السياسي والقائمين عليه، فلا يكاد يخلو المملوك من آفة عدم الولاء أو التآمر على سيده، أو الفتك بأقربائه أو من أحسنوا إليه وغيرها من السلوكيات المتدنية لهذه الفئة التي حكمت مصر - وذلك مع اعترافنا الكامل بإنجازات عظيمة تمت في عهدهم، والتي لا تُنكر، وعلى رأسها دورهم في كسر المغول والقضاء على بقايا الحملات الصليبية، وتشديد المعسار وتوسيع طرق التجارة وغيرها من الإنجازات التي استفادت منها مصر والعالمان العربي والإسلامي.

ثالثاً، حتى بعد هزيمتهم عسكرياً على أيدي العثمانيين والقضاء على قيادتهم السياسية، فإنهم لم يندثروا بل انكسروا فقط، واستمروا كأسياد غير رسميين للبلاد إلى أن أصبحوا الحكام الفعليين لمصر تحت القيادة الصورية

لدولة الولاية العثمانية فتحولوا من القيادة المركزية إلى قيادة المحليات بلغة اليوم، والمؤرخ الشهير عبد الرحمن الجبرتي قدم أوصافاً لهذا النمط في كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، وأورد منها عندما كانوا يحاصرون الوالي العثماني في القلعة وسيطرون على مجريات البلاد أو عندما استقلوا بحكم مصر مثلما حدث مع علي بك الكبير في 1768.

وأخيراً، أن طريقة القضاء عليهم تظل من الطرق الفريدة في تاريخ الصراعات السياسية؛ فمذبحة القلعة كانت بالفعل جديدة ولم تستخدم في التاريخ إلا فيما ندر؛ وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن محمد علي ارتعد وهو يرى المماليك يقتلون أمامه في فناء القلعة، كما تؤكد أن هذه الواقعة كان لها أكبر الأثر في نفسيته وأسرته. من ناحية أخرى، نفذ السلطان العثماني محمود الثاني نفس الحيلة للتخلص من فيالق الانكشارية بعد محمد علي بحقتين؛ وبهذا اختلف المماليك في تكوينهم وتميزوا بثقافتهم السياسية البدائية وتفردوا في طريقة تصفيتهم سياسياً وجسدياً، أما أولادهم فقد لجأ محمد علي لدجهم واحتضانهم فصار بعضهم ضباطاً في الجيش المصري الحديث.

لا أعتقد أن التاريخ سيأتي بأمثلة المماليك مرة أخرى، ففرص ظهور أنظمة مشابهة في عالم اليوم تكاد تنعدم مع مرور الوقت، ولكن المؤكد هو أن لكل شعب ممالكه أو ما شابههم قابعون في ذاكرته خلال فترة سياسية مربها أو مرحلة زمنية أثرت فيه فحكم خلالها من فريق تميز بالآفات السلبية سابقة الذكر حتى وإن لم يكونوا من العبيد، فسلطة الإقطاعيين في أوروبا عبر العصور أو مجتمع اسبرطة في القرن الخامس قبل الميلاد، أو المجتمعات العسكرية في أمريكا اللاتينية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي أمثلة

قليلة على ظاهرة متفشية عبر التاريخ. إن أخطر ما في هذه الفئات هو بقاء موروثاتهم السياسية والفكرية بأساليب مختلفة لتمشى مع كل عصر، مثل «الكرونية الرأسمالية» Crony Capitalism عندما يتم توظيف آليات السوق الحر لصالح فئة بعينها من المقربين للسلطة، أو الأوليغاركية السياسية عندما تطبق نخب قليلة على السلطة في البلاد فيصبح حكمًا «أوليغاركيًا» بشكل بدائي كما وصفه الفيلسوف اليوناني أرسطو في كتابه «عن السياسة» أو عندما يتحول الفساد إلى مؤسسية... إلخ.

حقيقة الأمر أن أساس المشكلة لم -ولن يكون- في الأشخاص أو الفئة كما كان حال المماليك؛ فالتركيبات الاجتماعية والسياسية تتغير ويمكن تفكيكها بطبيعة الحال كما حدث مع المماليك، لكن موروثات هذه النخب هي مكنم الخطر؛ فهي تحتاج لنهضة بشرية ولأجيال تتمتع بوعي ثقافي وفكري وتاريخي للتغيير ولاستئصال هذه الآفات السلبية من مجتمعاتها للوقاية منها، وإلا فسنكون قد تعلمنا من أخطاء الماضي كيف نصنع أخطاء اليوم.

القيمة القبطية

في المسيرة التاريخية⁽¹⁾

يعرف أقباط مصر اليوم على أنهم المسيحيون الذين يعيشون في مصر، ولكن كلمة قبطي كانت تعني «مصري» قبل أن يتحول اللفظ إلى تصنيفه المسيحي، وقد كانت هذه الروح القومية هي التي فصلت مصر والمصريين عن حكم وثقافة المستعمر الروماني والبيزنطي في عصر احتلالهما للبلاد، فلفظ قبطي في الأساس انعكاس وتجسيد للقومية المصرية أو مرادف لها في حقبة زمنية محددة، وهي القومية التي بنيت على اللغة القبطية المشتقة من

(1) هذا المقال من أكثر المقالات التي أعترضها ونُشر تحت مسمى «الأقباط متأصلون في تاريخ مصر» في 21 أكتوبر 2011 والذي أخذت من الوقت الكثير من أجل تجهيزه ومراجعته، وأهدافه واضحة لا تحتاج لشرح، فهو محاولة لتعريف كل مصري بأن هناك خلفية قبطية مهمة في تاريخه كثيراً ما ننساها أو نتغافلها، وهو مقال لكل مسلم أو قبطي على حد سواء، الأول ليعرف قيمة الكنيسة القبطية من الناحية التاريخية، والثاني ليفخر بتاريخ كنيسته، ففي هذا المقال الممتد أنظر للكنيسة نظرة حيادية للغاية كقوة تلعب دوراً سياسياً واجتماعياً من الناحية التاريخية بعيداً عن العاطفة الدينية، فأنا أسعى لإبراز دورها كمكون مصري يجب أن نعرفه، تماماً مثلما أننا نتناول تاريخ شخصية مثل رمسيس الثاني أو أحمد، خاصة أنني وجدت ما أفخر به كثيراً في هذه المؤسسة الممتدة والشاخنة على حد سواء، وقد عمدت أن أخصص حلقة خاصة عن تاريخ الكنيسة القبطية في برنامجي التلفزيوني (التاريخ يتحدث) اعتقاداً مني بأهمية هذه القيمة والمكون السياسي والثقافي الهام.

الفرعونية القديمة وامتداد للروح الفرعونية التي ميزت الشخصية المصرية عن غيرها وأعطتها روحًا مختلفة، ولكن هذه القومية سرعان ما تغيرت خلال القرنين الثاني والثالث الميلاديين بعد قدوم المسيحية لمصر، فامتزجت القومية المصرية بالقومية المسيحية ونجسدتا معًا، وهو أمر ليس بمستغرب على مصر فقد تكرر هذا في تاريخها في مناسبات كثيرة وليس فقط مع المسيحية.

تشير أغلبية من المصادر إلى أن المسيحية دخلت مصر مع قدوم «القديس مرقس» الرسول أحد حواريي السيد المسيح في حدود عام 44 م، وقد كتب القديس مرقس إنجيله في الإسكندرية، والثابت تاريخيًا هو أن كنيسة الإسكندرية التي أسسها سبقت كنيسة روما، فهي أول كنيسة بالفعل، ويكاد يكون من المؤكد أن أسقف الإسكندرية كان أول من حصل على لقب «بابا» قبل الكنيسة الكاثوليكية بعبود، والمرجح تاريخيًا أيضًا أن المسيحية انتشرت في مصر بقوة خلال أواخر القرنين الأول والثاني الميلاديين إلى أن اعتنقتها أغلبية عظمى من شعبها، وذلك رغم محاولات عديدة للتشكيك في هذه الحقائق من قبل مؤرخي فرق أخرى مسيحية.

لقد زاد من قيمة الكنيسة القبطية أن مهمتها كانت أصعب من غيرها في أركان الإمبراطورية الرومانية، فلقد كانت تعاني معاناة إضافية لأسباب أخرى جعلتها تحظى بالاحترام، منها:

أولاً، أن الكنيسة القبطية وخلفاء القديس مرقس عانوا بقوة من الزخم الفكري والفلسفي لمدينة الإسكندرية، إضافة لمواجهة عنيفة مع مفاهيم دينية راسخة من العصور الفرعونية والاحتلال الهيليني للبلاد، فلقد جاءت

الديانة المسيحية الجديدة في أرض روحية وعرة ومع شعب متمسك بتقاليده الدينية، ولعل طائفة إيزيس Cult of Isis وحدها كانت كفيلة بتقليص فرص انتشار أي دين جديد في البلاد، ناهيك عن أن الإسكندرية كانت بالفعل مركز الثقل الفكري في المتوسط أكثر من أي مدينة أخرى مثل أنطاكية أو إيفسوس إلخ.. وبالتالي كان على الكنيسة أن تتغلب على الفلسفات القوية المعارضة لها، وهو ما أضفى على فكرها قوة ورجاحة فلسفية سمحت لها في المستقبل بحماية معتقداتها.

ثانيًا، واتصالًا بما سبق فإن الشعب المصري لم يكن على استعداد لقبول الديانة الجديدة بسهولة، بل إن المقاومة العقائدية له كانت السمة القوية في التعامل مع من اقترَب من عباداته وأركانه بحكم تكوينه المتدين، ولكن هذا لم يثن «القديس مرقس» وخلفاءه عن التبشير بالدين الجديد والاستشهاد دفاعًا عنه، وتشير المصادر التاريخية إلى أن القديس مرقس تعرض لهجوم وتم سجنه ثم ترك للعامة لضربه ومات مسحولًا بغضب شعبي - وهو أمر يجب ألا يكون محل استغراب خاصة إذا ما تذكرنا أن القديس بطرس، والذي أدخل الديانة المسيحية لروما مات مصلوبًا رأسًا على عقب في يوم ليس بعيد عن مقتل القديس مرقس في الإسكندرية بسبب رفض الرومان له، ولكن القديس مرقس لم يمت قبل أن يرمي بذرة الديانة الجديدة للمصريين والتي نبتت في قلوب المصريين.

ثالثًا، لقد تجرعت الكنيسة القبطية ألوانًا من العذاب والعنف والتكيل على أيدي الدولة الرومانية ومن بعدها البيزنطية إضافة لبعض الكنائس الأخرى في القرون الأولى، من أشكال هذه المعارضة رفض كنيسة روما الاعتراف

بأول تسعة خلفاء للقديس مرقس، بل أعلنت أن مسيحيي مصر هرطقة، أي خارجون عن الدين، وسرعان ما شككت المصادر الكنسية الأخرى في اعتناق أغلبية المصريين للديانة المسيحية حتى نهاية القرن الثاني الميلادي كمحاولة للنيل من الكنيسة المصرية ومحاربتها في معتقداتها، وهي أمور مفهومة بالنظر للتنافس القوى بين الكنيسة في روما والإسكندرية في ذلك الوقت، والتي أدت لتمرس كنيسة الإسكندرية أمام محاولات كنيسة روما والإمبراطور فرض معتقداتهم على الديانة المسيحية عالميًا من خلال بعض المجامع الدينية التي أقيمت لحسم الخلافات حول المسائل المتعلقة بالمعتقدات المسيحية.

وعلى الرغم من محاولات بعض المصادر التقليل من قيمة كنيسة الإسكندرية فإن الحقائق التاريخية تعكس بكل وضوح أن هذه الكنيسة كان لها دورها المحوري في التطور التاريخي والعقائدي للمسيحية ذاتها خلال القرون الخمس الأولى لانتشار المسيحية، وهذه الحقائق تضيف قيمة عالمية ولاهوتية خاصة للكنيسة القبطية وتجعلها بالفعل مصدر فخر لكل المصريين والعرب على حد سواء، ومن أهم هذه الوقفات المؤثرة ما يلي:

أولاً؛ لقد لعبت كنيسة الإسكندرية دوراً مهماً في استقبال وإظهار الأفكار المسيحية وبلورتها وتصديرها للعالم الخارجي بأشكال مختلفة، وهي حركة فكرية طبيعية بالنظر لمحورية مدينة الإسكندرية واحتضانها للتيارات الفكرية والفلسفية المختلفة، فزادت إسهاماتها من الثقل الفكري للعقيدة المسيحية، ولعل أهم مؤسسة في هذا الصدد إلى جانب الكنيسة كانت المدرسة اللاهوتية بالإسكندرية التي أخرجت فلاسفة عظماء وفكرًا دينيًا مستنيرًا وبلورت غطاء فلسفيًا للعقيدة الوليدة.

ثانيًا، التزمت الكنيسة القبطية باستقلالها الديني والسياسي فكانت أحد أهم مراكز المعارضة للحد من تأثير السلطة الزمنية ممثلةً في روما ومن بعدها القسطنطينية عليها، وهو ما دفعها للصمود من أجل مبادئها في كافة المجامع الكنسية التي حاولت توحيد نقاط الاختلافات العقائدية للكنائس، فكانت دائماً كنيسة مستقلة لها رونقها الفكري وصلابتها العقائدية سواء اختلفَ أو اتفقَ معها.

ثالثًا، من الأدوار التي لعبتها كنيسة الإسكندرية في تطوير المسيحية ما عرّف بدورها في إقرار «الأساس الديني لمجمع نيقيا (Nicene Creed)»، وهو ما تمخض عن المجمع الديني الذي عقد في المدينة التي تحمل نفس الاسم (نيقية) عام 325 م والذي حسم إحدى أهم المسائل الخلافية المرتبطة بالعقيدة المسيحية ذات الصلة بطبيعة ألوهية السيد المسيح، وقد أسهم في تكوين هذا الفكر رجال دين من الكنيسة القبطية في مواجهة فتنة «أريوس» أحد رجال الدين المتمصرين وقد تصدى له فكر القديس «أثناسيوس» بطريرك كنيسة الإسكندرية بقوة.

رابعًا، لعل مجمع خلقدونيا عام 451 م كان أكبر انعكاس لذلك عندما أصرت كنيسة الإسكندرية على الانشقاق عن الرغبة السياسية والدينية للمجمع بسبب إقرارهم لطبيعة للسيد المسيح تختلف عن إيمانها، فأصرت الكنيسة القبطية على الالتزام برأيها بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح وهو ما دفع بعض المؤرخين لتسمية أقباط مصر الـ Monophysites أي الذين يؤمنون بأن طبيعة المسيح بعد التوحد كانت واحدة ولم يُفَرِّق بين لاهوته

وناسوته، وفي سبيل هذا المعتقد تم عزل البطريك المصري وحرمانه، وقد صمد بطريك كنيسة الإسكندرية ومعه المصريون على معتقدهم، بل إن البطريك الجديد الذي عيّنته دولة بيزنطة رُفض ولُفظ من قبل الشعب المصري الذي تمسك ببطريكه المعزول، ففشل الرجل في مهمته في مصر رغم محاولاته استمالة القيادات المختلفة في الكنيسة وإذاقتهم كل ألوان العذاب والهوان، ولولا هذه المواقف المشهودة فقد كان من الممكن أن تختفي العقيدة القبطية وإذابة الهوية المصرية معها، فقوة السيف البيزنطي لم تستطع كسر إيمان شعب مصر.

خامساً: بغض النظر عن إيجابية أو سلبية هذا الدور تشير المراجع التاريخية إلى أن الكنيسة القبطية لعبت دوراً حاسماً في مواجهة خطر ما سمي «النساطرة» وهم فئة ينتمون إلى بطريك أنطاكية الذي رفض تقديس العذراء كما اختلف حول طبيعة الروح القدس، وتؤكد كل المراجع أن «القديس كيرولس» (الملقب بعماد الدين) بطريك الإسكندرية Cyril of Alexandria كان من تصدى بكل قوة لهذه الهرطقة فكرياً وعملياً، ولولاه لكان يمكن أن تتأثر مسيرة المسيحية، ويورد المؤرخ بول جونسون في كتابه «المسيحية» أن أعداء هذا البطريك الفيلسوف امتدحوا موته بقولهم «الأحياء سعداء بموته، والأموات يخشون وجوده معهم»، وهذه العداوة تعكس الدور القوي الذي واجه به هذا البطريك الفتنة ومحاصرة تعاليمها والقضاء على ثقلها في المسيحية، وهذا الأمر انعكاس آخر لإسهام كنيسة الإسكندرية في الحفاظ على العقيدة المسيحية.

سادساً: من الثابت تاريخياً أن فكرة الرهبنة كانت فكرة وممارسة مصرية

صرفة انتقلت منها إلى الكنائس الأخرى حول العالم، وتشير بعض المصادر المصرية إلى أن فكرة الاعتزال والاختلاء في الصحراء كانت فكرة فرعونية، حيث كان الناسك يعتزل الحياة في الصحراء ليوأجله شظف العيش وصعوبته ومخاربة قوى الشر الأرضية الموجودة فيها، وبصفة عامة فإن القديس «أنطونيوس» يعد من أوائل القديسين الذين نشروا هذا السلوك، ويشار كذلك إلى أن الاضطهاد الذي لاقاه مسيحيو مصر كان سبباً مباشراً في هروب المتدينين والقابضين على دينهم المسيحي في مواجهة الطغيان الروماني والبيزنطي، وقد كانت الأديرة بالفعل أداة لتطوير الدين والتفكير والتزهد، وبالتالي تكون المسيحية مدينة لمصر وكنيسة الإسكندرية بهذا الأمر.

ومع كل هذا، فلم يقتصر دور الكنيسة المصرية والأقباط المصريين على التطور التاريخي للعقيدة المسيحية، بل إن الكنيسة القبطية المصرية كان لها إسهاماتها الكبيرة لمصر وتاريخها وتكوين شخصيتها، وبالتالي فثقلها في التاريخ المصري يمكن أن نختار من معالمه أهم ما يلي:

أولاً: إن فضل الكنيسة القبطية حاسم في تطوير الفكر القومي المصري، فقد كانت تمثل قومية مصر وروحها التي ميزتها عن الثقافة الهيلينية والقوة الرومانية، فبفضل هذه القومية المصرية الناشئة حافظت مصر على هويتها إلى أن انتشرت المسيحية في البلاد، وهو ما يعيد للذهن ما حدث في مصر في العصرين المملوكي والعثماني بالأخص حين أصبح المكون الديني أبرز عناصر المكون القومي والمهيمن عليها، وفي هذا الإطار جسدت الكنيسة الروح القومية المصرية في مواجهة الاحتلال ومحاولاته تغيير المعتقدات والهوية المصرية؛ حيث وقفت الكنيسة في مواجهة الاحتلال الروماني

والبيزنطي بقوة، وجسدت الرفض المصري لهما من خلال مقاومة العزل والحرمان الكنسي لقيادات الكنيسة المصرية ومعاقة المصريين لإصرارهم على الالتزام بمعتقداتهم وسعيهم لطرد المستعمر، ولعل هذا ما يبرر ارتياح الأقباط لاستبدال الحكم البيزنطي بالحكم الإسلامي، والذي أحترم الكنيسة المصرية ولم يحاول العبث بمعتقداتها أو تغييرها.

ثانيًا، لقد منحت كنيسة الإسكندرية قيمة مضافة لمصر سياسيًا على مر العصور حتى عندما كانت تترنح تحت الحكم الروماني والبيزنطي، فالثابت تاريخيًا أن أغلبية من الفكر المسيحي على مدى القرون الأربعة الأولى كان إما مصريًا، أو متأثرًا بفكر مصري أو تقدم به مصريون، وهو ما جعل لمصر رغم كونها دولة محتلة دورًا مهمًا وقيمة سياسية وفكرية مضافة لكونها منارة للفكر العقائدي الجديد والساكن لدى شعوب البحر المتوسط.

ثالثًا، لقد دأبت كنيسة الإسكندرية وقياداتها على مدى التاريخ على المحافظة على استقلالها في التعاملات الخارجية، فلم يستطع أباطرة روما أو بيزنطة أن يكسروها أو يجعلوها طيعة لمعتقداتهم كما رأينا، وهذه الاستقلالية منحتها مصداقية عالية لم تتغير مع مر القرون، ويقال إنه حتى في منتصف القرن التاسع عشر عندما لجأت روسيا لمحاولة استمالة الكنائس الأرثوذكسية المختلفة لمد نفوذها، فإن القنصل الروسي في مصر سعى لمحاولة وضع الكنيسة المصرية تحت حماية قيصر روسيا نيكولاس الثاني، فلما عرض ذلك على بطريرك الكنيسة رد عليه مستفسرًا عما إذا كان القيصر الروسي سيموت، فلما رد القنصل مؤكدًا ذلك بطبيعة الحال، سأله البطريرك مستغربًا عن السبب الذي يجعله يضع كنيسته تحت حماية من سيموت بينما هي تحت

حماية الإله الذي لا يموت أبدًا. وقد كان هذا نموذجًا واضحًا لاستقلالية الكنيسة التي منحت لها وضعية خاصة ومصادقية وطنية لا يتوقع أن تحيد عنها أبدًا.

رابعًا، لقد أضافت الكنيسة المصرية لما يسمى القوة الناعمة لمصر، فإلى جانب كل ما سبق الإشارة له فإنها كانت ترأس في حد ذاتها كنائس عديدة حول العالم منها كنيسة الحبشة على سبيل المثال، ويكفي هنا التأكيد على أن بابا كنيسة الإسكندرية يحظى بمساواة مع قيادات الكنائس القليلة الأخرى، ولا يجب خلط مسألة أسبقية بابا الفاتيكان لدى البعض حيث إن هذه الأسبقية تحكمها القاعدة العامة *Primus inter pares* أو «الأول ضمن متساوين»، وهي كلها أمور تصب في بند الإضافة لقوة الدولة المصرية.

يؤكد التاريخ أن أقباط مصر جزء متأصل فكريًا وثقافيًا في الحضارة المصرية، وقيمة مضافة للفكر المسيحي العالمي، وهذه حقائق ثابتة لا مجال للاختلاف حولها، ولو أن الكنيسة القبطية كانت قد رضخت لمطالب إمبراطورية أو دولة عظمى فأغلب الظن أنها كانت ستصبح من أكثر المذاهب المسيحية انتشارًا في العالم في ذلك الوقت، إلا أنها اجتازت وتمسكت بأن تكون قابضة -دائمًا- على استقلالها أمام المستعمر في فترات التكوين الأساسية للمسيحية بعدها.

أيًا كانت أيديولوجية المرء أو بوصلته الدينية، فالتاريخ القبطي جزء لا يتجزأ من الميراث المصري، كما أنه يضيف لرصيد الدولة المصرية وعمقها وقوتها إلى يومنا هذا، ويجب ألا نجحف دور أمثال «أثاناسيوس» و«بنيامين»

وغيرهما ممن قادوا حركات التحرر والصمود أمام المستعمر، تمامًا مثل رموز حركة التحرير الوطني الحديثة كمصطفى كامل وسعد زغلول ومكرم عبيد وغيرهم، آخذين في الاعتبار الاختلاف الزمني وشكل الوطنية ومظلتها، فهم جميعًا مثلوا القومية المصرية وخدموها.

خلاصة الأمر، إن طمس هذه الحقائق أو إغفالها يعد تغريبًا بالحاضر وحرمان مستقبل مصر من مصدر ثراء هام له.

الفهرس

إهداء	5
مقدمة	7
تصدير	11
شكر وتقدير	17
دمعة على نهر دجلة	19
قيمة الدبلوماسية	25
الجيش وصناعة أنباط التغيير في مصر	31
الباب الأول: مقالات في الثورة والسياسة	35
الباب الثاني: مقالات من التاريخ والتراث الإسلاميين	157
الباب الثالث: رجال دولة في عهود إسلامية	223
الباب الرابع: من أحاديث المحروسة	265



السيرة الذاتية للسفير الدكتور

محمد البدري

- السفير الدكتور محمد البدري هو سفير مصر المُرشح لموسكو.
- شغل منصب مدير معهد الدراسات الدبلوماسية 2013.
- شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية للشئون العربية 2012.
- عمل مديرًا للمكتب الإعلامي المصري في لندن.
- خدم في سفارات مصر في أنقرة وبروكسل.
- عمل مستشارًا للوفد المصري الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك.
- عمل مستشارًا للوزير أحمد ماهر السيد وزير الخارجية عام 2003.
- كان عضوًا في فريق التفاوض المصري لإبرام اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية.
- إلى جانب عمله الدبلوماسي فهو أستاذ مساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ويدرس مادة التاريخ الحديث والعلاقات الدولية.
- صاحب الباب الأسبوعي «من التاريخ» بصحيفة الشرق الأوسط اللندنية.
- له من الإصدارات: «المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي، عام 2002، و«حوارات الموتى: لقاءات خيالية مع شخصيات تاريخية»، 2012.
- كان يعدُّ ويُقدِّم برنامج «التاريخ يتحدث».

رسائل

الزمن المستتر...

السياسة والثورة والدين في التاريخ

من الجيش ومساهمته في صناعة التغيير في مصر، إلى سقيفة بني ساعدة التي شهدت مولد تأسيس الدولة بعد وفاة الرسول، إلى "بسمارك" السياسي الألماني المحنك.

ومن الدولة الأموية التي رسخت لمفاهيم مختلفة في الحكم والسياسة، إلى نساء العرب وكيف لم يمنحن حتى يومنا هذا مشاركة في الحياة السياسية بالمعنى المؤسسي للدولة.

و من أبي جعفر المنصور رجل المكر والدهاء، إلى الشعب المصري وكبواته ونجاحاته منذ ثورته على الوالي العثماني عام 1805 وتوليته لمحمد علي بدلا من عمر مكرم قائد تلك الثورة.

ومن عادة صناعة الألهة في عالم السياسة وكيف يتناوله الفكر المصري منذ آلاف السنين...

وغيرها الكثير من القضايا التي يتناولها السفير محمد دبلوماسي تستعمل الوقائع والشخصيات في التاريخ ليس من أفكار تتناول واقعا سياسيا بتنا فحياء اليوم لنذكر أو السياسة والتاريخ ممتدة وما علينا إلا الاستفادة منها.



للطلب والاستفسار اتصل على

16766

www.nahdetmisr.com
our page/nahdet misr group

